جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: D.MF.ES/3C/02/20

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

–دراسة حالة مجموعة من البنوك بولاية المسيلة–

من إعداد:

خضار فتيحة

تاريخ المناقشة: 2024/12/16

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
أ.د/ واضح فواز	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د/ قدوري نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا و مقررًا
د./ لعجال العمرية	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
د./ عفيصة عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
د./ هبول محمد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي ميلة	ممتحنا
د./ بولطيف بلال	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور" قدوري نور الدين" على تفضله بالإشراف على هذه الأطروحة ومرافقته وتصويباته طيلة فترة إعداد الأطروحة فالشكر الجزيل له.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وبالتالي إثرائها من كل جوانبها.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للدكتور جاب الله مصطفى على ما قدمه لي من عون ومساعدة.

كما أشكر جميع أساتذتي بقسم العلوم الاقتصادية على ما قدموه طيلة مشواري الدراسي بالكلية.

كما أتوجه إلى كل زميلاتي وزملائي بالشكر.

الإهداء

أهدي ثمار جهدي إلى من أوصاني ربي بالدعاء لهما ومن لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما وأرجو رضاهما عني دائما والدي الكريمين.

إلى سندي وعضدي في الحياة إخوتي وأخواتي الكرام.

إلى كل من علمني وشجعني وأنار طريقي طيلة مشواري التعليمي أساتذتي الكرام.

إلى كل من سلك طريق العلم يبتغي فيه أجرا وثوابا من الله.

إلى هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبنوك والمشاريع الاستثمارية

تمهيد: 13

المبحث الأول: عموميات حول البنوك 14

المطلب الأول: ماهية البنوك 14

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها 17

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك والعوامل المؤثرة في نشاط البنوك 23

المبحث الثاني: ماهية التمويل 29

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته. 29

المطلب الثاني: خطوات ومصادر التمويل. 31

المطلب الثالث: العوامل المحددة لتمويل المشاريع 48

المبحث الثالث: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية 51

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية وأنواعها 51

المطلب الثاني: دورة حياة المشروع الاستثماري وخصائصه 60

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المشاريع الاستثمارية 64

المبحث الرابع: تقييم المشاريع الاستثمارية 69

المطلب الأول: ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية 69

المطلب الثاني: البيانات اللازمة لتقييم المشاريع الاستثمارية 72

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تقييم المشاريع الاستثمارية 76

خلاصة الفصل 79

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لجدوى المشاريع الاستثمارية والقروض البنكية

تمهيد: 81

المبحث الأول: الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية 82

المطلب الأول: تحليل الجدوى التسويقية 82

المطلب الثاني: تحليل الجدوى الفنية 89

المطلب الثالث: تحليل الجدوى المالية 94

المطلب الرابع: تحليل الجدوى البيئية 102
المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية 105
المطلب الأول: تعريف القروض البنكية والعناصر المحددة لها 105
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية وأهميتها 109
المطلب الثالث: الاجراءات العملية لمنح القروض البنكية 114
المطلب الرابع: التحليل المالي للقروض الاستثمارية وتقييم خطر منح القرض 116
خلاصة الفصل: 127

الفصل الثالث

تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال عينة من البنوك بولاية المسيلة

تمهيد: 129
المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة المسيلة 130
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 130
المطلب الثاني: القروض التي تمنحها الوكالة وكيفية سيرها 138
المطلب الثالث: دراسة ملف قرض استثماري 142
المبحث الثاني: دراسة حالة بنك الخليج وكالة المسيلة 158
المطلب الأول: تعريف بنك الخليج الجزائر 158
المطلب الثاني: السياسات التي يتبعها بنك الخليج وكالة المسيلة في منح القرض 167
المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل من طرف بنك الخليج وكالة المسيلة 173
المبحث الثالث: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة 179
المطلب الأول: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة 179
المطلب الثاني: سياسة الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة 186
المطلب الثالث: دراسة ملف منح قرض استثمار 191
خلاصة الفصل: 202
خاتمة: 204
قائمة المراجع: 210
الملاحق: 224
ملخص
Abstract
Résumé

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	العناصر الأساسية المكونة لميزانية بنك تجاري	27
02	دورة حياة المشروع	60
03	فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة	132
04	يمثل خصائص القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة	143
05	يمثل خصائص القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة	145
06	يمثل تطور تمويل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة للمؤسسات المصغرة خلال 3 سنوات	146
07	يمثل عدد القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة للمؤسسات خلال ثلاث سنوات	147
08	نسب ومبلغ التمويل الثلاثي للمشروع	148
09	يمثل جانب الأصول للميزانية المالية خلال أربعة سنوات	149
10	يمثل جانب الخصوم للميزانية المالية خلال أربعة سنوات	150
11	يمثل الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول	151
12	الميزانية المختصرة لجانب الخصوم	151
13	تطور مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة لأربعة سنوات	152
14	يمثل تطور نسب السيولة للمشروع خلال أربعة سنوات	154
15	يوضح تطور نسب التمويل للمؤسسة خلال أربعة سنوات	155
16	يمثل تطور نسب المردودية للمؤسسة لأربعة سنوات	156
17	مؤشرات وتطورات الوضعية المالية للعميل طالب تمويل الاستغلال	170
18	الميزانية المالية المختصرة للمشروع لجانب الأصول لخمس سنوات	173
19	الميزانية المالية المختصرة للمشروع لجانب الخصوم لخمس سنوات	174
20	مؤشرات التوازن المالي للمشروع لخمس سنوات	174
21	نسب السيولة للمشروع لخمس سنوات	175
22	نسب التمويل للمؤسسة لخمس سنوات	176
23	نسب المديونية للمشروع خلال خمس سنوات	176
24	نسب النشاط للمشروع خلال خمس سنوات	177

25	نسب المردودية للمشروع خلال خمس سنوات	**178**
26	الميزانية المختصرة لجانب الأصول لسنتي	**193**
27	الميزانية المختصرة لجانب الخصوم لسنتين	**193**
28	تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية	**194**
29	مؤشرات التوازن المالي	**194**
30	يمثل نسب السيولة لسنتين	**196**
31	يمثل نسب الاستقلالية المالية لسنتين	**197**
32	يمثل نسب النشاط لسنتين	**198**
33	يمثل نسب المديونية لسنتين	**199**
34	يمثل نسب المردودية لسنتين	**200**

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المشاريع الاستثمارية الأداة الفاعلة التي تستخدمها الدول لتوجيه اقتصادياتها وفقا لما تمتلكه من ثروات وبالتالي الانتقال من الركود الاقتصادي إلى التنمية المستدامة، للمشاريع الاستثمارية أهمية كبرى على مستوى الاقتصاد الكلي بصفة عامة وأهمية كبرى على مستوى الاقتصاد الجزئي بصفة خاصة للوحدات الاقتصادية، فإذا كان الاستثمار المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال رفع مستوى التشغيل ومستوى المعيشة فإنه على مستوى الوحدات الاقتصادية يعمل على تحقيق المردودية المالية للمستثمر والمردودية العامة للمجتمع إذا ما تم وفقا للأهداف المسطرة له .

يهتم موضوع المشاريع الاستثمارية بدراسة وتقييم المشاريع قبل الشروع في تنفيذها، الأمر الذي ينجر عنه إجراء دراسات متخصصة تهتم بجميع الجوانب المتعلقة بالمشروع مع توفر كافة المعلومات اللازمة من خلال الإلمام بالدراسات الاقتصادية والقانونية والفنية والتسويقية والمالية للحكم عليه بالإضافة إلى تحديد التكاليف والإيرادات المتوقعة استنادا للتقديرات والأدوات المستعملة من أجل اختيار أفضل البدائل وتقليل الوقوع في المخاطر مستقبلا وهذا ما جعل الموضوع يحظى بالاهتمام خاصة في الآونة الأخيرة.

وعليه فإن عملية إعداد وتقييم المشاريع يعني أمرا مهما يوصى بانتهاجه لأنه من الدعائم التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات بما يوفره من معلومات وبدائل اقتصادية.

ولضمان بقاء واستمرارية المشروع لابد من توفر عنصر حيوي يساعد على تغطية مصاريفه يطلق عليه مصطلح التمويل فهو العملية التي يقوم من خلالها إمداد المشروع بالأموال اللازمة لتغطية وسد حاجاته الأساسية والطارئة أو الموسمية أو حتى للتوسع واستخدام هذه الأموال استخداما رشيدا لتحقيق أكبر عائد بأقل خطر.

وتعتبر عملية تمويل المشاريع من العمليات المعقدة لأنها ترتبط بكفاءة المشروع الاستثماري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الوصول إلى إيرادات أكبر بأقل الخسائر ولنجاح هذا المشروع تقوم البنوك بدراسة اقتصادية ومالية تقييمية للمشاريع قبل اتخاذ القرار في منح القروض لضمان استرجاعها ولنجاح المشروع الاستثماري وتحقيق الأهداف المرجوة،حيث تعتبر البنوك من المؤسسات المالية الحيوية التي تمثل حلقة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وتساهم بدور هام في إنعاش الاقتصاد الوطني واستمرار أنشطته وذلك من خلال دورها كوسيط نقدي يقوم بتعبئة المدخرات وتمويل أصحاب العجز حيث يعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تحظى بالأهمية البالغة من قبل المؤسسة غير أن اتخاذ مثل هذا القرار يستدعي البحث عن مصادر تمويل مناسبة حيث تلعب البنوك الجانب الرئيسي لهذا المصدر.

1-إشكالية الدراسة:

تواجه مختلف البنوك مشاكل في محيطها الاقتصادي لعل من أهمها دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية حسب إمكانياتها المالية المتوفرة وكثرة الفرص المقترحة،وبالتالي قرار كهذا قد يزداد تعقيدا،حيث كلما اعتمد البنك على اتخاذ القرارات المبنية على الدراسة الشاملة والدقيقة والعلمية كلما كانت القرارات أكثر نجاحا وأمانا في تحقيق الأهداف المحددة لها أما إذا اتصفت تلك القرارات بالعشوائية والارتجالية فإن ذلك سيقود إلى قرارات فاشلة وما يترتب عنها ظهور مشاريع فاشلة وغير مجدية اقتصاديا وبالتالي فإن عملية تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية تستوجب اختيار القرار الاستثماري الرشيد العقلاني الذي يقوم على اختيار البديل الأفضل الذي يعطي أكبر عائد،ويستند هذا القرار على مجموعة من الدراسات مدعمة بأساليب وطرق علمية،حيث قمنا في هذه الدراسة باختيار دراسة عينة من بنوك ولاية المسيلة ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية.

بناءا على ما سبق ولكي يتم التطرق إلى موضوع تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور البنوك في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية في ولاية المسيلة؟

2-الأسئلة الفرعية:

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة علاقة البنوك بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية؟
- هل منح القرض الاستثماري يعتمد فقط على التحليل المالي؟
- ماهي مختلف الدراسات المتعلقة بالمشروع الاستثماري؟
- ما نوع دراسة الجدوى التي تركز عليها عينة البنوك محل الدراسة في قبول وتمويل المشروع الاستثماري؟

3-الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر التوجه الإستراتيجي للبنوك نحو الاهتمام بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية أحد الآليات التي تضمن تطوير دور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يتم منح القرض الاستثماري اعتمادا على الدراسة المالية فقط لملف القرض.
- إن الدراسة الاقتصادية بما فيها الدراسة التسويقية والفنية والتمويلية والبيئية تعتبر عملية إستراتيجية لها دور مهم في عملية تقييم المشروع الاستثماري .

- عينة بنوك ولاية المسيلة التي قيد الدراسة تركز على دراسة الجدوى المالية في عملية قبول وتمويل المشروع الاستثماري.

4-أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظرة المتزايدة للمشاريع الاستثمارية من جهة، وكيفية تمويلها من جهة أخرى وتظهر أهمية البحث في الأهمية التي يكتسبها الموضوع نظرا للوضع الراهن الذي يمر به الاقتصاد الوطني والتي تستدعي الاهتمام بالمشاريع والاستثمارات وكذلك أهمية البحث عن مصادر التمويل التي تضمن للمشروع الاستمرارية والنجاح.

5-أهداف الدراسة:

الهدف الذي نتطلع إلى الوصول إليه من خلال هذا البحث تتمثل في: محاولة الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بعملية تمويل الاستثمارات وكذلك محاولة دراسة ملف قرض استثماري على مستوى البنوك محل الدراسة والربط بين الجانب النظري والتطبيقي فيما يخص تمويل المشاريع.

6-أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي: تناسب وتوافق موضوع البحث مع التخصص الذي ندرس فيه وكذلك الأهمية البالغة التي تتميز بها البنوك في ترقية الاقتصاد الجزائري باعتبارها المحرك الأساسي والتطور الكبير الذي شهدته المشاريع الاستثمارية في التنمية الاقتصادية.

7-منهج الدراسة:

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باستخدام ما يتماشى مع متطلبات موضوعنا وخصوصيته من مناهج البحث العلمي، حيث لجأنا إلى المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع والمنهج التحليلي لتحليل مختلف البيانات المتعلقة بالبنوك محل الدراسة.

8-حدود الدراسة:

للتحكم في موضوع البحث تم تحديد الدراسة من الناحية المكانية ومن الناحية الموضوعية كما يلي: **الناحية المكانية:** دراسة عينة من بنوك ولاية المسيلة أما من **الناحية الموضوعية:** فقد شملت الدراسة ما يلي: الإطار المفاهيمي للبنوك والمشاريع الاستثمارية، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية والإطار المفاهيمي للقروض البنكية، تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال عينة من البنوك بولاية المسيلة.

9-صعوبات الدراسة:

خلال إجرائنا للدراسة اعترضتنا مجموعة من الصعوبات وأهمها عدم توفر البيانات والإحصائيات المتعلقة بالبنوك الموجودة في ولاية المسيلة الأمر الذي كان السبب في دراسة عينة من البنوك دون أخرى.

10-عرض الدراسات السابقة:

نهدف في هذه النقطة إلى عرض موجز لمجموعة من الجهود المعرفية السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية ومن هذه الدراسات ما يلي:

تمجغدين نور الدين، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص – دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (منطقة الجنوب الشرقي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة دراسات الجدوى الاقتصادية في عملية تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص وواقع الاهتمام بهذه الدراسات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في منطقة الجنوب الشرقي.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فهي:

- قرار الاستثمار مرتبط بوضع المؤسسة، بمحيطها وبتأثيرات زبائنها، وبالأهداف الشخصية للمقاول.

- تصنف دراسات الجدوى ضمن الاحتياجات التنظيمية التي تحتاج إليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحل حياتها (الإنشاء، الانطلاق، التطور...).

- يتضح من نتائج تحليل عينة الدراسة أن أغلب المشروعات هي مشروعات مصغرة أكثر من 50 % وهي تتوافق مع هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- وجود اختلاف وتفاوت في مستويات الإدراك بأهمية دراسات الجدوى بين المشروعات التي قامت بإنجاز دراسة لمشروعاتها والأخرى التي لم تقم بذلك.

حنيفي أمينة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2019.

- تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية: التعرف على أهم الاتجاهات النظرية المفسرة لكيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك محاولة التوصل إلى الإجراءات التي يمكن من خلالها تطبيق نظريات التمويل على أرضية الواقع.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تم التوصل أن الجزائر وبالرغم من حداثة عملية التحول الاقتصادي، قد بدأ الشعور بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في عملية الإقلاع الاقتصادي من خلال القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل.

- نستنتج بعد دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة الاستبيان وجمع المعلومات حول هذه المؤسسات التي تنشط بالغرب الجزائري ومعرفة طريقة تمويل نشاطها وكذا معرفة قيمة القروض المتحصل عليها من البنوك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2016 وكذا قيمة الضمانات ورأس المال ومردودية المؤسسة خلال كل سنة لفترة الدراسة.

بن حركو غنية: واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، أم البواقي، 2011.

إن اختيار موضوع واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر يرمي لبلوغ الأهداف التالية: تقديم مفاهيم أساسية للتعريف بهذا التقييم مع تبيان الأسس العلمية له مع التأكيد على أن ضرورة إجرائه بالشكل التفصيلي المطلوب والمناسب شرط لا بد منه لنجاح اختيار أي مشروع استثماري.

ومن خلال هذه الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

- إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على طريقة التخصيص الصحيح للقدر المتاح من المصادر الاقتصادية، بما يتفق مع معايير الكفاءة الاقتصادية.

- تقام المشاريع الاستثمارية لتحقيق جملة من الأهداف أهمها تحقيق الكفاءة العالية في الأداء في إطار المسؤولية الاجتماعية.

- إن النتائج السلبية التي حققتها الاستثمارات الضخمة المنجزة في الجزائر أثبتت فشل السياسات الاستثمارية المنتهجة في فترة الاقتصاد الموجه، الأمر الذي دفع بالدولة الخروج من إطار الاقتصاد الموجه إداريا إلى الاقتصاد الحر الذي توجهه آليات السوق والمنافسة.

عابد علي، دور التخطيط والرقابة في إدارة المشاريع باستخدام التحليل الشبكي دراسة حالة مشروع بناء 40 وحدة سكنية LSP بتيارت، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2011.

يهدف البحث إلى إبراز أهمية التحليل الشبكي في إدارة المشاريع، وذلك من خلال ما خطط له وما أنجز فعليا على أرض الواقع.

نتائج الدراسة النظرية فتتمثل في:

- يمكن أن تقوم المؤسسة بمجموعة من المشاريع، كما يمكن أن تشارك مجموعة من المؤسسات في مشروع واحد.
- المشروع هو مجموعة من الأعمال المترابطة يتم تنفيذها بطريقة منظمة له نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان، وباستخدام موارد متنوعة من العاملين والمستلزمات الفنية والطاقة والموارد الأولية والموارد المالية.
- يعتبر أسلوب المسار الحرج (CPM) وأسلوب تقييم ومراجعة البرامج (PERT) وأخيرا الأسلوب البياني لتقييم ومراجعة المشروعات (GERT) من بين أهم الأساليب المستخدمة في التخطيط والجدولة والرقابة.

- أما الدراسة التطبيقية حول مشروع 40 وحدة سكنية LSP بتيارت فقد توصلنا من خلالها إلى النتائج التالية: يتكون مشروع بناء 40 وحدة سكنية LSP بتيارت من 132 نشاط فرعي و17 نشاط رئيسي.

- التكلفة الإجمالية للمشروع تقدر بـ 52103450ج. د خارج الرسم على القيمة المضافة(TVA).

- يحتوي المشروع على 6 مسارات حرجة.

بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف S.CI.BS، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تلمسان، 2010.

تتمثل أهداف الدراسة في التعرف على أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي من خلالها يتم تبني وإتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة عن طريق ترك المشروع المحتمل أو القيام بعملية تنفيذه.

استطعنا استخلاص مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

- دور الدراسة التفصيلية بمختلف مراحلها في تحديد ربحية المشروع من خلال تقدير العوائد المتوقعة من المشروع ومقارنتها بالتكاليف المتوقعة.

- تحتاج بعض المشاريع إلى تكاليف ضخمة مما يصعب استرجاعها، لذا فشل المشاريع قد يعرض أصحابها إلى خسائر ضخمة وهذا ما يكلف المجتمع موارد ضائعة.

- من خلال الدراسة الميدانية على شركة الاسمنت ببني صاف وجدنا أن هناك اهتمام بالدراسة التفصيلية للمشروع المراد إقامته، ولكن الدراسة التقنية كانت تأخذ النسبة الأكبر.

عزام عزمي مسعود أبو مغلي، أثر تحليل السوق على جدوى إقامة المشروعات الاستثمارية الصغيرة: دراسة تحليلية على قطاع الخدمات في محافظة العاصمة عمان، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، 2007.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة فيما يلي: الكشف عن طبيعة العلاقة بين تحليل السوق وجدوى إقامة المشروعات الاستثمارية الصغيرة العاملة في قطاع الخدمات.

النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة هي كما يلي:

- تعتمد القرارات الرشيدة لإقامة المشروعات الاستثمارية الصغيرة وبشكل كبير على جودة المعلومات التي يتم جمعها خلال دراسة السوق وتحليله.
- بينت نتيجة الدراسة أن إدراك المستثمرين لأهمية دراسات الجدوى وتطبيقها والأخذ بنتائجها يحد وبشكل كبير من المخاطر التي من الممكن أن تواجه المستثمر.
- إن ازدياد المنافسة وتزايد المشروعات الاستثمارية الصغيرة يجعل من أتباع الأسلوب العلمي في الإعداد لتلك المشروعات الطريق الأمثل لاختيار البديل الأفضل المتاح وفق الظروف الملائمة في حينه.

عمران عبد الحكيم: إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة–، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المسيلة، 2007.

- سعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية: معرفة مدى الأهمية الإستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، وكذلك معرفة مدى اهتمام البنوك التجارية بمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعلها ضمن عملائها الاستراتيجيين.

وتم استخلاص النتائج التالية:

- هناك العديد من الاعتبارات التي يراعيها البنك في تمويله للاقتصاد الوطني، لذلك فهو يبحث بكل الوسائل عن المواءمة بين موارده واستخداماته بما يضمن له تحقيق أهدافه.

- يشكل التمويل المصرفي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تبقى عملية توجيه المستثمرين وخصوصا الصغار منهم نحو المشاريع ذات المردودية الاقتصادية من أهم المهام المنتظرة من طرف الهيئات الحكومية المتخصصة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الدراسات تناولت إما البنوك مع بعض المتغيرات الاقتصادية أو المشاريع الاستثمارية مع متغيرات اقتصادية أخرى أما إضافتنا في هذا الموضوع هو دراستنا لدور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال أخذ مجموعة من البنوك بولاية المسيلة وهذا ما يميز الدراسة التطبيقية أنها كانت على مستوى ولاية المسيلة.

11-هيكل الدراسة:

وفقا لمقتضيات الموضوع والإشكالية المطروحة حاولنا معالجة الموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي حيث قسمنا الدراسة كما يلي:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للبنوك والمشاريع الاستثمارية وذلك من خلال التعرض في المبحث الأول إلى عموميات حول البنوك أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة ماهية التمويل أما بالنسبة إلى المبحث الثالث فتطرقنا إلى أساسيات حول المشاريع الاستثمارية وفي المبحث الرابع تحت عنوان تقييم المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثاني: تحت عنوان دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية والإطار المفاهيمي حول القروض البنكية حيث تطرقنا في المبحث الأول منه إلى دراسة الجدوى الاقتصادية أما بالنسبة إلى المبحث الثاني فتطرق إلى الإطار المفاهيمي للقروض البنكية.

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال عينة من البنوك بولاية المسيلة حيث تناولنا في المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، بينما في المبحث الثاني: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة وفي المبحث الثالث دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة.

اختتمنا الدراسة بخاتمة تضمنت نتائج الدراسة وكذلك نتائج اختبار الفرضيات واقتراحات من أجل تحسين مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى آفاق البحث وفي الأخير قائمة المراجع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبنوك والمشاريع الاستثمارية

تمهيد:

البنوك عبارة عن مؤسسات مالية موضوعها النقود، تهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال قيامه بعملية التمويل للمشاريع العامة والخاصة، ولقد تعددت الوسائل التمويلية من طرف البنك حسب المشاريع المراد الاستثمار فيها.

إن التركيز على المواضيع المرتبطة بالتمويل في تزايد مستمر في جميع الأوساط سواء الأكاديمية أو الرسمية لأن التمويل يكتسي حيزا كبيرا على جدول جميع فئات المجتمع ولتحقيق الأهداف المرجوة من التمويل تقوم البنوك بدراسة المشاريع الاستثمارية.

فالمشاريع الاستثمارية هي الأخرى تلعب دورا أساسيا في تحقيق ما يسمى بالتنمية الشاملة لأنها أفضل طريقة لاستغلال الطاقات بأنواعها، فهي الحل الأمثل للكثير من العراقيل والأزمات، ولأكثر تفصيل سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

المبحث الثاني: ماهية التمويل

المبحث الثالث: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية

المبحث الرابع: تقييم المشاريع الاستثمارية

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها وأنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي لأنها هي النواة الرئيسية لسير الأنشطة الاقتصادية لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تتمسك بها ،فهي تساهم في تقوية الاقتصاد الوطني حيث تعتبر البنوك أهم المصادر المتوفرة للتمويل لاستعمالها في تشغيل وتطوير الاستثمارات ومن المهم في هذا المبحث أن نتعرف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالبنوك من خلال دراسة نشأة البنوك وتعريفها وطبيعة عمل البنوك وكذلك معرفة أنواعها ووظائفها وموارد واستخدامات البنوك والعوامل المؤثرة في نشاط البنوك من خلال المطلب الأول والمطلب الثاني والمطلب الثالث .

المطلب الأول: ماهية البنوك

تؤدي البنوك دورا أساسيا والذي يخدم بموجبه عمل الاقتصاد بنشاطاته المختلفة والإسهام بتطوير هذه النشاطات وتنويعها وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى نشأة البنوك وتعريفها وطبيعة عمل البنوك.

أولا: نشأة البنوك

ظهرت البنوك في المرحلة الأخيرة من العصور الوسطى من خلال قيام بعض المرابين والصاغة في أوربا بقبول أموال المودعين بهدف الحفاظ عليها من السرقة والضياع في مقابل إصدار شهادات اسمية، من خلال قيام هذه المؤسسات بتحويل الودائع من حساب إلى حساب مودع آخر، وقد كان يسجل التحويل في سجلات المؤسسة وذلك تحت إشراف وحضور الدائن والمدين.

ومنذ القرن الرابع عشر تم السماح لبعض عملاء التجار بالسحب على المكشوف، أي سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة وبالتالي إفلاس الكثير من هذه البيوت.

وقد دفع الأمر بعدة من المفكرين من الربع الأخير من القرن 16 إلى الرغبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، حيث تم تأسيس أو بنك حكومي في البندقية عام 1587م، وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609م، ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا أما البنوك المركزية فقد تأخر ظهورها نسبيا (بنك السويد 1668، إنجلترا 1694، فرنسا 1800)، وهكذا نشأت البنوك من الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة وهكذا واكبت نشوء الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية.[1]

ثانيا: تعريف البنوك

هناك عدة تعريفات للبنوك نذكر منها:

التعريف الأول: البنوك هي العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة وهي التي تعتمد على قبول الودائع بأنواعها المتعددة من طرف جهات متنوعة ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل عن طريق مجموعة من التسهيلات للمساهمة في تفعيل حركة التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية.[2]

التعريف الثاني: البنك هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين طرفين رئيسيين هما، الطرف الأول لديه فائض من الأموال ويحتاج إلى المحافظة عليها وزيادتها، والطرف الثاني هي شريحة من العملاء تحتاج إلى أموال لأهداف أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.[3]

---

[1]- جميلة خرخاش، أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة إستشرافية -، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018، ص128.

[2]- محمد السيد سرايا، البنوك التجارية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص15.

[3]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص128.

التعريف الثالث: يعرف البنك بأنه عبارة عن منشأة اقتصادية ذات جدوى اقتصادية تهدف إلى الربح ومتخصصة موثوق بها تعمل في إدارة الأموال حفاضا وإقراضا بيعا وشراءا باعتبارها أماكن التقاء عرض الأموال والطلب عليها.

ومنه نستنتج أن البنك هو منشأة تتمثل عملياتها الأساسية في حشد الموارد والنقود الفائضة عن حاجة عملائها لغرض توظيفها وفق قواعد ومبادئ معينة.

ثالثا: طبيعة عمل البنوك

يقوم البنك بالمتاجرة بأموال الغير ويترتب على هذه العملية الأخذ بالمبادئ التالية:

1-**الربحية:** يقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنوك أو المشروع، والربحية هي الفرق بين النفقات والإيرادات، ومنه تعظيم الربح يتحقق بطريقتين هما: تخفيض النفقات إلى أدنى حد ممكن وزيادة الإيرادات.

وزيادة الإيرادات قد لا يتحقق إلا باتساع حجم معاملات البنك وزيادة نشاطه المصرفي وتنوع محفظة الأوراق المالية، وتوسيع أوجه الاستثمارات التي يساهم في تمويلها كما قد تزداد هذه الإيرادات بزيادة الحوافز التي يقدمها البنك لعملائه في صورة سحب دوري على أرقام حساباتهم.

2-**السيولة:** يعتبر مبدأ السيولة من أهم مبادئ البنك التجاري، وبذلك نجد أن احتفاظ البنك بالقدر المناسب من السيولة من العوامل الرئيسية في تزايد استطاعة البنك في الوصول إلى الودائع الإضافية واستقطاب مزيد من الادخارات.

3-**تحقيق الأمان:** يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، أي ضعف الأمان من جهة المودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم اعتمادا كبيرا في عملية الاستثمار، فالبنك لا يستوعب خسائر تفوق قيمة رأس المال فإذا زادت عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنهاية تكون إعلان إفلاس البنك.

4-**النمو**: بالإضافة إلى المبادئ السابقة هناك مبدأ النمو، حيث تركز البنوك على نمو نشاطها لأنه وحسب النظرية المالية، كل منشأة تركز على نمو أرباحها في الأجل الطويل وذلك يترجم تلقائيا إلى زيادة أسعار أسهمها في السوق.

تلعب هذه المبادئ دورا في تشكيل سياسات البنك في مجال جذب الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية ويلاحظ على هذه المبادئ التعارض الواضح بينها فمثلا المزيد من السيولة يمكن أن يكون هدفا مرغوبا من وجهة نظر المودعين، إلا أن له أثر عكسي على الربحية الأمر الذي لا يرضى عنه الملاك. [1]

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها

يشمل الجهاز المصرفي العديد من البنوك تتنوع وفقا لتخصيصها ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن الدور الخاص بها وفي هذا المطلب سيتم ذكر أنواع البنوك ووظائفها.

أولا: أنواع البنوك

لكل بنك تخصصا معينا يمارس من خلاله نشاطه وتتعدد البنوك وفق تلك التخصصات ومن هذه البنوك ما يلي:

1-**البنوك المركزية:** تعريف البنك المركزي في قانون النقد والقرض رقم 90-10 والمؤرخ في 1990/04/14: "البنك المركزي هو مؤسسة وطنية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وله علاقات مع غيره، وهو بذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويرتقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج، واستقرار سوق الصرف." [2]

---

[1]- منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص95.

[2]-سعدية حديوش، أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، ص8.

ويقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة.[1]

2-**البنوك التجارية:** هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، ويطلق على هذه البنوك أيضا اصطلاح "بنوك الودائع".[2]

3-**بنوك الاستثمار:** وتعرف ببنوك الائتمان المتوسط والطويل الأجل وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة...إلخ)، لذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى الذي يفترض فيه أن يكون كبيرا نسبيا، وعلى الودائع لأجل "أي ودائع مرتبطة بتاريخ، أي غير مستحقة الأداء عند مجرد الطلب" وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ أي السندات وهي تشبه تماما الودائع لأجل من حيث النتيجة إلا أن الفرق هو أن البنك هو الذي يسعى للاقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح الفائدة، في حين أن الوديعة لأجل يأتي بها المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة والرغبة منه في توظيف ماله. [3]

4-**بنوك الأعمال:** هي بنوك ذات طبيعة خاصة وتقتصر أعمالها في المساهمة وتمويل وإدارة المنشآت الأخرى، عن طريق اقتصادها أو الاشتراك في رأس مالها أو الاستحواذ عليها، إنها إذن تعمل في سوق رأس المال، في حين تتعامل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا.[4]

---

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص11.

[2]- أسامة محمد فولي زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005، ص145.

[3]- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية-الطرق المحاسبية-، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص16.

[4]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص31.

5-**البنوك المتخصصة:** يمكن تعريفها على أنها تلك البنوك التي تتخصص في تمويل مشروعات اقتصادية بعينها، صناعية أو زراعية أو عقارية أو بنوك التجارة الخارجية، والتخصص هنا مقصود حيث أن تلك المجالات تختلف في طبيعتها من نشاط لآخر وبالتالي تختلف طبيعة وآجال القروض، وهو ما أدى إلى ظهور تلك النوعية المتخصصة من البنوك، تختلف طبيعة وآجال القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك المتخصصة حسب نوع النشاط الذي يتم التعامل معه على سبيل المثال في بنوك التجارة الخارجية قد يصل أجل القروض إلى ستة أشهر، بينما يصل في البنك العقاري إلى ما يقارب من30 سنة من ناحية ثانية تنحصر موارد البنوك المتخصصة في مصادر أخرى بخلاف الودائع تشكل رأس المال، والاحتياطات والسندات، والقروض المستثمرة من قبل البنوك التجارية ونتيجة لذلك لا تستطيع تلك البنوك أن تنطلق بلا حدود في أشطتها حيث ترتبط في المقام الأول بقدر الموارد المتاحة لديها.[1]

6-**البنوك الإسلامية:** ويطلق عليها البعض اسم بنوك لاربوية، أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة ولكن الحقيقة أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل إطار تعاليم الإسلام وهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تجارة، بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الربح، البنك الإسلامي لا يهدف مجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي إنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية، وأخلاقية واقتصادية [2]

7-**البنوك الشاملة:** يمكن تعريفها بأنها بنوك تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك

[1]- أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص16.
[2]- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص53.

التجارية، وبنوك الاستثمار، إضافة إلى نشاط التأمين، وتأسيس الشركات والمشروعات ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والموازنة للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية والبورصة أو كافة أوجه النشاط المالي والاقتصادي في المجتمع.[1]

8-**بنوك التجارة الخارجية:** تختص في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية وفي العديد من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة بشركات اعتمادات التصدير بهذه الوظيفة، والهدف من إنشاء هذا النوع من البنوك هو تمويل التجارة الخارجية والنهوض بها وتنميتها عن طريق ما يقدمه البنك من تسهيلات مصرفية عن طريق مختلف الصور الائتمانية التي يمنحها بما في ذلك قروض الاستثمار طويل الأجل.[2]

9-**منشآت الادخار والتوظيف:** وهي تختص بتجميع مدخرات الأفراد (صغار المدخرين بالدرجة الأولى) التي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب، وتأخذ شكل دفتر ادخار، وقد تكون تلك المدخرات بأجل، أي مرتبط سحبها بتاريخ، وعندئذ تأخذ على شكل أذونات أو سندات، وتعيد تشغيل تلك الودائع بإقراضها لآجال مختلفة.[3]

10-**بنوك دولية النشاط:** وهي تتولى المساهمة في عمليات التنمية في دول الأعضاء وغيرها، وتساهم في هذه البنوك الحكومات وذلك دون المشروعات أو الأفراد، ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك البنوك التي تمارس أنشطتها في دول مختلفة من خلال استراتيجيات عالمية موحدة يتم تنفيذها مركزيا من قبل البنك الأم. [4]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002، ص17.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص128.

[3]- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية-الطرق المحاسبية-، مرجع سبق ذكره، ص16.

[4]- أحمد محمد غنيم، إدارة بنوك تقليدية ماضي وإلكترونية مستقبل، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص25.

11-**البنوك الإلكترونية:** توصف بأنها بنوك القرن الواحد والعشرين، كما أشار إليها بعض علماء الإدارة المصرفية المعالجة لاحتياجات ومتطلبات المجتمع اللانقدي، ويستخدم مصطلح المجتمع اللانقدي للتعبير عن نمط التعاملات المالية السائد في دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا يعتمد على حمل وتداول النقود بل يستخدم خدمات البنوك الإلكترونية وهو ما أصبح يطلق عليه النقود الإلكترونية تمييزا له عن النقود الورقية، وعرف بعض البنوك الإلكترونية بأنها منافذ إلكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون نوقف وبدون عمالة بشرية ويمكن تعريفها بصورة أكثر تحديدا بأنها نظم أو منافذ تسليم الخدمات المصرفية القائمة على الحسابات الآلية CBDS التي تتيح للعملاء خدمات دون توقف ودون عمالة بشرية.[1]

ثانيا: وظائف البنوك

للبنوك مجموعة من الوظائف ندرجها فيما يلي:

1-**وظائف البنك التجاري:** تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف المختلفة، إذ لا تختص في عمل معين ويطلق عليها (الخدمات المصرفية) وسنعرض هذه الوظائف كالتالي: فمنها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث.

1-1- **الوظائف التقليدية:** وتتمثل فيما يلي:

- قبول الودائع: على اختلاف أنواعها ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، ودائع ادخار، ودائع خاصة لإشهار.

الوديعة النقدية هي نوع من الحساب حيث يسلم بمقتضاه شخص مبلغا معينا من النقود إلى البنك ويتعهد بأن يرده إليه ضمن مهلة محددة وحسب الشروط المتفق عليها.[2]

[1]- طارق طه، بيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص266.
[2]- خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص26.

- فتح الحسابات الجارية: ينشأ الحساب الجاري بين طرفين بينهما علاقة عمل دائمة (بنك، عميل)، ويجب أن تحضر جميع العمليات التي يقوم بها في حساب واحد. [1]

- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمان.

- خلق النقود ويقصد به زيادة الكتلة النقدية المتداولة.

1-2-**الوظائف الحديثة:** وتتمثل فيما يلي:

- تقديم الخدمات الاستثمارية للعملاء وتحصيل الأوراق التجارية وتقديم التمويل متوسط وطويل الأجل.

- إصدار الشيكات السياحية وشراء وبيع الأوراق المالية "الأسهم والسندات" وحفظها لصالح العملاء.

- خدمات البطاقة الائتمانية وتأجير الخزائن الحديدية للعملاء.

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم خدمات الاعتماد المستندية وكذا شراء وبيع العملات الأجنبية والعربية.

- خدمات بطاقات الصراف الآلي وادخار المناسبات وخدمة تمويل الإسكان الشخصي الذي ينطوي على الائتمان.[2]

- دفع الحوالات البرقية والبريدية الواردة ودفع شيكات مسحوبة على البنك أو المسحوبات عليه.

- دفع المبالغ من أجل الاعتمادات الخاصة وشراء الشيكات الأجنبية وشيكات المسافرين.

---

[1]- جميل صالح الزندانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص129 -130.

[2]- زياد سليم رمضان، إدارة العمليات المصرفية، ط6، دار الصفاء للنشر، عمان، 1997، ص 17.

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك والعوامل المؤثرة في نشاط البنوك

باعتبار البنك التجاري مؤسسة نقدية يحصل على موارد مالية من المساهمين والمقرضين، وتقوم بتوظيفها أو استخدامها في عمليات مالية مربحة أي هدفه الأول هو الربحية بأقل تكلفة مكنة، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا تم التوفيق بين الربحية والسيولة، وفي هذا المطلب سنتعرض لموارد البنك واستخداماته وكذلك العوامل المؤثرة في نشاط البنوك.

أولا: موارد البنك التجاري

تنقسم الموارد إلى مجموعتين رئيسيتين هما: [1]

1- الموارد الذاتية (الداخلية):

1-1- رأس المال: يتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك التجاري ويمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وأنه بمثابة حساب مدين للمؤسسين، وهو يعتبر مؤشرا لمتانة المركز المالي للمصرف وعادة ما يتم فرض حدود دنيا لرأس المال من قبل التشريعات المصرفية.

1-2-**الاحتياطات:** وهي عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله وتنقسم إلى قسمين:

1-2-1- **الاحتياطي القانوني:** وهي عبارة عن ما يلزم به البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه.

---

[1]- سمية أحمد ميلي، أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017، ص124-125.

1-2-2- **الاحتياطي الخاص:** ويحدده مجلس إدارة البنك وهو نسبة الأرباح السنوية، ويحتفظ به لنعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة غير متوقعة ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري.

2- الموارد غير الذاتية (الخارجية):

2-1-**شيكات وحوالات واعتمادات دورية:** هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

2-2-**مستحق للبنوك:** ويمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة.

2-3-**الودائع:** ويمثل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ من خصوم البنك، ويتكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير وهي كما يلي:

2-3-1- **الودائع الجارية (تحت الطلب):** وتكون هذه الوديعة على شكل حساب جاري أو حساب الشيكات ويستطيع العميل الإيداع أو السحب منها في أي وقت شاء، ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الحسابات، ولكن الاتجاه الحديث يشجع على إعطاء فائدة بسيطة خاصة على المبالغ الكبيرة من أجل جذبها.

2-3-2- **الودائع لأجل:** يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك وبناءا عليه لا يمثل هذا الشكل من الودائع التزاما حالا على البنك في أي لحظة، حيث يكون على علم مسبق بالتاريخ الذي يمكن أن يطلبها فيه، ومن ثم يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك النسبة التي يتعين الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية، وهذا من شأنه أن يتيح للبنك قدرا أكبر من الموارد السائلة الحرة

لتوظيفها وجني أكبر قدر ممكن من العائد، وهذا من شأنه أن يجعل البنك راغبا وقادرا على أن يدفع فوائد عليها تشجيعا على جذب أكبر قدر منها.

2-3-3- **الودائع الادخارية:** وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبار السيولة، ومن أهم صور الودائع الادخارية: دفاتر التوفير والادخار التي يتزايد انتشارها في المصارف التجارية، نظرا لطبيعتها المشتركة بين الودائع الادخارية والجارية.

2-3-4- **الودائع الائتمانية:** تستند هذه الودائع عادة إلى الثقة بفاتح الاعتماد أو إلى الرهانات أو الكفالات.

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

ويقصد بها كافة حقوق البنك لدى الغير، ويعبر عن الجانب الدائن في ميزانية البنك، وتبين الاستخدامات المخلفة لأموال البنك، وهي كما يلي:[1]

1-**الأرصدة النقدية الحاضرة:** وتمثلها النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه والتي تتخذ أساسا شكل الأوراق النقدية القانونية والنقود المساعدة، وما يكون في حيازته من عملات أجنبية، وهي تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الفورية لعملاء البنك.

2-**الحوالات المخصومة:** وتعني كل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري، وهي نوعان:

2-1-**أذونات الخزينة:** وهي عبارة عن دين قصير الأجل تصدره الدولة وذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات في ميزانية الدولة.

[1]- زهرة لعروسي قرين، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية-دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2017، ص18-20.

وتقوم البنوك التجارية بشرائها للاحتفاظ بها حتى يحين موعد استردادها، وهذا بعد فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

2-2-**الأوراق التجارية:** وتشمل الكمبيالة والسند الأذني تقبل البنوك التجارية بخصمها للعملاء، وغالبا تكون هذه الأوراق مستحقة داخل الدولة، ولكنها قد تكون مستحقة الدفع في الخارج في بعض الأحيان، ويتوقف حجم التوظيف على سياسة كل بنك، والموقف المنتظر لأصحاب الودائع والتقلبات التي يتعرض لها أصحاب القروض.

3- **محفظة الأوراق المالية:** وتتضمن استثمارات البنك التجاري (ممتلكات البنك التجاري من أوراق)، سواء كانت أوراق مالية خاصة، وهي الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات الخاصة، والأوراق المالية العامة وهي السندات التي تصدرها الدولة.

4- **القروض والسلفيات:** تستخدم البنوك التجارية جزء لا يستهان به من الودائع في عمليات الإقراض والسلفيات القصيرة الأجل بصفة أساسية والمتوسط والطويل الأجل، ولكن في الحدود التي لا تؤثر على سيولة البنك.

وفي الجدول الآتي نبين العناصر الأساسية المكونة لميزانية بنك تجاري:

الجدول رقم 01: العناصر الأساسية المكونة لميزانية بنك تجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
1- أرصدة نقدية حاضرة: - نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري. - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني). - أرصدة سائلة (شيكات، حوالات، أوراق مالية تحت التحصيل). 2- حوالات مخصومة: - أذونات الخزينة. - أوراق تجارية. 3- مستحق على البنك: - سندات حكومية. - أوراق مالية أخرى. 4- أوراق مالية واستثمارات:	1- رأس المال الأساسي. 2- الاحتياطي القانوني والخاص. 3- شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع. 4- مستحق البنوك. 5- الودائع. - حكومية وخاصة. - جارية. - لأجل. - بإخطار. - توفير.
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر: ضياء مجيد، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسات شباب الجامعة، 2002، ص ص 282-274.

ثالثا: العوامل المؤثرة في نشاط البنوك

هناك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر في البنوك يمكن ذكرها كما يلي: [1]

1-تكنولوجيا الحسابات الالكترونية: إن الاستخدام المتوسع والمكثف للحسابات الالكترونية له التأثير العظيم على جميع العمليات التشغيلية وعلى نظم الإدارة التي يتبعها البنك.

[1]- هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، ط3، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2000، ص5.

تستخدم الحسابات الالكترونية لترشيد عملية اتخاذ القرارات داخل البنك وتستخدم في التحليل الجغرافي في مسح دراسة المناطق التي يمكن للبنك أن ينشأ فروع فيها له، ويستخدم كذلك في التحليل الديمغرافي.

2-**نظم المعلومات الإدارية:** تؤثر نظم المعلومات الإدارية الحديثة والكفؤة على فعالية الإدارة داخل البنوك، فهي وتساند عمليات مراجعة التخطيط والرقابة بالنسبة لزيادة الأعمال وسيكون لاستعمالها آثار مستقبلية على السرعة في اتخاذ القرارات.

3-**العالمية:** قامت العديد من البنوك العالمية بالتوسع في أشطتها عالميا من خلال وكلاء وممثلي ومكاتب تمثيل دائمة وأفرع وبنوك مشتركة مع شركاء محليين وهناك مؤشرات ودلائل تشير إلى أن هذا التوسع والانتشار لن يكفي لمقابلة الحاجة للخدمات المصرفية من طرف العملاء المحليين والعملاء متعددي الجنسية وبالتالي فإن الاتحاد المستقبلي سيكون نحو إنشاء بنوك متعددة الجنسية ومجموعات مصرفية عالمية.

وهذه الاتجاهات مجتمعة تؤدي إلى نتيجة حتمية وهي أن الأنظمة والأدوات المؤثرة في أدارة البنوك تحتاج إلى مزيد من التطوير والتهذيب والتحديث والتنمية.

المبحث الثاني: ماهية التمويل

يعتبر التمويل هو أحد مجالات المعرفة، تختص به الإدارة المالية، وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال، حيث يسعى إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية، فالمشكلة الرئيسية هي كيفية الحصول على الأموال لزيادة الاستثمار، ويتم التمويل بطرق عديدة ومن بين هذه الطرق التمويل عن طريق الجهاز المصرفي وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف التمويل وأهميته في المطلب الأول وخطوات ومصادر التمويل في المطلب الثاني والعوامل المحددة لتمويل المشاريع في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته.

يعتبر التمويل من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسة مثل: حدة التنافس، الرغبة في التوسع، مواجهة الظروف الطارئة وهو يعتبر عنصرا أساسيا لاستمرار المؤسسة في نظامها ونموها ولهذا لا يمكن لأي مشروع أن يحقق أهدافه أو يطبق خطته دون هذا العنصر الحيوي الذي توفره مؤسسات الوساطة المالية بمختلف أنواعها وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف التمويل وأهميته.

أولا: تعريف التمويل

يقصد به: "تلك القرارات المالية الرئيسية المتعلقة بالاستثمارات الرأسمالية والمصادر المالية لتمويل هذه الاستثمارات داخلية كانت أو خارجية أو مزيج بينهما، وذلك بهدف تعظيم العائد على حق الملكية".[1]

وتماشيا مع النظرة الحديثة لمفهوم التمويل فهو يتضمن جميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية بجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة

[1]- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص396.

ودراسة تكلفة المصادر المتاحة والنظر إلى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن أعمال كثيرة أخرى في المشروع كالإنتاج والتسويق...إلخ. [1]

والتمويل هو توفير المبالغ النقدية وتطوير مشروع خاص أم عام، كما يعرفه البعض على أنه إمداد مشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

"يعرف بأنه البحث عن طرائق مناسبة للحصول على الأموال والاختيارات وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة.[2]

التمويل هو أحد المجالات المعرفية وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادر مختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات.[3]

وعلى هذا يمكن القول بأن التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة للقيام بمشروع أو نشاط اقتصادي معين أو توسيعه، فالتمويل يتعلق بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات.

ثانيا: أهمية التمويل

للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:[4]

- تسريح الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.

(1)- مصطفى حوحو أحمد بوحفص، إشكالية تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المسيلة،2019، ص57.

(2)- هيثم محمد الزغبي، إدارة وتحليل مالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص105.

(3)- محمد عثمان وآخرون، التمويل والادارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، 1999، ص16.

(4)- رابح خوني حساين رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، انزاك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عنها:
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي للتقليل من البطالة.
- استغلال الموارد المالية المجمدة.
- القيام بمشاريع جديدة.
- تشغيل الموارد المالية يؤدي إلى الرفع من الإنتاج والإنتاجية، وهذا يساعد على التحكم على التضخم.
- تلبي حاجات أصحاب العجز المالي.

المطلب الثاني: خطوات ومصادر التمويل.

يتوقف نشاط التمويل على مجموعة من المعايير الأساسية التي تتعلق بالمنشأة والتي من خلالها يمكن تحديد خطوات التمويل واعتمادا على خطوات التمويل يتم اختيار مصادر التمويل وفي هذا المطلب سنوضح خطوات ومصادر التمويل كما يلي:

أولا: خطوات التمويل

تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من منشأة إلى أخرى وفقا لاعتبارات كثيرة منها الحجم وطبيعة النشاط وغيرها، وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة لكل المؤسسات ولكن على الرغم من ذلك فإن الخطوات يمكن أن تكون نمطية إلى حد بعيد وتتمثل في:

1-**التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة:** على المؤسسة أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية والفترة المستقبلية القريبة منها والبعيدة بعد ذلك يجب ترتيب الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها، لكي يتم النظر لما هو متوفر فيها وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التغيير.

2-**تحديد حجم الأموال المطلوبة:** بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الخطوة ليست سهلة لأنه من الصعوبة تقدير كمية الأموال بشكل دقيق فقد يتم تقديره دون المستوى أو أقل من المستوى المطلوب ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمويل أي صفقة أو عملية وهما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالإسناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية.

3-**تحديد شكل التمويل المرغوب:** قد تلجأ المؤسسة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار الأسهم والسندات وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية ذات دفعات موسمية، وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات أو الأسهم لأن ذلك يرتب التزامات معينة على المؤسسة وهذا حال القروض أيضا ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

4-**وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية:** بعد أن يتم تحديد الاحتياجات ومقدارها وشكل التمويل فانه من الأفضل أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال لكي لا تتكبد المؤسسة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في مرحمة زمنية قادمة وأثناء وضع الجدول الزمني لابد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من قبل المؤسسة.

5-**وضع وتطوير الخطة التمويلية:** تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق بها الأموال والعائدات المتوقعة منها بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد وان هذه الخطة تبين أيضا مقدار التدفقات الداخلة والخارجة الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم، عندما يعلمون موعد استردادها.

6-**تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها:** إن تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم، لهذا لابد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة.

ثانيا: مصادر التمويل

ونقصد بمصادر التمويل طرق إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة من أجل تغطية الاحتياجات التمويلية واختيار مصادر التمويل يعني اتخاذ القرار بإتباع الأساليب والصيغ التمويلية الملائمة لتلبية احتياجات المؤسسة في الوقت المناسب والعمليات المطلوبة، وتصنف مصادر التمويل إلى صنفين أساسيين وذلك باختلاف معيار التصنيف من صنف لآخر، فمن حيث المصدر: مصادر داخلية، مصادر خارجية أما من حيث الزمن: مصادر قصيرة الأجل، مصادر متوسطة الأجل، مصادر طويلة الأجل.

1-**مصادر التمويل الداخلي (الذاتي):** تفرعت بالشكل التالي:

1-1-تعريف التمويل الداخلي (الذاتي): ويقصد به مجموعة الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي التي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماتها المالية، وتختلف قدرة

المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى توسيع إمكانيات التمويل الذاتي بالإضافة إلى المؤونات والإهتلاكات والمخصصات ورأس المال العامل، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم المصادر الداخلية للحصول على الموارد المالية واقتنائها، وبالتالي يحمل أعباء مالية مباشرة كالفوائد ودفع أقساط الديون، وهذا من شأنه أن يزيد من القدرة الإقتراضية للمؤسسة ويشارك بصفة مباشرة في العمليات التوسعية لها لاستحداث استثمارات جديدة. [1]

1-2-مكونات التمويل الداخلي: يتكون التمويل الداخلي من:

1-2-1- **الأرباح المحتجزة:** إن تحقيق الربح هو أحد الأهداف الأساسية والضرورية لجل المؤسسات، وهذا الربح تقوم المؤسسة بتجزئته إلى عدة أقسام فمنه ما يذهب إلى المساهمين ليوزع عليهم ومنه ما تحتفظ به ويسمى هذا الأخير بالأرباح المحتجزة أو المحجوزة.

تعريف الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن جزء من حقوق الملكية التي تستمده المؤسسة من ممارسة عملياتها المربحة ويتمثل في المتبقي من أرباح العام بعد تجنب الاحتياطات المختلفة والتوزيعات المقررة.[2]

يقصد بسياسة توزيع الأرباح قرار تحديد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك والجزء الذي يحتجز، ويتوقف لجوء المؤسسة إلى التوزيع أو الاحتفاظ بالأرباح على مجموعة من العوامل وهي: [3]

- القواعد القانونية: والتي تختلف من بلد إلى آخر، إلا أنها تتفق في بعض الشروط منها:

(1)- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 27.
(2)- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص134.
(3)- محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، ط1، دار الجامعات المصرية، مصر، (ب ت)، ص 46.

- عدم إجراء توزيعات إلا على الأرباح الفعلية التي حققتها المؤسسة دون المساس برأس المال.
- عدم جواز توزيع الأرباح عن حالات العجز المالي.
- بالإضافة إلى بعض القوانين الأخرى التي تحدد الحد الأدنى والأقصى للأرباح الموزعة.
- الحاجة إلى سداد الديون: وهذا يكون عند حلول أجال استحقاق هذه الديون والتي تحصلت عليها المؤسسة من أجل توسيع نشاطها.
- الوضع الاقتصادي العام: إن الأوضاع الاقتصادية المقبولة للمؤسسة عادة ما تدفع بها إلى الاحتفاظ بمعظم أرباحها المحققة حتى تتمكن من مواجهة أي حالة طارئة في المستقبل.
- عمر المؤسسة: فالمؤسسة حديثة النشأة تعتمد على احتجاز قدر كبير من الأرباح لتعيد استثمارها من أجل توسيع نشاطها وتنميته.
- طبيعة نشاط المؤسسة: فإذا كانت الأرباح غير مستقرة كما هو الحال بالنسبة للصناعات الكمالية فإن سياسة احتجاز الأرباح هي الأولى، وهذا حتى يتوفر للمؤسسة ما يكفيها في الظروف الصعبة.
- القيود في عقود الديون: إن عقود الديون طويلة الأجل غالبا ما تحد من حرية المؤسسة في توزيع الأرباح وهذا بهدف حماية الدائنين مثلا أن تنص هذه العقود على عدم توزيع الأرباح التي تحققت بعد عقد الدين.
- الموقف الضريبي لأصحاب الأسهم: إن الموقف الضريبي لأصحاب الأسهم تؤثر على سياسة توزيع الأرباح، وهذا في حالة كون المؤسسة مملوكة من طرف عدد قليل

من الساهمين الخاضعين لشرائح ضريبة مرتفعة، فهم يفضلون حجز الأرباح من أجل إعادة استثمارها بدلا من الحصول على أرباح قليلة بعد اقتطاع الضرائب منها.

1-2-2- **الإهتلاكات:** تعرف أقساط الإهتلاك بأنها عملية توزيع ثمن شراء أصل من الأصول الطويلة الأجل على عمره الإنتاجي المحتمل. [1]

1-2-3- **المؤونات:** بالنسبة للمؤونات تعبر عن تدني الأصول الغير إهتلاكية، وقيمتها تخصص وتستعمل كاحتياطات تلجأ إليها المؤسسة عند الحاجة.[2]

ومنه نستخلص أن مخصصات المؤونات هي من بين موارد المؤسسة المالية وهي ذاتية بدون فوائد.

1-2-4- **رأس المال العامل:** ويمثل رأس المال العامل الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، أو الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل حيث يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستثمارات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، وذلك بناءا على المبدأ المحاسبي العام (تساوي الأصول والخصوم)، تختلف الديون قصيرة الأجل والأصول المتداولة من حيث المدة والقيمة، فقط تستحق الديون القصيرة المدى التسديد في مدة معينة أقصى من تاريخ الأصول المتداولة أي أن المؤسسة مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها لدى الغير لذا يجب على المؤسسة توفير هامش أو فائض من الأموال الدائمة يزيد عن تمويل الأصول الثابتة وهذا الهامش يدعى رأس المال العامل.[3]

---

[1]-عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2006 ص47.

[2]-المرجع نفسه، ص47.

[3]- أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص29.

1-3-مزايا التمويل الداخلي: للتمويل الداخلي مزايا نذكر منها:[1]

- التمويل الداخلي أهم مورد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى.

- استخدام الأرباح المحققة في تمويل المؤسسات يمنحها الاستقلالية البيئية وحرية الحركة، فاستخدام جزء من الأرباح المحتجزة في شكل احتياطي غير معلن يعفي المؤسسة من اللجوء إلى أعباء القروض الخارجية وما يتبعها من شروط تسديد فوائده، ويصبح لدى المؤسسة رصيد نقدي، مناسب لمواجهة الاحتياجات المتعددة والمتغيرة من الأموال، ويتحسن إيراد المؤسسة بانخفاض الفوائد المدفوعة (فهي تحصل عليها مجانا)، مع الأخذ بعين الاعتبار حسن استخدام الاستثمار، حيث لا يقل فيه الإيراد عن تكلفة الفرصة البديلة.

- مخصصات الإهتلاك تمثل حصة كبيرة من التمويل الداخلي فهي أموال معفية من الضريبة.

- زيادة مقدار الربح المحتجز في مؤسسة يعطيها قدرة كبيرة على زيادة حق الملكية، من رفع مقدار الاستثمارات.

- الاستقلالية اتجاه البنوك والمؤسسات المالية.

- السرعة في اتخاذ قرار الاستثمار فهي لا تحتاج إلى المفاوضات ولا عقود ولا شروط أخرى.

- لا يصاحبه زيادة في أسهم المؤسسة وبالتالي تتفادى زيادة الأصوات في مجلس الإدارة.

[1]- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص08.

- تحقق الاستثمارات بأقل تكلفة ممكنة، وتتفادى المخاطر المالية عند الضائقة المالية.
- يعطي المؤسسة حرية في اختيار الاستثمارات دون قيد أو شرط.

1-4-عيوب التمويل الداخلي: رغم المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه لا يخلو من العيوب والأخطار التي نوجزها فيما يلي:[1]

- إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة فهو وضع يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.
- عند الاعتماد الكلي على هذا المورد المحدود، يعني عدم الاستفادة من الموارد المالية.
- قد يصاحب إعادة استثمار الأموال من التمويل الداخلي فكرة أنها بدون تكلفة مما يجعلها تستعمل بشكل غير عقلاني مقارنة بباقي الموارد.
- اقتطاع أقساط إهتلاك مرتفعة خاصة في السنوات الأولى قد يزيد من تكلفة السلع والمنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤثر على سوق هذه السلع.
- الامتناع أو تخفيف حجم الأرباح الموزعة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الذاتي والذي من شأنه أن يحدث انخفاض في الطلب على أسهم المؤسسة وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق.
- إن التمويل الذاتي يحجز الادخار المجمع في نفس القطاع، ومن ثم فإن عدم الاستغلال الأمثل لهذه الأموال، قد يؤدي إلى إضعاف العائد بسبب تقصير الإدارة في دراسة مجالات استخدام هذه الأموال، وذلك بخلاف الأموال الأجنبية وقد يكون من الأمثل توزيعها على الشركاء لاستثمارها في مشاريع أكثر مردودية.

[1]- إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص289.

- لعل عدم خضوع التمويل الذاتي للرقابة، قد يؤدي غلى تبديد الأرباح المتراكمة، وذلك باستثمارها في مشاريع غير ذات أهمية، أو تجميدها وعدم الاستفادة منها.

- عادة ما يكون حجم التمويل الذاتي غير كافي لتمويل الاستثمارات المقررة، وتلبية احتياجات التمويل، وبذلك فإن الاعتماد الكلي عليه يسمح بعملية الزيادة في رأس المال بشكل بطيء مما قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والمربحة بسبب هذا النوع من التمويل لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة.

2-**التمويل الخارجي:** قد يكون التمويل الداخلي للأعوان الاقتصاديين غير كافي لتلبية متطلباتهم المالية خصوصا بالنسبة للمؤسسات التي تبقى غالبا عاجزة جزئيا أو كليا على تمويل احتياجاتها بنفسها مما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتغطية العجز.

وهناك نوعين من التمويل الخارجي: تمويل خارجي مباشر وتمويل خارجي غير مباشر.

2-1-التمويل الخارجي المباشر: وهو يعبر عن العلاقة بين المقرض والمستثمر ودون أي تدخل وسيط مالي بنكي أو غير بنكي، ويتخذ هذا التمويل صورا متعددة كما يختلف باختلاف المقرضين.

- بالنسبة للأفراد: فالحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتها الاستهلاكية أو الاستثمارية دون اللجوء إلى المؤسسات الوسيطة، أي التمويل المباشر تتحدد صوره وأشكاله مثلا في الحصول على قروض مباشرة بين الأفراد، أو الأفراد والمشروعات قائمة بمقتضى أوراق تجارية.

- بالنسبة للمشروعات (المؤسسات): في هذه الحالة تستطيع المؤسسات أن تحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية من مورديها أو عملائها أو حتى مؤسسات أخرى،

كما تلجأ بعض المؤسسات إلى دعوة الجمهور لتوظيف مدخراتهم على شكل استثمارات مالية في الأوراق المالية.

- بالنسبة للحكومة: تلجأ الحكومة للتمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات التي ليس لها طبيعة عمل مالية أو مصرفية وتسطر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة.[1]

2-2-تمويل خارجي غير مباشر: وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها، فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض (أفراد أو مؤسسات أو حكومات) ثم توزيع هذه الإدخارات على الوحدات التي يحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توافق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل، إذ أن أكثر المصادر الادخارية توظف للمخاطر أو نتيجة عدم ثقته في الاستثمارات المقدمة وعندئذ تقوم هذه المؤسسات المالية بمخاطبتهم بسندات جديدة ذات جاذبية معينة بأن تقدم لهم خدمات وتشبع رغباتهم في السيولة أو المضاربة ومن هذه الوسيلة يمكن استخلاص ما يلي:[2]

- قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري إلى توظيف ادخاري.
- قدرة بعض المؤسسات الوسيطة على مضاعفة حجم القوة الشرائية المقدمة للتوظيف الاستثماري اعتمادا على نسبة معينة من الإدخارات المتبقية.

3-مصادر التمويل قصيرة الأجل: يحتل التمويل قصير الأجل أهمية بالغة ضمن الهيكل المالي لأي منشأة أعمال، وذلك لكونه عادة ما يستخدم لمواجهة النفقات المتعلقة

[1]- حسن أحمد توفيق، التمويل والإدارة المالية في المشروعات الاستثمارية، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص387.
[2]- المرجع نفسه، ص388.

أساسا بالتشغيل العادي للطاقات الإنتاجية للمنشأة، وذلك بغرض الاستفادة وتحقيق التوازن المالي في أبعد حدوده.

أما بالنسبة لمفهوم وتعريف التمويل قصير الأجل هناك من يرى بأنه يمثل تلك الأموال التي يمكن رصدها من أجل مواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقات الإنتاجية للمنشأة.[1]

أما بالنسبة إلى أنواع التمويل قصير الأجل فيمكن تقسيمها أو ترتيبها كما يلي: الائتمان التجاري، الائتمان المصرفي، التمويل عن طريق المستحقات.

3-1-الائتمان التجاري: هو عبارة عن قيام المنشأة بشراء حاجاتها المختلفة من مواد أولية وغيرها من التجهيزات الإنتاجية من منشأة أخرى بالدين.

وبما أن النشاط التجاري مستمر ودائم فإن هذا النوع من التمويل شائع الاستخدام وتلجأ له عادة الشركات الصغيرة لأنها لا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى.[2]

3-2-الائتمان المصرفي: قد تكون القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة متبوعة بضمان أو بدون ضمان، تمنح القروض المصرفية لفترة لا تتجاوز العام.[3]

وهنا يأخذ الائتمان المصرفي إحدى الصورتين: الصورة الأولى مبلغ إجمالي تحصل عليه المنشأة مرة واحدة، على أن تقوم بالوفاء بقيمة الائتمان والفوائد في التواريخ المتفق عليها، أما الصورة الثانية فهي مبلغ إجمالي يمثل أقصى حد لما يمكن أن تحصل عليه المنشأة خلال فترة متفق عليها على أن يكون لها الحق في الحصول على المبلغ كله مرة واحدة أو على دفعات، وكقاعدة عامة يمكن للمنشأة الحصول على دفعات متعاقبة من القروض حتى تصل جملة الأموال المقترضة إلى الحد الأقصى المتفق عليه، وعندئذ لا

(1)- أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص35.
(2)- طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص32.
(3)-عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص416.

يمكنها الحصول على أية قروض إضافية، وهذا بالإضافة إلى وجود صور أخرى للائتمان المصرفي يمكن إيجازها فيما يلي:

3-2-1- **الخصم التجاري:** وهو شكل من أشكال القروض قصيرة الأجل التي يمنحها البنك التجاري لزبائنه عموما والمنشآت الاقتصادية خصوصا، والمتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية عن حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ومن ثم فهو يحل محل الدائن في تحصيل قيمتها عند هذا التاريخ، بمعنى آخر يقوم البنك بتقديم سيولة آنية لحامل الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها مقابل عمولة يتحصل عليها، ويتولى هو تحصيل قيمتها الاسمية في تاريخ استحقاقها.

3-2-2- **تسبيقات على الحساب الجاري:** ويمكن أن يأخذ هذا النوع من الإجراءات صورتين، الحساب الجاري البنكي والحساب على المكشوف.

3-2-3- **تسهيلات الصندوق:** عبارة عن قروض تمنح من قبل البنك للمنشآت التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا، والتي يمكن أن تنتج عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات ومن هنا يمكن القول إن هدف هذه التسهيلات هو تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح المنشأة، حيث يتم اقتطاع مبلغ القرض (مبلغ التسهيلات)، وعادة ما يلجأ غلى هذه التسهيلات في نهاية الشهر أين تكثر وتتعدد مدفوعات المنشأة مثل: أجور العاملين، تسديد بعض المصاريف والفواتير...

3-2-4- **قروض موسمية:** وهي عبارة عن قروض تتحصل عليها المنشأة في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجاتها للتمويل المؤقت، نظرا لزيادة الطلب مثلا على منتجاتها وإلزامية الإنتاج بكمية أكبر.

3-2-5- **الاعتمادات المستندية:** وتستعمل في مجال تمويل العمليات التي تقوم بها المنشأة مع الخارج على المدى القصير، وهي مرتبطة أساسا بشراء المواد الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية من مورد خارج الوطن، ويكون البنك بمثابة الوسيط بين المنشأة والمورد.[1]

3-3-التمويل عن طريق المستحقات: يتمثل التمويل عن طريق المستحقات في تلك المستحقات الإلزامية الناتجة عن الخدمات التي تحصلت عليها المنشأة والتي لم يتم سداد تكلفتها، وعادة ما تتمثل هذه المستحقات في مبالغ الضرائب المستحقة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، بعض الأجور المستحقة.[2]

4- مصادر التمويل متوسطة الأجل:

التمويل متوسط الأجل تكون مدته من سنتين إلى خمس سنوات، وقد يمتد إلى حده الأقصى إلى سبع سنوات[3]، وتستخدم مصادر التمويل متوسطة الأجل لتمويل الجزء الدائم من استثمارات الشركة ولتمويل الإضافات على أصولها طويلة الأجل، وتتصف هذه المصادر بكونها تستحق السداد خلال فترة تزيد عن السنة وتقل عن عشر سنوات.

وبشكل عام تشمل مصادر التمويل متوسط الأجل على مصدرين رئيسيين هما: القروض المصرفية والاستئجار.[4]

4-1-القروض المباشرة متوسطة الأجل: يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات تمثل عمر القرض ويطلق على أقساط السداد مدفوعات الإهتلاك ويكون القرض مضمون بأصل او ضمان معين وتمثل البنوك وشركات التأمين،

---

(1)- عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص40.

(2)- أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص41.

(3)- سليمان الناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، ط1، جمعية التراث، غرداية، 2002، ص 38.

(4)- عبد الله بلعبيدي، التمويل برأس المال المخاطر دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2008، ص 24، 25.

المصدر الرئيسي لهذه القروض، وتوجد خصائص عدة تتميز بها القروض متوسطة الأجل، أهمها ما يلي:

- الضمان: بحيث تطلب البنوك وشركات التأمين ضمان يتراوح ما بين 30% و60% من قيمة القرض.

- فترة السداد تتراوح ما بين سنة وعشر سنوات، ويتم اللجوء غلى هذا النوع من الاقتراض لأن المنشأة تحصل على احتياجاتها المالية بسرعة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن تغيير بنود التعاقد (المرونة)، وتكلفته تتمثل في سعر الفائدة الثابت أو المتغير حسب الشروط الموضوعة في العقد.

4-2-التمويل بالاستئجار: لا يتم في هذا الأسلوب شراء الأصل بل الانتفاع به بحق الاستخدام وذلك بالاستئجار من المالك الأصلي، أو مؤجره أي بعض الأصول الثابتة (أراضي، مباني) بدلا من امتلاكها ويعتبر استئجار الخدمات كبديل للأصول الثابتة وبذلك يتفادى دفع ثمنها ويتخذ عدة أشكال نذكر منها:

4-1-1-التأجير التمويلي: حيث تختار الشركة الأصل الذي هي بحاجة إليه وتذهب إلى طرف ثالث، البنك أو شركة مؤجرة وتتفق معه على قيامه بشراء الأصل وتقوم هي باستئجاره من البنك ولا يمكن إلغائه ولا بد من سداد قيمة الأصل بالكامل، بالإضافة إلى عائد على الرصيد من خلال الأقساط المدفوعة (الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي مجمل قيمة المعدات المستأجرة).

4-1-2-البيع ثم الاستئجار: في هذا النوع تقوم المؤسسة تمتلك أراضي أو مباني أو معدات ببيعها إلى مؤسسة أخرى وتقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة ويتم إعداد جدول سداد الإيجار بصورة دفعات سنوية متساوية تكفي لتغطية قيمة الأصل وتزويد المؤجر بعائد مناسب على استثماره

ومن أهم المنشآت التي تشارك في هذا النوع من الاستئجار من خلال القيام بشراء الأصول من الشركات الصناعية وإعادة تأجيرها لها، شركات التأمين والشركات المالية والبنوك.

4-1-3-التأجير التشغيلي (استئجار الخدمة): يتضمن كل من خدمات التمويل والصيانة على إن تدخل تكاليف الصيانة ضمن المدفوعات الثابتة التي يقوم المستأجر بسدادها ويلاحظ عادة على هذا النوع من الاستئجار أن مجموع أقساط الاستئجار لا يغطي تكلفة الأصل بالكامل، وفي نفس الوقت فإن عقد الاستئجار يكون لفترة تقل كثيرا عن العمر الإنتاجي للأصل، ويتوقع المالك المؤجر في هذه الحالة أن يحصل على فرق القيمة بإعادة التأجير بعد نهاية المدة المتفق عليها، ويعطي هذا الحق ميزة مهمة للمستأجر، وهي أنه يستطيع التخلص من الأصل في حالة التطور التكنولوجي وظهور أصول أكثر حداثة تؤدي إلى العمل بكفاءة أكبر، ومن مزايا لجوء المنشأة إلى الاستئجار عموما مقابلة الاحتياجات المؤقتة، وإمكانية إنهاء الاستئجار ومزايا ضريبية أخرى وكذلك الاحتفاظ برأس المال طالما أنها تحصل على خدمات الأصل الذي تحتاج إليه دون الحاجة إلى شرائه.[1]

5-مصادر تمويل طويلة الأجل:

لقد تم تناول كل من التمويل قصير ومتوسط الأجل باعتبارهما عنصرين من عناصر الهيكل المالي للمنشأة واللذان يرتبطان إلى حد كبير بنشاطها الاستغلالي، إلا أن المنشأة في حاجة إلى أموال من أجل التوسع في نشاطها أو من أجل إقامة استثمارات جديدة وهذه الاستثمارات عادة ما تحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبيا وأهم أنواع التمويل طويل الأجل نجد الأسهم والسندات وقروض طويلة الأجل من البنوك.

[1]- عبد الله بلعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص26.

5-1-**قروض طويلة الأجل:** تعتبر القروض أحد المصادر الهامة التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقد يصل تاريخ استحقاقها إلى 30عاما وما يميز هذه القروض هو الاتفاق المسبق على شروطها حيث يجدد سعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق والضمانات بالتفاوض بين المقرض والمقترض وقد يصاحب ذلك التزام المقترض ببعض الشروط تدعيما للضمان المتفق عليه وقد يتم على أقساط متساوية في تواريخ معلومة ومحددة.

5-2-**السندات:** سند لقرض هو عبارة عن سند أذني طويل الأجل، يتعهد مصدره بأن يدفع فائدة على القيمة الاسمية بالإضافة إلى دفع القيمة الاسمية نفسها في تاريخ محدد مسبقا، وتحدد شروط الفائدة والدفع عادة بنشرة الإصدار التي يتم تحضيرها قبل طرح السندات للبيع، وتعتبر السندات مصدرا هاما من مصادر التمويل طويل الأجل وذلك بسبب طول المدة بين تاريخ الإصدار وتاريخ الاستحقاق، هناك العديد من الأنواع نذكر منها:

5-2-1-**السندات المضمونة بأصول:** عند طرح هذا النوع من السندات تقوم المنشأة بوضع الأصول الخاصة بها كرهن ضمانا لحقوق حملة السندات فإذا عجزت المنشأة عن سداد التزاماتها اتجاه حملة السندات سواء بالنسبة لأصل القرض أو بالنسبة للفائدة يمكن بيع الأصول اتجاههم لاستفاء حقوق المقترضين.

5-2-2-**السندات العادية:** لا يكون لها أي امتيازات على أصول الشركة لأن حملة مثل هذا النوع من السندات هم مجرد مقرضين بضمان جميع أصول المقترضين.

5-2-3-**سندات قابلة للتحويل:** هذا النوع قابل للتحول إلى أسهم عادية مقابل سعر معين، ويتم هذا التمويل وفقا لرغبة حامل السند.

5-2-4- **سندات الدخل:** لا يحصل هذا النوع من السندات على عائد إلا إذا حققت المنشأة أرباحا تسمح بدفع الفائدة على السندات.

5-2-5- **السندات ذات العائد المتغير:** يفترض أن عائد السند هو عبارة عن نسبة ثابتة لا تتغير طول فترة القرض إلا أنه في ظل هذا النوع من السندات يرتفع وينخفض ويتغير طوال فترة القرض وفقا لتغيرات معدلات الفائدة.

5-3- **الأسهم:** وتنقسم إلى نوعين كالتالي:

5-3-1- **الأسهم العادية:** تمثل الأسهم العادية حقا من حقوق الملكية أو حصة المساهمين، وهي تمثل المصدر الأول للأموال في الشركات الجديدة، وفي الوقت ذاته تشكل المصدر الرئيسي للأموال في الشركات القائمة، ولأن رأس مال شركة المساهمة يتكون من حصص متساوية لا تقل قيمة الحصة الواحدة منها عن دينار واحد يطلق على الحصة الواحدة منها سهما عاديا، وتمثل السهم من وجهة نظر الشركة القائمة أو الجديدة وسيلة التمويل الرئيسية، لذا فقد كان يعتمد على هذا النوع من التمويل الرئيسي.

5-3-2- **الأسهم الممتازة:** يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة إسمية في وثيقة الإصدار، وقيمة سوقية وهي القيمة التي تحدد نتيجة التعامل في السوق المالي وقيم دفترية تتمثل في قيمة هذه الأسهم في السجلات مقسومة على عدد الأسهم الممتازة المصدرة، إذ لا يتم إضافة الاحتياطات والأرباح المحتجزة لأنها لا تعد حقوقا لحملة الأسهم الممتازة.[1]

[1]- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص ص 2-5.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لتمويل المشاريع

هناك مجموعة من العوامل المحددة لتمويل المشاريع يمكن ذكرها كما يلي:

1-**الملائمة:** أي أن الأموال طويلة الأجل تمول بها الاحتياجات طويلة الأجل كشراء الأصول الثابتة مثلا، والأموال قصيرة الأجل لتمويل الاحتياجات قصيرة الأجل مثل: الاحتياجات الموسمية.[1]

2-**الدخل:** يمكن للمشروع الاستعانة بأموال الاقتراض لمساعدة أموال الملكية في عملية التمويل وهذا ما يعرف بالمتاجرة بالملكية، وقد تؤدي هذه العملية إلى رفع معدل العائد على أموال الملكية وذلك في حالة ما إذا كان العائد الناتج عن استثمار أموال الاقتراض يفوق الفوائد المدفوعة عليها، أما إذا كان العكس فإن هذا يؤدي إلى زيادة الأخطار المحيطة بعملية المتاجرة بأموال الملكية[2]، وتسمى هذه العملية بالرافعة المالية، والتي يمكن إيجادها بالقانون التالي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{موجودات المشروع}}$$

3-**الخطر:** ويقصد به مدى تعرض أصحاب المشاريع لمخاطر الإفلاس أو الضياع نتيجة زيادة العبء المالي (الالتزامات) على المشروع، ويزداد هذا الخطر بزيادة ديون المشروع، وذلك إذا كان يعتمد في تمويل عملياته على الاقتراض، ويقل في حالة اعتماده على مصادره الذاتية.[3]

عند تحديد نوع التمويل يتم النظر للخطر من ناحيتين: [4]

(1)- عبد الحكيم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص99، 100.
(2)- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص112، 113.
(3)- هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص121.
(4)- محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 183، 184.

- **خطر التشغيل:** يرتبط هذا الخطر بالاختلال الوظيفي في نظام المعلومات ورفع التقارير وبطبيعة النشاط الذي يمارسه المشروع والظروف الاقتصادية التي يعمل فيها، ويتوجب على المشروع أن يعمل على الزيادة من رأس ماله الخاص في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلا من الاعتماد على الاقتراض، لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر على قدرة المشروع في سداد ديونه وبالتالي يكون عرضة للإفلاس إذا كانت خدمة الدين أكبر من قدرته.

- **خطر التمويل:** يقع هذا الخطر نتيجة زيادة اعتماد المشروع على الاقتراض في تمويل عملياته مما يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، ومن الممكن أن يتعرض المشروع للإفلاس في حالة عدم قدرته على سداد التزاماته.

4-**الإدارة والسيطرة:** تعد سيطرة المالكين الحاليين للمشروع من العوامل التي لها دور مهم في تحديد مصدر التمويل، لهذا السبب نجد أن المالكين المسيطرين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار الأسهم العادية، وذلك لأن الدائنين العاديين والممتازين لا يملكون هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة.[1]

5-**المرونة:** تتمثل في قدرة المشروع على تعديل مصادر التمويل المتاحة له وذلك بالزيادة أو النقصان وفقا للتغير في حاجته للأموال، حيث نجد أن عملية الاقتراض توفر للمشروع مرونة أكثر من أموال الملكية (عن طريق زيادة رأس المال) فهي متوفرة بأنواع متعددة، وبمواعيد متفاوتة وبكميات تتناسب مع حاجة المشروع، في حين نجد التمويل عن طريق زيادة رأس المال يحتاج إلى إجراءات طويلة ومعقدة وتكاليف كثيرة.[2]

ويحقق عامل المرونة للمشروع ما يلي:

---

[1]- أيمن الشنطي عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص94.

[2]- رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص113.

- إمكانية الحصول على بدائل عديدة عندما يحتاج للتوسع أو الانكماش في مجموع الأموال التي يستخدمها.
- زيادة قدرة المشروع على المساومة للحصول على شروط جيدة عند التعامل مع مصدر محتمل للأموال.
- زيادة القدرة على التخلص من الأموال الفائضة في الوقت المناسب.

6-**التوقيت:** ويقصد به العامل الزمني الذي يحدد للمشروع وقت الحصول على التمويل، أو المفاضلة بين المصادر التمويلية المتاحة والمتوفرة في الوقت المناسب من أجل الحصول على الأموال وقت الحاجة وبأقل تكلفة وبأفضل الشروط، كما يمثل قدرة المشروع على اقتناص الفرص المالية، بالوقت الذي تنخفض فيه التكلفة إلى أقل درجة، وذلك عن طريق متابعة التغيرات والأحداث المالية وموافقتها مع الحاجات المالية للمشروع، ويتم ترجمة هذا التوافق عن طريق التوقيت السليم لاتخاذ قرارات التمويل والاقتراض المناسبة خلال الدورات التجارية.[1]

7-**الظروف الاقتصادية وظروف التضخم:** التي تنعكس على تكلفة التمويل وبالتالي على مصدر الحصول على الأموال وعلى حجم التمويل، ومثال ذلك ظروف العرض والطلب على الأموال في الدولة، معدل التضخم المتوقع، معدل العائد على الأوراق المالية الحكومية في الدولة.[2]

---

[1]- هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص124.

[2]- الزين منصوري، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص55.

المبحث الثالث: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية

لطالما كانت مسألة الاستثمار إحدى القضايا الهامة التي تناولتها الدراسات والأبحاث عبر الفكر الاقتصادي، وحازت على اهتمام السياسات الحكومية من خلال تطوير التشريعات ورسم الأطر المناسبة لدفع وتحفيز وترقية الاستثمار بشتى أنواعه، كما أن للاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، فهي العامل المهم والأساسي للنمو والأداء الاقتصادي الجيد، بتوفير فرص العمل وتحقيق موارد مالية تساعد في تطوير الوحدات الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد وبما أن عملية الاستثمار يسبقها المشروع الاستثماري فإن هذا الأخير يعبر عن فكرة أو اقتراح باستثمار قدر من الأموال يتحقق من خلالها عائد اقتصادي واجتماعي وتتضمن هذه الفكرة البدء في مشروع جديد أو استكمال مشروع بدأ في تنفيذه أو التوسع في مشروع قائم وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم المشاريع الاستثمارية وأنواعها في المطلب الأول ودورة حياة المشروع الاستثماري وخصائصه في المطلب الثاني وكذلك دراسة أهداف وأهمية المشاريع الاستثمارية من خلال المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية وأنواعها

كثيرا ما اقترن مفهوم الاستثمار بمفهوم المشروع الاستثماري واعتبارهما مفهوما واحدا لدى معظم الاقتصاديين وهذا نظرا لعملية التكامل والاندماج بينهما، وعلى هذا الأساس فإن الفرق بينهما يكمن في المرحلة الزمنية، فالمشروع الاستثماري يسبق العملية الاستثمارية فهو تمهيد للاستثمار وتوجد أنواع عديدة للمشاريع الاستثمارية يمكن تصنيفها بناءا على عدة معايير وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم المشاريع الاستثمارية وأنواعها.

أولا: مفهوم الاستثمار

من أبرز التعريفات التي أعطيت للاستثمار ما يلي:

"الاستثمار هو عملية مالية متمثلة في الإنفاق الحاضر عموما بمبالغ ضخمة على أمل تلقي (الحصول) على إيرادات مستقبلية موزعة على الزمن".[1]

كما يعرف على أنه: "إحلال قيمة مالية أكيدة ومتاحة حاضرا مقابل توقع الحصول على مداخيل مالية مستقبلا، وبمعنى آخر تفضيل الاستهلاك المستقبلي عن الاستهلاك الآني أو الحاضر الذي تم التخلي عنه."[2]

يتضح من التعريفين السابقين أن الاستثمار يمثل التزاما بأموال ضخمة نسبيا، وكذا مبادلة نفقة حالية تأخذ شكلا مؤكدا مقابل عوائد مستقبلية غير مؤكدة، أي بمعنى آخر تبادل منفعة حالية بمنفعة مستقبلية.

ويمكن تعريف الاستثمار من خلال علاقته بقيمة المؤسسة كما يلي: "الاستثمار هو صرف الموارد في الوقت الحالي على أمل استردادها مع عوائد أخرى في المستقبل حيث تسمح بزيادة قيمة المؤسسة وبالتالي زيادة ثروة مالكي المؤسسة."[3]

يبرز هذا التعريف أهمية الاستثمار كمحدد رئيسي لقدرة المؤسسة على خلق الثروة إذ أنه يمثل نشاط يستوجب فيه تقديم (إنفاق) مبالغ سيتم استردادها في المستقبل، كما يجب أن يحقق الاستثمار عوائد أكبر من المبالغ المصروفة عليه، بمعنى التأكد على أنه سيسمح بزيادة قيمة المؤسسة أو على الأقل ضمان استمرارها.

---

[1]- Amand Dayan, Manuel de gestion, volume 2, Edition Fllipses, paris, 2008, p143.
[2]-Guedj Norbert, Finance D'entreprise, les règles du jeu, Edition d'organisation, France, 2004, p273.
[3] - Stéphane Griffith, Gestion financière, Chihabe- Eyrolles, 2005, p127.

ومن بين التعاريف التي اعتمدت على تحديد مقومات الاستثمار مايلي: "الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بغرض استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر."[1]

ويمكن استنتاج هذه المقومات على النحو التالي:

1-**الموارد المتاحة:** متمثلة في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة.

2-**المستثمر:** وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطرة لتوظيف موارده الخاصة.

3-**الأصول:** وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في شتى الأصول.

4-**غرض المستثمر:** هي النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته، والتي تحمل قدرا من المخاطرة من أجلها، وقد يكون هذا العائد ماديا أو منفعة عامة منظورة أو غير منظورة.

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف شامل للاستثمار ويمكن القول بأن الاستثمار هو تضحية آنية بالأموال على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية للاستثمار.

ويمكن الإشارة إلى أن القرار الاستثماري يقوم على مبدأ الرشادة الاقتصادية النابع أساسا من التخصيص الأمثل للموارد النادرة المتاحة من خلال استثمارها في المشروع الذي يعطي أفضل عائد ممكن، مع الأخذ في الحسبان للفرصة الضائعة، وواضح أنه لا يمكن التوصل إلى هذا القرار إلا بناءا على مجموعة من دراسات الجدوى والمعايير التي تسبق

[1]- حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 19-20.

عملية الاختيار والتي تمر بعدة مراحل تنتهي باختبار قابلية المشروع للتنفيذ في إطار منهجي معين.

ونلاحظ أن قرار الاستثمار يتميز بأنه قرار استراتيجي غير متكرر يترتب عليه تكاليف ثابتة يصعب الرجوع فيها أو تعديلها، بالإضافة إلى المشاكل المحيطة به كظروف عدم التأكد والتغير في قيمة النقود ومشاكل عدم القابلية للقياس الكمي لبعض المتغيرات.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القرارات كما يلي:

1-**قرارات قبول أو رفض المشروع:** هنا ينبغي قبول أو رفض المشروع لأنه لا يكون أمام المستثمر إلا بديل واحد وهو استثمار أمواله في نشاط معين، وعليه أن يتخذ قرارا بتنفيذ البديل الاستثماري الذي اكتملت دراسة جدواه، أو رفضه لعدم إمكانية التنفيذ.

2-**قرارات تحديد أولويات الاستثمار:** وهي قرارات تخص بدائل محتملة لتحقيق نفس الأهداف وعلى المستثمر أن يختار واحدة منها فقط، وتتوقف هذه الأولويات على مدى اهتمامات المستثمر بكل بديل وما يعود عليه من منفعة خلال فترة زمنية معينة.

3-**قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:** وهي حالة وجود فرص متعددة أمام المستثمر إلا أنه لا يستطيع أن يتخذ قرارا إلا في نشاط واحد منها، وهنا على المستثمر أن يأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة عدم إمكان تنفيذ البديل الآخر.

ثانيا: مفهوم المشروع الاستثماري

لقد تعددت الآراء فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري فمعظم الاقتصاديين الذين تناولوا دراسة المشروع يركزون على مفهوم الاستثمار دون ذكر مفهوم المشروع الاستثماري، وهذا نظرا لعماية الارتباط والتكامل فيما بينهما، وعلى هذا الأساس فإن الفرق بين الاستثمار والمشروع الاستثماري يكمن في المرحلة الزمنية فالمشروع يسبق العملية

الاستثمارية، فهو تمهيد للاستثمار أي كل ما هو يتعلق بالأفكار التي على أساسها سيقام المشروع الاستثماري، فالمشروع كمصطلح يعني فكرة مقترحة تخضع للدراسة والتقييم الأمر الذي يعني احتمال الأخذ بها أو رفضها على الإطلاق، أو إحتمال تنفيذها بعد إجراء القليل أو الكثير من التعديلات عليها.[1]

ومن ثم اختلفت المفاهيم والآراء حول المشروع الاستثماري عند الاقتصاديين فمنهم من يرى أن "المشروع الاستثماري هو تخصيص موارد مالية وبشرية لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو إحلال وتجديد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على المستثمر الخاص، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار أو على المجتمع ككل".[2]

كما يرى البعض الآخر أن المشروع الاستثماري هو "اقتراح بتخصيص أو التضحية بمقدار معين من الموارد المنشأة في الوقت الحاضر، وذلك على أمل الحصول على عوائد نقدية متوقعة في المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا".[3]

ويعرف Bridie وMichailof (1995) "المشروع الاستثماري على أنه مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة (تجهيزات، يد عاملة، موارد بشرية...)، حيث ينتظر (أفراد، جماعات، أو طبقات اجتماعية أو المجتمع كله) تحصيل دخول أو منافع أخرى نقدية أو غير نقدية من هذه العملية.[4]

---

[1]- خلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، ط1، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص21.

[2]- محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص06.

[3]- Djuatio.E ," Management des Projets Technique d'évaluation :analyse choix et planification , Harmattan innoval, France ,p29.

[4]-Bridie. M, Michailof.S, « Pratique d'analyse de projet : évaluation et choix des projet d'investissement », Economica, paris , 2010, P01.

ويمكن تعريف المشروع الاستثماري بأنه "مجموعة من النشاطات المتنافسة والمتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق أهداف عامة أو خاصة وذلك في إطار الموارد المتاحة (مالية، مادية، بشرية...)."[1]

كما يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه عبارة "عن عملية تخصيص مجموعة من الموارد المختلفة لمشروع كان مالي أو صناعي على أمل الحصول في المستقبل على تدفقات نقدية في إطار فترة محدودة وهذا من أجل إغناء المؤسسة.[2]

كذلك المشروع الاستثماري يمكن اعتباره بمثابة قرار استثماري من أجل تحقيق هدف محدد ينحصر في تكوين تيار من الإنتاج على امتداد فترة زمنية معينة، بهدف تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو رفع كفاءة الطاقة القائمة، أو كليهما معا، وغالبا ما يشمل المشروع على مجموعة من الأنشطة لمرتبطة ببعضها البعض والتي خططت بطريقة تجعل المشروع بكيانه الذاتي المترابط يتحرك في إطار التكاليف والمنافع المتوقعة.[3]

كما يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه عبارة "عن عملية تخصيص مجموعة من الموارد المختلفة لمشروع كان مالي أو صناعي على أمل الحصول في المستقبل على تدفقات نقدية في إطار فترة محدودة وهذا من أجل إغناء المؤسسة.[4]

كذلك المشروع الاستثماري يمكن اعتباره بمثابة قرار استثماري من أجل تحقيق هدف محدد ينحصر في تكوين تيار من الإنتاج على امتداد فترة زمنية معينة، بهدف تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو رفع كفاءة الطاقة القائمة، أو كليهما معا، وغالبا ما يشمل المشروع على مجموعة من الأنشطة لمرتبطة ببعضها البعض والتي خططت بطريقة تجعل المشروع بكيانه الذاتي المترابط يتحرك في إطار التكاليف والمنافع المتوقعة.[5]

(1) -Vingent G," Gestion de la production et des flux", eme 3 Edition, Economica , paris, 2003 , P260.
(2)- Hamdi.K , « Analyse des projets et leur financement » , Collection Entreprise, Alger ,P08.
(3) -عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، ط1، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص13.
(4)- Hamdi.K , « Analyse des projets et leur financement » , Collection Entreprise, Alger ,P08.
(5) -عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، ط1، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص13.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للمشروع الاستثماري بأنه نشاط بشري منظم يهدف إلى انجاز هدف معين في فترة زمنية محددة وباستخدام موارد متنوعة من العاملين والمستلزمات الفنية والطاقة والمواد الأولية والموارد المالية أو أية بيانات أو معلومات لازمة لذلك، مقابل الحصول على منافع مادية أو اجتماعية في المستقبل القريب أو البعيد.

ثالثا: أنواع المشروعات الاستثمارية

يعتبر تصنيف المشروعات الاستثمارية مسألة في غاية الأهمية ينظر إليها بعين الاعتبار عند تقييم تلك المشروعات، فلابد من دراسة العلاقات المتداخلة المحتمل قيامها بين كل نوع من المشروعات الاستثمارية.

وتستند عملية تصنيف المشروعات إلى معايير معينة كما يلي: [1]

1-**تصنيف حسب الطبيعة:** نجد من خلال هذا التصنيف ما يلي:

1-1-**استثمارات مادية:** وهي متعلقة بأصول مادية مثل: استثمار في المباني، المصانع، الأراضي، العتاد...الخ.

1-2-**استثمارات مالية:** تتمثل في سندات المساهمة، الأسهم، القروض...الخ

1-3-**استثمارات معنوية:** أي كل ما هو غير مادي وغير مالي كالعلامات التجارية، تراخيص الاستغلال أو نقل امتيازات، شهرة المحل، البحث والتطوير...الخ.

2-**التصنيف حسب الغرض:** ويمكن أن نميز فيه مايلي: [2]

[1] -Amand Dayan, op.cit, p138.
[2] -Frank Olivier Meye, évaluation de la rentabilité des projets d'investissement, édition L'Harmattan, Paris, 2007, p.31.

2-1-**الاستثمارات الاحلالية (التجديدية)**: الغرض منها تعويض أصول (معدات وتجهيزات) قديمة بأصول جديدة، على أن تكون الأصول الجديدة لها نفس الخصائص التقنية للأصول القديمة من ناحية الطاقة الإنتاجية القديمة وكذلك مستوى تكاليف الإنتاج.

2-2-**الاستثمارات التي تهدف إلى التحديث أو التطوير**: هي استثمارات موجهة لغرض تخفيض تكاليف الإنتاج، وهي استثمارات أيضا موجهة نحو تحسين الإنتاجية وتنافسية المؤسسة أي إنتاج أكثر بتكاليف إنتاج غير متغيرة، أو تكاليف إنتاج أقل من أجل نفس حجم الإنتاج، وتسمى أيضا باستثمارات التحديث باستثمارات الإنتاجية أو استثمارات الترشيد.

2-3-**استثمارات التوسع**: هي استثمارات موجهة للسماح للمؤسسة مواجهة نمو الطلب عن طريق إنشاء استثمارات جديدة موجهة للرفع من طاقة الإنتاج أو عن طريق توسيع تشكيلة المنتجات (استثمارات التنويع)، وتسمى أيضا استثمارات التوسع باستثمارات الامتداد.

2-4-**استثمارات الإبداع والابتكار**: وهي تختص بالبحث عن المنتجات الجديدة أو تغيير في المنتجات القديمة، كما تمثل أيضا الاستثمار الذي يحوي على تكنولوجيات أو الذي يمس أسواقا جديدة.[1]

3-تصنيف حسب معيار الجهة القائمة بالمشروع: نجد في هذا المشروعات العامة، المشروعات الخاصة، والمشروعات المشتركة، وهي كما يلي:

3-1-**المشروعات الخاصة**: تمتلكها وتديرها جهة خاصة، تقوم على فكرة الملكية الخاصة، وتهدف إلى تحقيق المنفعة الخاصة المتمثلة في تحقيق أقصى ربح

[1] -Nathalie.Taverdet- Popiolek, Guide du choix d'investissement, édition d'organisation, France, 2006, p.18.

ممكن، وتنقسم المشروعات الخاصة بدورها إلى مشروعات رأسمالية وأخرى حرفية.

3-2-**المشروعات العامة:** يقصد بها ذلك النوع من المشروعات التي تمتلكها وتديرها سلطة عامة، تهدف في المحل الأول إلى تحقيق المصلحة العامة، فهي لا تسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

3-3-**المشروعات المختلطة (المشتركة):** يشترك في ملكيتها القطاع العام والقطاع الخاص.

4-**تصنيف حسب معيار البعد الاجتماعي:** يمكن التفرقة بين نوعين من هذا التصنيف كما يلي: [1]

4-1-**مشروعات الإنتاج المباشر:** هي تلك المشروعات التي تتولى إنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا مثل: مشروعات منتجة للملابس، الفواكه، السيارات.

4-2-**مشروعات البينة الأساسية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها للجمهور بأسعار معقولة، ويتولى القطاع الخاص القيام بها وفق نظام BOT وهو ما يعني البناء، ثم التشغيل لفترة امتياز معينة، ثم التحويل في النهاية للحكومة، وتنطوي مساهمة القطاع الخاص في هذا النوع من الاستثمارات على مشاركة اجتماعية، ومثال على ذلك: خدمات المطارات، الطرق، الموانئ والمياه والكهرباء...الخ.

[1]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعاتBOT ، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص16.

المطلب الثاني: دورة حياة المشروع الاستثماري وخصائصه

نظرا للفترة الطويلة التي يمر بها المشروع الاستثماري قبل تنفيذه فإنه يمر على مراحل مختلفة يمكن ذكرها في هذا المطلب بشيء من التفصيل ويمكن الإشارة إلى أن المشروع الاستثماري يتميز بمجموعة من الخصائص سنوضحها من خلال المطلب الثاني.

أولا: دورة حياة المشروع الاستثماري

يمر المشروع بمراحل تطور مختلفة خلال حياته ونظرا لطول الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشاريع عادة من المستحسن تقسيم تلك الفترة إلى مراحل ويتم إدراج النشاطات أو العمال الواجب إنجازها في كل مرحلة، تسمى مراحل التطور، تسمى مراحل التطور هذه بدورة حياة المشروع، ولا توجد دورة حياة قياسية تناسب جميع المشاريع وإنما تختلف دورة حياة المشروع من مشروع إلى آخر اعتمادا على طبيعة المشروع وحجمه.[1]

وهذه الأخيرة (دورة حياة المشروع) تصمم على مجموعة متسلسلة ومنطقية من المراحل أو الخطوات التي تمثل الواحدة منها نمط الوظائف أو الفعاليات الواجب تنفيذها خلال مرحلة معينة من حياة المشروع. ويبين الجدول المراحل الأربعة لدورة حياة المشروع.

الجدول رقم 02: دورة حياة المشروع

مرحلة التقديم والتعريف	مرحلة التطوير والتصميم	مرحلة التنفيذ	مرحلة الإنجاز
– ولادة الفكرة الأولية – تعريف المشروع – دراسة الجدوى – التهيئة المطلوبة	– تحديد المشروع – تصميم المشروع – تحديد متطلبات المستفيد والمنظمة	–التنفيذ –الفحص والاختبار –قبول النتائج –التركيب والنصب –الانجاز	– إنجاز المشروع – تسليم المشروع إلى المستخدم ثم الانتقال إلى مرحلة التقديم والتعريف وبدأ دورة حياة جديدة.

المصدر: عبد الستار محمد العلي، إدارة المشروعات العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص142.

[1]- غالب العباسي محمد نور برهان، إدارة المشاريع، مصر، 2009، ص 28.

تحتوي كل مرحلة من المراحل السابقة على فعاليات معينة ما تتطلب مدخلا مختلفا في الإدارة، كما وبين المراحل الأربعة توجد نقاط التي تتخذ بها القرارات بما يتعلق مع المرحلة اللاحقة بغض النظر إذا كانت المرحلة القادمة سوف يتم تنفيذها أو يكون القرار بإيقاف العمل بالمشروع، ويمكن أن تختلف المراحل وعددها من مشروع إلى آخر، إلا أن نمط تسلسل الفعاليات يبقى واحدا في جميع المشروعات.

وسوف نشرح بالتفصيل المراحل الأربعة لدورة حياة المشروع المبينة في الجدول أعلاه.

1-**مرحلة التقديم والتعريف:** تعتبر مرحلة التقديم والتعريف المرحلة الحاسمة والمهمة في حياة المشروع، حيث تتبعها كافة الأمور والقرارات والقضايا المتعلقة بالمشروع فيما بعد، وتتولد الفكرة الأولية من ضرورة قيام المشروع ومبررات الحاجة إليه والتي تقدم عادة إلى المنظمة للحصول على الموافقة لإقامته، ومثل هذه الأفكار يمكن أن تأتي من الفرد العامل بالمنظمة أو من خارجها، أي من أحد الزبائن الأساسيين للمنظمة، وخاصة بالنسبة للمنتجات، ولنفرض لوهلة من الزمن، بأن مشروع المنتج الجديد على سبيل المثال يقع ضمن إمكانات المنظمة الاقتصادية والفنية، عندئذ وقبل كل شيء، أي قبل اتخاذ أي قرار بقبول أو رفض المشروع، لابد من إجراء دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية التفصيلية، وهذا يتطلب اختيار المدير من ذوي الخبرة والدراية الكافية لإدارة المشروع، بالإضافة إلى تحديد جميع الوظائف ذات الصلة بالمشروع بما في ذلك الموردين الخارجيين والمقاولين الثانويين للعمل على إنجاز المشروع.

وخلاصة المرحلة الأولى مرحلة التقديم يجب أن تحتوي وثائق المشروع على تعريف المشروع والهدف منه وكذلك التصاميم والخرائط والرسومات الأولية المتعلقة به، بالإضافة إلى مؤشراته المختلفة، حيث تكون موثقة بصورة واضحة ومتفق عليها مع أطراف المشروع وخاصة أصحاب المصالح والمستفيدين منه، وبعد المصادقة على المرحلة الأولى للقيام

بالمشروع، تبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة تطوير المشروع أو ما تسمى أحيانا بمرحلة التحليل والتصميم.

2-**مرحلة التطوير والتصميم:** نفترض أن المشروع الجديد قد تمت الموافقة عليه، بعد ذلك يجري القيام بإعداد تصاميم المشروع التفصيلية بالمستوى المطلوب، وبما يكفي لتوليد الحدود التي تم تحديدها بالمرحلة الأولى، كما ولابد أيضا من إعطاء نسخة من دراسة المشروع إلى المسؤولين من الأعضاء الرئيسيين في فرق عمل المشروع، ويتطلب كذلك في هذه المرحلة من تطوير الخطة الرئيسية للمشروع تحت الإشراف المباشر لمدير المشروع باعتبارها الوثيقة الرئيسية في ملف المشروع.

وتهدف مرحلة التطوير إلى تحقيق هدفين إثنين هما:

- تحديد وتقديم متطلبات المشروع التفصيلية.
- وضع المواصفات التفصيلية ومتطلبات التهيئة المطلوبة في خطة المشروع.[1]

3-**مرحلة التنفيذ:** بعد الانتهاء من إعداد متطلبات المرحلتين السابقتين يبقى على فريق عمل المشروع الشروع بتنفيذ المرحلة الثالثة، كما ويقوم رئيس الفريق بتقديم التقارير الضرورية حول تقدم العمل بالمشروع إلى الإدارة العليا وكذلك إلى أصحاب المصالح والمستفيدين من المشروع حيث تتركز على الآتي: تقدم العمل بالمشروع والنفقات وكذلك التكاليف.

الأحداث التي لم تكن ضمن الخطة وتشمل هذه المرحلة على الخطوات والفعاليات الأساسية وهي إعداد التصاميم التفصيلية للمشروع وتطوير خطط العمل وجدولة الأعمال وكذلك شراء المتطلبات المادية لمرحلة التنفيذ وأنظمة التزويد الممكن إتباعها وتنفيذ كل الفقرات المتعلقة بذلك.

[1]-عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 34-36.

في مرحلة التنفيذ يعتبر الوقت أهم شيء وذلك لإبقاء المشروع في الحدود التي رسمتها دراسات الجدوى، لذلك من الخطأ أن يشتكي المستثمر من التكاليف العالية والوقت الطويل الذي تحتاجه مرحلة إعداد وصياغة المشروع، ومحاولة اختصارها. [1]

4-**مرحلة الانتهاء والتشغيل:** عند إنجاز المرحلة الرابعة والتي تمثل مرحلة الانتهاء من تأسيس المشروع، من الممكن أن تظهر الحالتين التاليتين:

- الانتهاء الكامل من المشروع والحصول على مصادقة المستفيد منه واستلامه.
- البدء بمرحلة أخرى أو الاستمرار بالجزء الآخر من المرحلة الرابعة ألا وهو تشغيل المشروع.

وتحتوي مرحلة الانتهاء من المشروع على عملية تحليل تقارير إنجاز المشروع الغنية بالمعلومات الوفيرة والمفيدة جدا والتي من الممكن استخدامها في بناء مشروع آخر، وتحتوي هذه التقارير على الآتي:

- نجاح الطرق والأساليب التي تستخدم في إنشاء المشروع.
- العاملين في فرق العمل.
- اعتمادية الموردين.[2]

ثانيا: خصائص المشروع الاستثماري

يتصف المشروع الاستثماري بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

- سعي المشروع لاستثماري إلى تحقيق أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة.

---

[1]- سفيان فنيط، تحليل إدارة المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر دراسة حالة: إدارة المشاريع من قبل مدراء المشاريع لدى مقاولات الانجاز، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017، ص29.

[2]- عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص40.

- حاجة المشروع الاستثماري إلى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
- قدرة المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية عالية.
- تضمين المشروع الاستثماري أفكارا تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة.
- تعرض المشروع الاستثماري إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد أكثر من ظروف التأكد ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.
- حاجة المشروع الاستثماري عند دخوله حيز التنفيذ إلى إطار زمني مبرمج لرفع كفاءة أنشطته المختلفة.
- ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بمراحله المختلفة وذلك بين مستويات هذا الهيكل.
- حاجة المشروع الاستثماري إلى ممارسة الوظائف الإدارية المختلفة دعما لبقائه ونموه واستمراره في دنيا الأعمال. [1]

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المشاريع الاستثمارية

قبل إقامة أي مشروع استثماري يجب تسطير مجموعة من الأهداف والتي تختلف باختلاف نوع المشروع الاستثماري نظرا لأنه يكتسي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي ويتم توضيح أهداف وأهمية المشاريع الاستثمارية كما يلي:

[1] محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

أولا: أهداف المشاريع الاستثمارية

تسعى المشاريع الاستثمارية في مجملها إلى تحقيق أهداف معينة تمثل الحافز ونقطة الانطلاق نحو محاولة إقامة أي نوع من هذه المشاريع.

1-أهداف المشاريع الخاصة:

إن الهدف المسيطر لدى المشاريع الخاصة يتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن والمتمثل في الربح الصافي والسعي الدائم إلى تعظيمه، وقد يستهدف تحقيق الربح وتعظيمه في الأجل القصير، ولكن في غالب الأحيان تسعى المشاريع الخاصة إلى تحقيق الربح على المدى الطويل.[1]

فالربح إذن يمثل الهدف الأساسي لإقامة المشاريع الخاصة والدافع الرئيسي لوجودها، ولكن في الواقع العملي قد تسعى هذه المشاريع إلى تحقيق أهداف أخرى إلى جانب تحقيقها إلى الربح نذكر منها:

- المحافظة على الأصول المادية التي تمتلكها المؤسسة وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة، ومن ثم إقامة مشروع معين يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية للمخاطر.[2]
- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة ومركز مالي مناسب وتحسين المركز النسبي في السوق والابتعاد عن المنافسة ومخاطر السوق، ومن ثم تحقيق هدف البقاء والاستمرار في النشاط.

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع "تحليل جزئي "، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص60.
[2]- هويشار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003، ص20.

- بعض المشاريع الخاصة قد تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منظور مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البيئة التي تعمل بها، واكتساب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار.[1]

- قد تسعى بعض المؤسسات إلى إقامة مشاريع معينة في إطار التكامل العمودي أو الأفقي التي تتعلق بإنتاج سلع وخدمات مكملة للمنتجات التي تنتجها، أو بعض المواد التي تحتاجها، وهذا ليس بهدف تحقيق الربح منها، ولكن بغرض تدنية التكاليف أو تنشيط المبيعات والإيرادات الخاصة بالنشاط الأصلي الذي تزاوله.

- قد تفرض الدولة بعض المشاريع على القطاع الخاص بغرض تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية عامة.

2-أهداف المشاريع العامة:

إن الهدف المسيطر لدى المشاريع العامة يتمثل في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني والمصلحة العامة بالإضافة إلى تعظيم المنفعة العامة للمجتمع، كما يمكن رصد لهذه المشاريع أهداف أخرى قد تسعى إلى تحقيقها، وفي هذا الإطار يمكن اختصار الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المشاريع العامة فيما يلي:

- الربح: حيث قد يتطلب نشاط المشروع العام تحقيق الربح حتى يضمن الاستقرار والبقاء في النشاط خصوصا في ظل التحولات نحو الخوصصة.

- أهداف مالية: وهذا للحصول على موارد مالية معينة تدخل في إطار الموازنة العامة للدولة كاحتكارها لإنتاج نوع معين من المنتجات تكون بديلة عن فرض ضرائب جديدة.

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع "تحليل جزئي"، مرجع سبق ذكره، ص61.

- أهداف اقتصادية: لمنع الاحتكار والاستغلال أو الدخول في بعض المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وتحتاجها عملية التنمية.
- أهداف إيديولوجية: فقد تسعى الدولة من وراء إقامة بعض المشاريع إلى نشر عقيدة معينة.
- أهداف أمنية: بهدف المحافظة على الأمن والاستقرار الوطني.
- أهداف إستراتيجية: كإقامة مشاريع إنتاج الأسلحة.
- أهداف اجتماعية: كإقامة المدارس والمستشفيات ومختلف المشاريع ذات المنفعة العامة للمجتمع.
- أهداف تكتيكية: كإقامة بعض المشاريع التي تهدف إلى تطوير التكنولوجيا المستوردة حتى تتلاءم مع الظروف المحلية أو تطوير وخلق تكنولوجية وطنية ملائمة للتقدم وغيرها.

ثانيا: أهمية المشاريع الاستثمارية

يشكل المشروع الاستثماري الخلية الأساسية في النسيج الاقتصادي للبلد وذلك لإحالته مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي، وتبرز أهميته في: [1]

- مدى مساهمته في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- كونه يوفر فرص عمل للراغبين، ويقلل من حدة البطالة.
- يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات والتضخم.

[1]- أحمد غنيم، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار، دار المستقبل، الأردن، 2009، ص14.

وهذا فضلا عن مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة كما يدفع إلى الإبداع والابتكار وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين وفي نفس الوقت يحتاج المشروع الاستثماري لجهود مضاعفة لتحقيق أهدافه.

المبحث الرابع: تقييم المشاريع الاستثمارية

إن عملية تقييم المشروعات تحتل أهمية بالغة كونها تستخدم للتعرف على المنافع التي ستتحقق من خلال المشروع المتوقع فهي تقدم تصورا وهذا التصور جد مهم لمتخذ قرار الاستثمار لمعالجة أي نقص أو عقبة مالية تواجه المشروع في المستقبل، مما يوضح أن عملية التقييم تسمح للجهات المعنية في اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة وللقيام بعملية تقييم المشروعات يجب توفر مجموعة من البيانات تساعد صاحب القرار الاستثماري في عملية التقييم وهذا ما يتم توضيحه في هذا المبحث كذلك فإن عملية تقييم المشروعات تواجهها مجموعة من الصعوبات وهو ما يتم رؤيته من خلال التطرق إلى المطالب التالية: المطلب الأول تضمن ماهية تقييم المشروعات أما المطلب الثاني سيتم التطرق فيه إلى البيانات اللازمة لتقييم المشروعات والمطلب الثالث تضمن الصعوبات التي تواجه تقييم المشروعات .

المطلب الأول: ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية

يمكن التطرق إلى مفهوم وأسس تقييم المشاريع الاستثمارية كما يلي:

أولا: مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية

يمكن أن تعرف عملية تقييم المشروعات بأنها عبارة عن "عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب بين عدة بدائل مقترحة، والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استنادا إلى أسس علمية".[1]

من خلال هذا التعريف يظهر أن عملية تقييم المشروعات تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد البشرية والمادية عن طريق: [2]

[1]- محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 252.
[2]- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيق، دار المناهج، عمان، 2001، ص93.

- قياس صافي المنافع للمشروع المقترح وعلى وفق المعايير المالية، الاقتصادية والاجتماعية كأساس لقبوله أو رفضه.
- ترتيب المشروعات والمفاضلة والاختيار فيما بينها طبقا لمبدأ الأولويات.

هناك اتجاه سائد في المؤسسات بأن عملية تقييم المشروعات تجري بناءا على طلب من الممولين الذين يحق لهم معرفة فيما إذا كانت أموالهم تنفق بشكل صحيح، وما إذا كان هذا الإنفاق كفء أو مجديا، إلا أن السبب الأول الذي يجري من أجله التقييم ينبغي أن يكون للمؤسسة أو المشروع، حيث يعتبر التقييم أداة قيمة في بيان مدى فاعلية العمل إزاء تحقيق الأهداف، وما إذا كان له أثر، ويعمل بكفاءة.[1]

كما يمكن أن ينظر إلى مفهوم التقييم على أنه "عملية بحث ودراسة للتأكد من أن الموارد الطبيعية والمالية والبشرية اللازمة لقيام المشروع يمكن توفرها بالفعل، ثم قياس كفاءة الاستثمار من المشروع من الوجهة التجارية والاقتصادية والاجتماعية، بما يؤكد تحقيق المشروع لأهدافه بأقل تكلفة ممكنة وبأكبر عائد اقتصادي في ضوء الموارد المتاحة ويعتمد هذا التقييم على سلسلة منتظمة ومترابطة من البيانات والمعلومات التي تمكن من قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع وعلى امتداد حياته الإنتاجية ".[2]

يتطرق المفهوم السابق غلى التقييم بربطه بدراسات الجدوى التي تهدف إلى دراسة مدى صلاحية فكرة المشروع للتنفيذ وتوافر الموارد اللازمة لذلك، وتوفر دراسات الجدوى المدخلات الأساسية والهامة لإجراء التقييم اللازم للمشروعات الاستثمارية، إذ يجب أن تحتوي دراسات الجدوى على البيانات الفنية والاقتصادية اللازمة لتقييم المشروع اقتصاديا واجتماعيا.

---

[1]- رشاد حماد علي حماد، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الأزهر، 2010، ص03.

[2]- ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 23.

وكلما تعاظم حجم المؤسسة واتسع نشاطها وتعقدت عملياتها (الإنتاجية والتسويقية)، وازدادت حالات التأكد وارتفعت درجة المخاطرة لأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة، صار من الضروري إعداد تقييم علمي كفء للبدائل المتاحة أمام المؤسسة وذلك اعتمادا على معلومات كمية ووصفية كافية تساعدها على تعزيز فرص النجاح في استثماراتها، بتوظيف تلك المعلومات واعتماد معايير تقييم متعددة ذات أوجه مالية واقتصادية واجتماعية.[1]

إن مخاطر التقييم السيئ تظهر من خلال الصعوبات التي تواجهها المشروعات أثناء تنفيذها وخلال فترة النشاط والاستغلال، وهذا ما يؤثر على العوائد المنتظرة ويحد من قدرات السداد للمشروع الاستثماري اتجاه الأطراف الممولة.

ثانيا: أسس تقييم المشاريع الاستثمارية

تستند عملية تقييم المشروعات على مجموعة من الأسس والمبادئ نذكر منها ما يلي:[2]

- لابد أن تقوم عملية تقييم المشروعات على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية، وبين أهداف المشاريع المقترحة، فمثلا المعايير التي تستخدم في مجال المشاريع العامة هي غير المعايير التي تستخدم في مجال المشاريع الخاصة نظرا لاختلاف الأهداف بين المشروعات العامة والمشروعات الخاصة.
- لابد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة، وبين الهدف المحدد للمشروع المقترح وبين الإمكانات المادية والبشرية والفنية المتاحة واللازمة لتنفيذه.

[1]- هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 24-25.
[2]- كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص27.

- لابد أن تضمن عملية التقييم مستوى معين من التوافق والانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة، والمترابطة والتي تعتمد بعضها على البعض الآخر، وإزالة التعارض بين أهدافها المختلفة.

- لابد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاح عملية التقييم، خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.

- إن عملية التقييم لا بد وأن تقضي إلى تبني قرار استثماري، إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه –إن عملية التقييم تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشاريع، وصولا إلى البديل المناسب.

- إن عملية تقييم المشروعات هي جزء من عملية التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ.

المطلب الثاني: البيانات اللازمة لتقييم المشاريع الاستثمارية

توجد عدة طرق لتقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها، ومن أجل إمكانية القيام بتقييم أي مشروع استثماري لابد من توفر مجموعة من البيانات اللازمة لإجراء هذا التقييم، مهما كان النموذج المستخدم والمعيار المراد حسابه، وهذا نظرا لخصوصية الاستثمارات نفسها والتي تتميز بالخطوة الأولى نحو المجهول وعدم التأكد، وتوفير هذه البيانات يجب أن لا يكون بصفة ارتجالية، بل الأمر يتطلب الأخذ بعين الاعتبار كل التفاصيل مع الاستفادة من التجارب السابقة والتي بينت أن إهمال بعض التفاصيل سيترتب عنه مشاكل كبيرة لا تظهر إلا بعد فوات الأوان.

وتتمثل البيانات اللازمة لتقييم المشاريع فيما يلي:

1-**تقدير حجم الاستثمار:** بعد تحديد فكرة المشروع يجب مباشرة تقدير حجم هذا الاستثمار، وذلك من خلال حصر كل التكاليف المترتبة عنه منذ ظهوره حتى

تحقيقه في صورة قادرة على البدء في التشغيل، ورغم اختلاف هذه التكاليف من مشروع لآخر، فإنه يمكن بصفة عامة حصرها فيما يلي:

- المبالغ التي تنفق في شراء كل الأصول الثابتة.
- المبالغ التي تصرف لنقل وتركيب هذه الأصول الثابتة والتأمين عليها.
- التكاليف المتعلقة بتدريب العمال وتكوينهم.
- التكاليف المرتبطة بالجانب التقني للمشروع من تكاليف الرسومات والتصميمات وتجارب تشغيل التجهيزات، والصيانة...الخ.
- رأس المال العامل اللازم لتشغيل المشروع خلال فترة حياته.

والتكليف المرتبطة بالموقع مثل تكاليف الصرف الصحي، توصيلات الماء والكهرباء وشبكات النقل...الخ.

ولتقدير حجم الاستثمار أهمية معتبرة، فالتجربة أثبتت أن فشل تقييم المشاريع في أغلب الأحيان كان سببه سوء تقدير حجم التكلفة الاستثمارية بسبب نسيان أو إعطاء الأهمية لبعض النفقات.

2-تقدير تكاليف تشغيل المشروع وإيراداته:

تعتبر من المتغيرات الأساسية أيضا التي يجب معرفتها عند إجراء تقييم المشروع، خصوصا تلك المتعلقة بربحيته عند المفاضلة بين تكاليف المشروع والإيرادات التي سيحصل عليها من بيع منتجاته.[1]

وتكاليف تشغيل المشروع واستغلال طاقته عموما يمكن حصرها فيما يلي: [2]

---

[1]- مسيكة بوفامة، نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاساتها على الاقتصاديات النامية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص55.

[2]- المرجع نفسه، ص56.

- تكلفة شراء المواد الأولية اللازم للإنتاج بالإضافة إلى تكاليف الحصول عليها من: تكاليف النقل، التأمين، عمولة الشراء، وتكاليف التخزين لحين استخدامها، لكن يشار هنا أن الكميات اللازمة للمحافظة على مستوى المخزون لا تدخل ضمن هذه التكاليف والتي تحسب ضمن رأس المال العامل.

- أجور العمال والموظفين بالإضافة إلى المزايا العينية والتأمينات الاجتماعية والصحية.

- المصاريف الأخرى مثل تكاليف المواد الاستهلاكية (الكهرباء، الماء، الزيوت...) ويلاحظ هنا تواجد مصاريف مرنة والتي تكون تابعة لحجم الإنتاج وتتغير بتغيره، ومصاريف أخرى غير مرنة والتي لا تتغير مهما كانت الطاقة الإنتاجية المستخدمة.

أما بالنسبة للإيرادات فإن عملية التنبؤ بها تعتبر أكثر صعوبة من التنبؤ بالعناصر الأخرى، نظرا للظروف الخارجية والمستقبلية التي تتحكم فيها ويعتمد التنبؤ بها على الدراسات التسويقية التي تجرى للتنبؤ بالطلب المتوقع، وتشمل الإيرادات ما يلي:

- المبيعات (تباع محليا أو تصدر).

- القيمة المتبقية يتم الحصول عليها في نهاية العمر الاقتصادي للمشروع حتى يمكن بيعها.

- خدمات المرافق الأساسية.

- إيرادات أخرى.

3-**العمر الاقتصادي:** وهنا يجب التفرقة بين العمر الاقتصادي للمشروع والعمر الفني أو الإنتاجي للمشروع، فالعمر الإنتاجي للمشروع يقصد به تلك الفترة التي ينتظر أن يكون فيها عمر المشروع صالحا للإنتاج، أما العمر الاقتصادي فهو تلك الفترة

من حياة المشروع، التي يكون فيها المشروع قادرا على الإنتاج بصورة اقتصادية، أي يحصل على تدفقات نقدية ومعتبرة في نفس الوقت، بحيث تبرز استمراريته، وهنا يلاحظ أن الذي يهم المنشأة عند التقييم هو العمر الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن المنشأة عند تقييم المشروع الاستثماري تكون في حاجة إلى تحديد الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا ويحقق لها عائدا، وقد يساوي العمر الاقتصادي العمر الإنتاجي، لكن في أغلب الأحيان العمر الإنتاجي يكون أكبر.

4-**القيمة المتبقية للمشروع (القيمة المستردة):** يكون للأصول المكونة للمشروع في نهاية عمرة الاقتصادي أحيانا قيمة متبقية لها أثر على التدفقات النقدية من خلال بيعها، حيث تضاف هذه القيمة إلى إيرادات السنة الأخيرة من حياة المشروع بعد اقتطاع الضرائب منها، كما يجب استبعاد هذه القيمة من قيمة حجم الاستثمار قبل حساب الاهتلاك كما تساعد في اختيار وقبول المشاريع الجديدة أحيانا.

5-**معدل التفضيل الزمني:** ينطلق هذا المفهوم من أن دينار اليوم أفضل من دينار العام القادم، فالاستثمار في حد ذاته ليس مصدر منفعة حالية للمستثمر إذ أن الاستثمار يستمد قيمته من إمكانية الحصول على دخل أكبر وبالتالي على استهلاك أكبر في المستقبل، ويتم معرفة ذلك من خلال استخدام معدل الخصم الذي هو في الواقع عملية عكسية لعملية الفائدة المركبة، حيث المطلوب هو معرفة القيمة الحالية لمبلغ معين المال معروف في المستقبل، فهو يشير بوجه عام عما تساويه وحدة نقدية مثلا الدينار بعد فترة زمنية مستقبلية معينة حاليا بسعر خصم معين، فالمستثمر الخاص يختار الفائدة السائدة في السوق ويعتبرها معدل خصم، وقد يضيف لها معدل التضخم أو معدل المخاطرة، كما قد يختار معدل الخصم الذي يتساوى مع معدل العائد الذي يرغب في تحقيقه، أما المسؤول الحكومي فيختار معدل الخصم الاجتماعي الذي يتساوى عنده عرض الأرصدة الاستثمارية

المخصصة من قبل الدولة لتنفيذ خطة الاستثمار مع الطلب على هذه الأرصدة، عموما يمكن القول أن معدل الخصم سواء الخاص أو الاجتماعي، أداة حاسمة في تقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تقييم المشاريع الاستثمارية

بالرغم من زيادة الاهتمام بموضوع دراسات جدوى المشاريع باعتبارها من الأساليب العلمية المساعدة لكل من المستثمر والحكومات على تحديد مدى جاذبية المشاريع التي تخدم خطط وأهداف التنمية، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تقف أمام إنجاز هذا النوع من الدراسات، وما يتسبب ذلك في ارتفاع حالات الفشل في المشاريع الاقتصادية ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- عدم توافر ودقة المعلومات: تعتبر مشكلة عدم توافر ودقة المعلومات العقبة الأولى أمام الدراسة العلمية لجدوى المشاريع، والتي تؤدي إلى صعوبات كثيرة في إعداد التقديرات الصحيحة التي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرار استثماري سليم، وتزداد حدة هذه المشاكل مع عدم دقة المعلومات الصادرة من الجهات المختلفة، وفي كثير من الحالات الامتناع عن تزويد القائم بالدراسة بالمعلومات المطلوبة بدعوى سريتها، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى عدم وضوح دور أجهزة المعلومات في توفير المعلومات لطالبيها، ومثل هذه المشكلات تزيد من صعوبة الاعتماد على الدراسات المقدمة لمشروع ما.[1]

- وجود بعض المتغيرات غير قابلة للقياس الكمي وتأثيرها على المشروع قد يكون مباشر أو غير مباشر مما يتطلب السعي دائما لإخضاع هذه المتغيرات إلى القياس الكمي، والاستعانة بأدوات الإحصاء والاقتصاد القياسي... ويزداد ذلك صعوبة مع

[1]- بن العارية حسين، تقييم المشاريع الاجتماعية دراسة حالة جامعة أدرار، أطروحة مقدمة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2013، ص 38، 39.

ازدياد حجم المشاريع التي تؤدي إلى صعوبة تقدير بنود التدفقات النقدية (الإيرادات والتكاليف).

- مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد الوطني والتغيرات الخارجية في الاقتصاد العالمي، جاءت نتيجة للاتجاه العالمي المتسارع نحو عولمة الأنشطة الاقتصادية والتحول لآليات السوق، مما يزيد من مخاطر عدم التأكد المصاحبة لتقدير متغيرات الدراسة، مما يستدعي ضرورة التعمق في البحث عن الأدوات؛ والأساليب التي تتغلب على تلك المشكلات.[1]

- ارتفاع تكاليف دراسة الجدوى، وبخاصة عندما يكون المشروع صغيرا ذو ميزانية ضئيلة، مما يخلق عدم توازن بين تكاليف دراسة الجدوى وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار، وهو ما يتطلب البحث دائما عن إحداث توازن، وخاصة إذا كانت هذه المصاريف الخاصة بدراسة الجدوى من الناحية المحاسبية تدخل ضمن عناصر تكاليف التأسيس (مصاريف الإعدادية) والتي يتم إطفائها خلال فترة زمنية معينة؛

- عادة تبدأ دراسة الجدوى بفكرة نظرية، ثم يتطور الأمر إلى أن تصبح واقعا، وبين الفكرة والواقع يوجد المستقبل، وهذا يحتاج إلى تنبؤ في الغالب، هذا الاحتياج يواجهه العديد من المشكلات من حيث التكاليف والطلب والأذواق والأسعار والمنافسين؛

- التغير البيئي الدائم والمستجدات السريعة، يرفع من نسبة المخاطرة وعدم التأكد في تحديد المتغيرات المؤثرة في دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية، والمؤثرة في المشروع خلال عمره الافتراضي، مثل التغير في الأسعار والطلب على المدى المتوسط

[1]- بن حركو غنية، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، 2011، ص37.

والطويل، مما يصعب تقدير التدفقات النقدية الخارجة، لهذا يجب التعمق في إجراء تحليلات الحساسية بالبحث عن الأساليب والأدوات التي تضمن ذلك.

- صعوبة الالتزام بالترتيب المنطقي لمراحل الدراسة، مما يؤثر سلبا على النتائج النهائية، لأن نتائج أو مخرجات؛ كل مرحلة هي المدخلات الضرورية للمرحلة الموالية.[1]

- تعقد الإجراءات الإدارية في بعض المصالح، التي تمنح تراخيص البناء والتنفيذ للمشروع وتمويله، مما يزيد من الفجوة الزمنية المحصورة بين وقت الانتهاء من دراسة الجدوى للمشروع ووقت تنفيذ.

[1]- بن حركو غنية، مرجع سبق ذكره، ص 37، 38.

خلاصة الفصل

المشاريع الاستثمارية تساهم إلى حد كبير في بلوغ التنمية الاقتصادية، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع من أعقد العمليات لأن عمليات تمويل أي مشروع استثماري تتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف، وتكمن أهمية التمويل في أنه يعتبر كآلية تستخدمه مختلف المؤسسات لخروجها من عجزها المالي، بحيث تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويلية حديثة ومصادر تمويلية تقليدية.

ويحتل موضوع المشاريع الاستثمارية أهمية قصوى في الدول المتقدمة حيث تعمل على تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. حيث يظهر جليا عن طريق جميع إدارات المشروعات نحو إخضاع المشروعات المقترحة لمثل تلك الدراسات من أجل ضمان الأمان وتخفيف المخاطرة التي تتعرض لها الأموال المستثمرة وهذا جعل جل المشروعات القائمة أو الجديدة تكون من نوع المشروعات الناجحة والفاعلة اقتصاديا.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لجدوى المشاريع الاستثمارية والقروض البنكية

تمهيد:

إن موضوع الجدوى الاقتصادية يعتبر من أحد الأسس المميزة لاتخاذ أي قرار استثماري لأي مشروع، بحيث تعد صورة مبدئية ومسبقة عن المشروع الاستثماري المراد البدء فيه، وكذلك تعد الرؤيا الاقتصادية المستقبلية للمشروع من كل النواحي سواء مالية أو فنية أو اجتماعية وغيرها فصاحب المشروع الاستثماري عرضة للعديد من المخاطر والانزلاقات التي يمكن أن تواجه مشروعه سواء قبل البدء في المشروع أو بعد الشروع فيه، وعليه فهو ملزم باتخاذ قرارات استراتيجية تساعده في تجنب تحمل الأخطار والمعوقات التي من شأنها إفشال مشروعه أو إفلاسه، فدور دراسة الجدوى الاقتصادية هي منح الدعم لصاحب المشروع من كافة الزوايا الاستراتيجية التي من شأنها أن تساعده في بلوغ أهدافه المرجوة.

حيث أنه في سبيل إنجاح المشاريع الاستثمارية وجمع الأموال للقيام بعملية التمويل الضرورية للاقتصاد تستخدم البنوك طرق عديدة وأساليب متنوعة تهدف إلى إيجاد أفضل الاستعمالات لهذه الموارد في ظل التنظيمات والقوانين السائدة المعمول بها حيث يتم توظيف هذه الموارد في شكل قروض بتقديم أموال الغير في شكل قروض بنكية.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى دراسة الجدوى الاقتصادية وعموميات حول القروض البنكية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول القروض البنكية

المبحث الأول: الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

إن دراسات الجدوى الاقتصادية تعبر عن الدراسات العلمية الشاملة لكافة اتجاهات المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي عن طريقها يتم معرفة اختيار بدائل أو فرص استثمارية من أجل تحقيق الأهداف المحددة.

ودراسة الجدوى التسويقية، دراسة الجدوى الفنية، دراسة الجدوى المالية، دراسة الجدوى البيئية تدخل في إطار دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع.

والتي سيتم دراستها بشيء من التفصيل في المطالب التالية: المطلب الأول تضمن الدراسة التسويقية أما المطلب الثاني سنتطرق إلى الدراسة الفنية أما المطلب الثالث تضمن الدراسة المالية والمطلب الرابع سيتم فيه دراسة الجدوى البيئية للمشروع.

المطلب الأول: تحليل الجدوى التسويقية

دراسة الجدوى التسويقية تعني "جملة الدراسات والأبحاث التسويقية التي تتعلق بالسوق الحاضر والمحتمل للمشروعات المحتملة موضوع الدراسة، ينتج عنها توفر كمية من الإحصاءات والمعلومات التسويقية، تجيز التنبؤ بكمية وثمن المبيعات من إنتاج معين ومشروعات معينة خلال فترة قادمة. [1]

وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهداف الدراسة التسويقية وكذلك طرق تقدير حجم الطلب على منتجات المشروع.

أولا: أهداف الدراسة التسويقية:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في تقدير حجم السوق الحاضر والمحتمل للإنتاج والبدائل الاستثمارية محل الدراسة، إن تحديد هذا الهدف يتطلب:

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص36.

- وصف كامل للخدمة أو السلعة التي سيتم تقييمها من طرف المشروع المقترح محل الدراسة من حيث الحجم والشكل، التغليف، الجودة، التركيب النوعي... إلخ.
- تحديد السوق داخلي أو خارجي، مع محاولة فهم المجتمع الذي ستوجه إليه السلعة أو الخدمة.
- تعيين المقدرة الاستيعابية للسوق الحاضر والمحتمل من الإنتاج.

ومن أجل الوصول إلى الهدف الأخير لدراسة الجدوى التسويقية يستلزم القيام بالمراحل التالية:

- الخطوة الأولى تحديد المظاهر العامة للسوق الحاضر والمحتمل.
- الخطوة الثانية جمع وتفسير الإحصاءات والبيانات التسويقية.[1]

1-مرحلة التعرف على المظاهر العامة للسوق الحاضر والمحتمل:

يتم دراسة ما يلي:

1-1-مستوى التدخل الحكومي في الأسواق: تتباين درجات التدخل الحكومي في السوق من سلعة لأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى ومن دراسة لأخرى تبعا لتباين الكثير من العوامل، فحكومات الدول النامية تتدخل بصفة خاصة في سوق الكثير من الخدمات والسلع الضرورية لاعتبارات اجتماعية واقتصادية، حيث قدمت هذه الاعتبارات مبررا للتدخل في أسواق خدمات عوامل الإنتاج، ويأخذ التدخل الحكومي عدة جوانب:

- تعيين حد أعلى للسعر.
- تعيين ثمن محدد أقل من التكلفة وتقديم إعانة للمنتج.

[1]- عبد المنعم أحمد التهامي، دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 2003، ص 133-134.

- فرض ضرائب على المبيعات.

التدخل الحكومي في أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع يؤثر على مستوى الأسعار الحالية والمحتملة، وبالتالي على حجم الطلب المتوقع ومنه على حجم ونطاق السوق لمنتجات المشروع المحتمل.[1]

1-2-مستوى المنافسة في الأسواق: تتباين درجة المنافسة في السوق بين الاحتكار التام المنافسة الكاملة، ففي حالة المنافسة الكاملة تنعدم مقدرة المشروع على تحديد الثمن، ومن ثمة يقوم بتحديد حجم مبيعاته في ضوء الأثمان السائدة، وفي مثل هذه الظروف فإن نصيب المشروع المحتمل في السوق سوف يكون ضعيفا.

لكن حالة المنافسة الكاملة لا مجال لوجودها في الواقع.

بينما حالة الاحتكار التام في سوق منتجات المشروع المحتمل يتطلب ضرورة القيام بدراسات تكفي لتعيين الثمن المناسب يحقق كمية المبيعات التي تعظم الربحية أو العائد الصافي للمحتكر.

بينما حالة المنافسة الاحتكارية، يبحث فيها كل مشروع عن علامة تجارية مميزة لتختلف سلعته عن منتجات الآخرين، وبالتالي فإن المنتجات التي ينتجها المنافسين ليست بدائل تامة لبعضها البعض، والقائمين يجب عليهم أن يبحثو عن طريقة الإعلان والتغليف المناسبة التي تساهم باستقطاب عدد كبير من المستهلكين.[2]

1-3-تعيين محددات الطلب على منتجات المشروع:

- تتحدد محددات الطلب على منتجات المشروع المقترح بالعوامل التالية: [3]

---

[1]- إسماعيل محمد السيد، المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروع، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص30.
[2]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص33-35.
[3]- سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص32-49.

- ثمن السلعة أو الخدمة.
- قيمة دخل المستهلكين.
- أثمان المنتجات البديلة أو المكملة.
- ذوق وتفضيلات المستهلكين.
- عدد السكان.

2-مرحلة جمع وتحليل الإحصاءات والبيانات التسويقية: تنقسم إلى مرحلتين هما: مرحلة جمع البيانات والاحصاءات التسويقية ومرحلة تحليل وتشغيل البيانات.

2-1-مرحلة جمع البيانات والإحصاءات التسويقية: يمكن التمييز بينها وفقا لاختلاف مصادر الحصول عليها إلى بيانات ومعلومات ثانوية، وبيانات ومعلومات أولية.

- **البيانات والمعلومات الثانوية:** هي بيانات تاريخية، ومن أهم هذه البيانات والمتغيرات ما يلي:
- إحصاءات عن ثمن التكلفة.
- معلومات عن الاستهلاك والإنتاج في الزمن السابق.
- بيانات عن تقدير الاستهلاك والإنتاج في فترة سابقة.
- بيانات عن الاقتصاد العام والسكان والعمالة.[1]

ويمكن الحصول على هذه المعلومات والبيانات من المصادر التالية:

- البيانات والمقالات والدراسات المنشورة في المراجع العلمية.

[1]- جلال جويدة القصاص، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع في اقتصاد إسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص247.

- البيانات والمعلومات التي تنشرها الاتحادات الصناعية والغرف التجارية والبنوك التجارية والبنك المركزي.
- تقارير مندوبي البيع والموزعين والوسطاء التي تقدمها بعض الأجهزة الحكومية.
- بيانات التعداد العام للسكان وبيانات الخطط القومية، بيانات الصادرات والواردات.
- **البيانات والمعلومات الأولية:** عملية تجميع هذه البيانات شاقة ومجهدة تتطلب دراية كبيرة ومهارة فائقة لدى الباحث في اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة.[1]

وتجميع البيانات والمعلومات الأولية من خلال الأساليب التالية:

أسلوب الاستقصاء: يتحقق من خلال إعداد استمارات الاستقصاء التي تتضمن التساؤلات التي تتعلق المتغيرات التسويقية التي يتم إعداد استمارة الاستقصاء عنها، والاستقصاء يمكن أن يكون الاستقصاء عن دخل الفرد، الاستهلاك، الادخار، السن، الجنس... إلخ.أو استقصاء للآراء، للتعرف على آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بعلامات تجارية معينة، أنواع معينة من المأكولات.

أسلوب الملاحظة: يتحقق من خلال الملاحظة لمحددات ومتغيرات السوق من خلال سجلات السوق أو مراقبة وملاحظة التصرفات والأفعال في السوق خلال فترة معينة وتسجيل تلك الملاحظات.

2-2-مرحلة تحليل وتشغيل البيانات:

قبل عملية تحليل وتشغيل تلك البيانات يتعين مراعاة الآتي:

- مراجعة القوائم والنماذج التي تم الاعتماد عليها لتجميع البيانات والمعلومات التسويقية.

[1]- هشام محمد رضوان، نظم المعلومات التسويقية، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين، 2010، ص24.

- مراقبة جميع البيانات والمعلومات والإجابات التي تم الحصول عليها للتأكد من صدق تلك البيانات وعدم تحيزها (البيانات الثانوية).[1]

- في مرحلة تالية يتم مراجعة وفحص البيانات المجمعة وللتأكد من صدقها ودقتها يتم تصنيف وتبويب تلك البيانات إما يدويا أو آليا بطريقة تسمح بتشغيل وتحليل البيانات بسهولة.

ثانيا: طرق تقدير حجم الطلب على منتجات المشروع

هناك العديد من طرق تقدير حجم الطلب على منتجات المشروع نذكرها فيما يلي:

1-النماذج الوصفية:

تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي للباحث التسويقي، ويمكن التمييز بين:

1-1-أسلوب المقارنة التاريخية: يتم تقدير المبيعات في الماضي خلال فترة زمنية معينة ثم تضاف نسبة معينة إلى تلك المبيعات لمقابلة التغيرات في المستقبل وذلك للوصول إلى حجم المبيعات المحتملة.

1-2-آراء الخبراء: يتصفون باتساع مستوى معرفتهم بشأن مكونات المنتوج وحركته التسويقية داخل السوق، ومدى إقبال الأفراد على المنتوج، والزمن المناسب لطرح المنتج في السوق...الخ[2].

2-**النماذج الكمية الإحصائية:**

تتنوع النماذج الكمية والإحصائية التي يمكن الاستناد عليها في التنبؤ بتقديرات الطلب المتوقع لمنتجات الفرص الاستثمارية، وتحديدا سوف يتم استعراض الأساليب التالية:

[1]- محمد هشام خواجكية، دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2004، ص132.
[2]-عبد الكريم محسن صباح مجيد النجار، إدارة الإنتاج والعمليات، ط2، العراق، 2006، ص88.

2-1-أسلوب السلاسل الزمنية: وصف ودراسة سلوك ظاهرة معينة ولتكن كمية المبيعات خلال فترات زمنية سابقة لنقطة زمنية محددة، والاعتماد على هذا الوصف في التنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة مستقبلا وتفسير سلوك الظاهرة في الماضي يمكن أن يتحقق من خلال دراسة التغيرات التالية:

- **تقلبات الاتجاه العام:** تعكس التقلبات في سلوك الظاهرة في المدى الطويل نسبيا وتكون إما اتجاها تصاعديا أو تنازليا.

- **تقلبات موسمية:** وهي التقلبات التي تعيد نفسها خلال وحدة الزمن مثل التقلبات في كمية المبيعات من سلعة ما خلال مواسم المناسبات والأعياد.

- **تقلبات دورية:** تقلبات تحدث بصورة منتظمة في الظاهرة محل الدراسة على فترات زمنية متباعدة نسبيا بالمقارنة بفترات التقلبات الموسمية.[1]

- **تقلبات عرضية أو غير منتظمة:** تلك التقلبات التي تحدث لأسباب عارضة أو طارئة وتتميز بصعوبة التحكم فيها.

- **طريقة المربعات الصغرى:** الاستناد عليها في تقدير معلمات ضبط الاتجاه العام يكون الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية عند أقل مستوى ممكن.

2-2-أسلوب الارتباط: الارتباط هو مقياس لدرجة استجابة تغير في أحد المتغيرات للتغير في متغير آخر، وعند قياس الارتباط بين الطلب من ناحية ومحددات الطلب من ناحية أخرى يتم التمييز بين المقاييس التالية:

- **معامل الارتباط البسيط:** هو مقياس مهم لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الكمية مثل الارتباط بين المبيعات وسعر السلعة.

[1]- سمير عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

- **معامل الارتباط لسبيرمان (الرتبي):** من المقاييس المهمة لقياس اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات النوعية التي تكون غير قابلة للقياس الكمي مثل ذوق المستهلكين.

- **معامل الارتباط الجزئي:** هذا المعامل يقيس اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرين فقط عندما نفترض ثبات العوامل الأخرى.

2-3-أسلوب الانحدار: يعتبر من أحد الأساليب الإحصائية التي يتم استعمالها في قياس العلاقات السببية التي تتضمنها دالة الطلب بافتراض وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.[1]

- **الانحدار البسيط:** يشمل معادلة واحدة فقط وهي معادلة الطلب، تتضمن متغيرا تفسيريا واحدا وهو سعر السلعة ومتغيرا تابعا وهو الطلب.

- **الانحدار المتعدد:** عندما تتضمن دالة الطلب أكثر من متغير تفسيري أو مستقل تظهر الحاجة إلى نماذج الانحدار المتعدد في دراسة الجدوى التسويقية.[2]

المطلب الثاني: تحليل الجدوى الفنية

وتتضمن الدراسة الفنية للمشروع العناصر التالية: اختيار حجم المشروع وطاقته الإنتاجية، موقع المشروع، تحديد نوع الإنتاج والعمليات الإنتاجية، تقدير احتياجات المشروع.

أولا: الطاقة الإنتاجية للمشروع وحجمه:

هناك أحجاما كثيرة للمشروع، ولكل حجم فنه الإنتاجي المناسب وطاقته الإنتاجية، كذلك أن لكل حجم عوائده وتكاليفه، ولكل صناعة حجمها المناسب فما يعتبر حجما مناسبا في جانب الصناعات الغذائية قد لا يعتبر أمثل في جانب الصناعات الكيماوية أو الهندسية.

---

[1]- يمكن الرجوع إلى كتب الإحصاء والاقتصاد القياسي لكون المجال لا يسمح بالتفصيل.

[2]Maddala. G .S. Introduction to econometrics, Mac Millan publishing company, Network USA, 2009, P 128.

ولا بد من الأخذ في الحسبان أن لكل حجم طاقته الإنتاجية الملائمة وأن هذه الطاقات لها حدود دنيا وقصوى لا يمكن اجتيازها، ويعتبر مقبولا اقتصاديا كل حجم يقع بين تلك الحدود.

إن اختيار الحجم المناسب تعتبر من المسائل الصعبة والمعقدة التي تستلزم المزيد من التحليل والدراسة من أجل الوصول إلى اختيار ما يسمى بالحجم الأمثل، الحجم الذي لابد أن يتناسب مع الإمكانيات المتاحة سواء كانت المادية والمالية والفنية، لأن المهم ليس اختيار مشروعات عملاقة لكن المهم هو مدى إمكانية تشغيلها بكفاءة عالية.[1]

ثانيا: موقع المشروع

لأجل عملية الموقع الملائم للمشروع المقترح من بين عدة مواقع متوفرة، لابد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحددة للموقع الأمثل التي تتمثل في الطاقة، تكاليف النقل، رأس المال، المواد الخام، القوة العاملة، وكذلك القوانين السائدة والعادات والتقاليد، ونحاول ذكرها كما يلي: [2]

1-تكلفة النقل:

تكلفة النقل إذا كانت تكلفة مستلزمات الإنتاج أو تكلفة نقل المواد الأولية من السوق إلى المشروع، أو تكلفة نقل السلع الجاهزة من المشروع إلى السوق من العوامل المحددة الرئيسية للموقع الأنسب.

2-القرب أو البعد من الأسواق:

توجد بعض الصناعات يستحسن إقامتها قريبة من السوق مثل الصناعات ذات المنتجات سريعة التلف، وكذلك هناك صناعات يستحسن إقامتها قريبة من أماكن المواد

[1]- أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الزهراء، الرياض، 2001، ص20.
[2]- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص84.

الأولية خاصة بالنسبة للصناعات التي ترتكز على مواد خام ثقيلة وفاقدة للوزن عند تصنيعها.[1]

وتوجد بعض الصناعات الملوثة للبيئة لا بد من إقامتها خارج مناطق التجمعات السكانية.

3-القوى العاملة:

القوى العاملة وتواجدها أو عدمه من العوامل الرئيسية، لأن الصناعات المكثفة بالعمل تتركز في المناطق والدول المليئة بالسكان بسبب القوى العاملة الرخيصة، أما الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا تمركزت في الدول المتقدمة بسبب تواجد القوى العاملة الماهرة.

من الضروري الأخذ بعين الاعتبار عند دراسة الجدوى الفنية للمشروع مدى احتياجات المشروع المقترح من القوى العاملة ومن مختلف الاختصاصات.

4-التشابك الصناعي:

هو مدى العلاقات الترابطية بين المشروع وبين المشروعات القائمة والتي من المحتمل أن يتم الاستناد عليها في الحصول على المواد الأولية والخامات، أو يعتمد عليه في تزويدها بما ينتجه من سلع نصف مصنعة أي أنه كلما تميز المشروع المراد إقامته بوجود علاقات تكميلية أو ترابطات خلفية أو أمامية مع المشروعات القائمة في المنطقة كلما كان ذلك حافزا لإقامة المشروع المعني في ذلك المكان والعكس صحيح.[2]

---

[1]- محمد قويدري، أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص88.

[2]- محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، الأصول العلمية لدراسة جدوى مشاريع الاستثمار، ط2، القاهرة، 2000، ص 130-131.

5-توفر أو عدم توفر البنى التحتية:

البنى التحتية التي تتمثل في شبكات الماء، الكهرباء، الهاتف، والصرف الصحي والطرق ...إلخ توفرها في المنطقة المراد إقامة المشروع فيها كان ذلك مشجعا لإقامة المشروع والعكس صحيح في حالة عدم توفرها.

ثالثا: تحديد نوع الإنتاج والعمليات الإنتاجية

هناك ثلاثة أنواع من طرق الإنتاج وهي:

1-**الإنتاج المستثمر:** وهذا يحدث بالنسبة للإنتاج المتجانس والكبير يتم ذلك في حالة وجود طلب مستثمر على الإنتاج وطيلة أيام السنة.[1]

2-**الإنتاج حسب الطلب** ويتحدد الإنتاج في هذه الحالة استنادا إلى حجم الطلب على كل صنف من المنتجات يتم ذلك عندما يقوم المصنع بإنتاج منتجات مختلفة وذات طبيعة واحدة.

3-الإنتاج المتغير (إنتاج الدفعات): يمكن أن يقوم المنتج الذي ينتج منتجات متنوعة بإنتاج كمية معينة ومن صنف معين ولفترة زمنية معينة، ثم يقوم بعد ذلك بعمل تغيير في الماكنات والمعدات ينتج كمية من صنف آخر ولفترة زمنية معينة وهكذا كإنتاج أحذية بأحجام مختلفة.

وبالتالي يجب تحديد طريقة عملية الإنتاج من قبل الإدارة أو المنتج.[2]

[1]- عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى –التأصيل العلمي والتطبيق العملي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 222-224.
[2]- عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص58.

رابعا: تقدير احتياجات المشروع

يتم تقدير احتياجات المشروع من المواد الأولية ومن القوى العاملة.

1-تقدير احتياجات المشروع من المواد الأولية: أي تقدير احتياجات المشروع المحتمل من المواد الأولية والمواد الخام والنصف المصنعة التي تستلزمها العملية الإنتاجية وبصورة مستمرة وخلال فترة زمنية معينة.

ولاستمرار العملية الإنتاجية التقدير المناسب للاحتياجات من المواد الأولية نأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- تعيين المواد المباشرة الموجودة في العملية الإنتاجية ومواصفات كل مادة.
- تحديد ما تحتاجه الوحدة المنتجة من المواد المختلفة.
- تعيين الكمية المطلوبة من كل مادة عند فترة زمنية مناسبة.
- تحديد التكاليف الإجمالية للمواد المراد استخدامها.

وضرورة تعيين المواد غير المباشرة من كمية ونوعية وتكاليف اللازمة لعملية الإنتاج، وأيضا الالتزام بتحديد حاجة المشروع من لوازم التغليف والتعبئة.[1]

[1]-يحيى عبد الغني أبو الفتوح، دراسة جدوى المشروعات بيئية، تسويقية، مالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص227.

2- **تقدير احتياجات المشروع من القوى العاملة:** إن تحديد احتياجات المشروع من القوى العاملة ومن مختلف الاختصاصات تتباين باختلاف خطوات إقامة المشروع إذ أن احتياج المشروع إلى القوى العاملة في مرحلة التأسيس والبداية مختلفة عن ذلك الاحتياج في مرحلة التشغيل.[1]

المطلب الثالث: تحليل الجدوى المالية

تستند دراسة الجدوى المالية على جملة المعلومات للتكاليف المختلفة في المشروع، والتدفقات النقدية الداخلة ضمن المشروع هذه الدراسة هي تقييم إجمالي لمجموعة المعايير التقنية والاقتصادية حيث تعمل على تقييم وتحليل مفصل لفعالية وربحية المشروع.

والدراسة المالية تتم من خلال التحليل المالي ودراسة مؤشرات التوازن وتحليل النسب.

أولا: التحليل المالـي

يقصد بالتحليل المالي التشخيص الفعلي للحالة المالية للمؤسسة باستخدام أدوات ووسائل تختلف باختلاف الأهداف والطرق، هذا التحليل يهدف أساسا إلى مراقبة السياسات المالية في مؤسسة ما وذلك بدراسة مفصلة لبيانات ومعطيات مالية، لمحاولة معرفة وتغيير الأسباب التي أدت إلى بروز التحديات، وبالتالي معرفة وتحديد نقاط الضعف والقوة في السياسة المالية المنتهجة ومن ثم إعطاء اقتراحات للخروج من هذه الوضعية إذا كانت الوضعية المالية سيئة ومحاولة توفير الشروط الضرورية التي تسمح باستمرار الوضعية المالية الجيدة.[2]

تظهر أهداف التحليل المالي عبر النقاط التالية:

- ملاحظة الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.

[1]-عبد القادر قرش، دراسة سياسة التوظيف وتكاليفها في المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص81.

[2]- خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص93.

- تحديد المبلغ أو الوعاء الضريبي الحقيقي من خلال تقييم النتائج المالية.
- معرفة مدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض وتقييم الوضعية المالية.
- المساعدة على اتخاذ القرار عند لجوء المؤسسة إلى البنك.
- القدرة على اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية واستقلالية المؤسسة.
- القدرة على إجراء مقارنات بين مؤسسة ومؤسسة أخرى من نفس النشاط.
- معرفة مدى صلاحية السياسات المالية، الإنتاجية والتوزيع في فترة التحليل.[1]

ثانيا: مؤشرات التوازن

يعتبر تحقيق التوازن المالي هدف كل مؤسسة وبالتالي تسعى لمتابعة العناصر الثلاثة المستعملة وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1-رأس المال العامل: هو جزء من المصادر المالية التي تكون تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، ويكون مصدرها مساهمة الشركاء أو نشاط المؤسسة أو أشخاص خارجين عن المؤسسة وتكون داخل الاستخدامات لتبقى بصفة دائمة في المؤسسة تستعمل لتغطية احتياجات التمويل المرتبطة بالتسويق ودورة الإنتاج ويحسب بطريقتين: [2]

من الأعلى:

رأس المال العامل(الدائم) = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة...(1)

من الأسفل:

[1]- أيمن الشنطي عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص180.
[2]- خالد وهيب الراوي يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي والمراجعة، دار المسيرة، عمان، 2000، ص 407.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل...(2)

رأس المال العامل الخاص: يقصد به المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأموال...(3)

رأس المال العامل الإجمالي الخام = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة...(4)

رأس المال العامل الخارجي: يمثل جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة أو رأس المال العامل الإجمالي.[1]

رأس المال العامل الخارجي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص...(5)

أو

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة...(6)

أو

رأس المال العامل الخارجي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل...(7)

2-احتياجات رأس المال العامل: في حالة عدم كفاية الديون المقدمة من الموردين أو التسبيقات الممنوحة لتمويل الأصول المتداولة، يتم التمويل من جزء آخر وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

إن الفرق بين احتياجات التمويل ومواد التمويل يعطينا احتياجات رأس المال العامل.[2]

[1]- بوعلام بوشاشي، المنير في المحاسبة العامة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2002، ص106.
[2]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص25.

ا ر م ع = (الأصول المتداولة – متاحات نقدية) – (ديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية) ... (8)

أو

ا ر م ع = (المخزونات + القيم القابلة للتحقيق + ديون قصيرة الأجل) – سلفيات مصرفية...(9)

أو

ا ر م ع = احتياجات التمويل – موارد التمويل...(10)

3-الخزينة: تعبر عن الأموال التي تكون بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلال معينة، وتتكون من أصول الخزينة وخصوم الخزينة.[1]

يمكننا حساب الخزينة بطريقتين مختلفتين هما:

الطريقة الأولى:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل...(11)

الطريقة الثانية:

الخزينة = القيم الجاهزة – سلفيات مصرفية...(12)

ثالثا: تحليل النسب

التحليل المالي من خلال النسب المالية من أهم الأدوات في دراسة وتحليل القوائم المالية ويتم ذلك عن طريق دراسة العلاقات التي تتعلق بمختلف المراكز المالية التي تشكل الهيكل المالي في فترة زمنية معينة. وبواسطة النتائج التي يتم الوصول إليها عن طريق النسب، تحدد أوجه الاختلال والسلامة في هيكل المؤسسة ومنه القدرة على تصحيحها.

يتم جمع مختلف النسب التي يمكن استنتاجها من القوائم في أربعة مجاميع رئيسية هي:

[1]- إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 88، 92.

1-نسبة الوضعية (التوازن المالي): تبين الحالة التي تمر بها المؤسسة وتكتسي نسب التوازن المالي أهمية بالغة، لأنها تمول استخدامات المؤسسة خلال فترة معينة والغرض من حسابها هو معرفة الوضعية المثلى لتمويل الاستخدامات.

2-نسب التمويل: تبرز أهمية هذه النسب في توضيح أهمية وتطور رأس المال العامل وهي:

2-1-نسبة تمويل الاستثمارات: وتحسب هذه النسبة بالقانون الآتي:

$$\text{نسبة تمويل الاستثمارات} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{القيـم الثابتـــة}} \times 100 \quad \ldots(13)$$

2-2-**نسبة التمويل الذاتي:** وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100 \quad \ldots(14)$$

2-3-**نسبة الاستقلالية المالية (المديونية):** وتحسب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الدائمة}} \times 100 \quad \ldots(15)$$

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة وطاقة المؤسسة في التدين.[1]

3-نسب السيولة: تعطينا فكرة عن حجم رأس المال العامل ومكونات الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل.

[1]- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص194.

3-1-نسبة السيولة العامة: يمكن حسابها وفق القانون التالي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \times 100 \quad \ldots(16)$$

3-2-نسبة السيولة الفورية: يمكن حساب نسبة السيولة الفورية كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم المتاحة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \times 100 \quad \ldots(17)$$

تكون هذه النسب أقل من الواحد، لأنها تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية عند وصول تاريخ الاستحقاق.[1]

3-3-نسبة السيولة الناقصة (المختصرة): يتم حساب هذه النسبة وفق القانون الآتي:

$$\text{نسبة السيولة الناقصة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \times 100 \quad \ldots(18)$$

4-نسب النشاط: تأخذ هذه النسب حجم النشاط بعين الاعتبار من خلال قياس العناصر المالية أو السلع الحقيقية، وتهتم بالتوازن المالي في المدى القصير وتصنف إلى: [2]

4-1-**نسبة دوران المخزون:** وتدل على تحكم أو عدم تحكم المؤسسة في تسيير المخزونات وهو عبارة عن قياس لمدة تصريف المخزونات بمختلف أنواعها وارتفاع هذه النسبة يعتبر شيئا إيجابيا للمؤسسة.

4-2-**نسبة مدى تسديد قروض الزبائن:** ويحسب معدل مدة تسديد قروض الزبائن كما يلي:

---

[1]- محمد علي العماري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص106.

[2]- خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير في محاسبة التمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2003، ص 65.

$$\text{معدل مدة تسديد قروض الزبائن} = \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{مبيعات السنة}} \times \text{ن} \quad \ldots(19)$$

ن =وتمثل إما 12 شهرا أو 360 يوما.

5-نسب المردودية:

تنقسم نسب المردودية إلى نسبة مردودية النشاط ونسبة المردودية الاقتصادية ونسبة المردودية المالية.

5-1- نسبة مردودية النشاط:

وتحسب نسبة مردودية النشاط كما يلي:

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100 \quad \ldots(20)$$

5-2-نسبة المردودية الاقتصادية: وتحسب هذه النسبة وفق القانون التالي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100 \quad \ldots(21)$$

5-3-نسبة المردودية المالية: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100 \quad \ldots(22)$$

المؤسسة تمنح مدة طويلة لزبائنها في التدين إذا كانت المدة مرتفعة والعكس صحيح.[1]

[1]- محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص326.

6- **نسبة قروض الموردين:** ويحسب معدل دوران الموردين وفق القانون التالي:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{الموردين + أوراق الدفع}}{\text{مشتريات السنة}} \times 100 \quad ...(23)$$

تعكس هذه النسبة سرعة تجديد ديون الموردين المقدمة للمؤسسة.

7- **نسبة الربحية:** تحسب ربحية المؤسسة أو العائد من جراء استخدام مجموعة موجوداتها بقيمة النتيجة الصافية، وهذه القيمة تبين لنا العائد الحقيقي إلا عن طريق المقارنة مع الممتلكات أو الأموال المستعملة؛ أي عن طريق حسابها بالنسبة المئوية. ويوجد عدد معتبر من النسب تستخدم في مختلف النتائج ورقم الأعمال مع مختلف عناصر الأصول أو الخصوم، ومن عناصر النتائج المستعملة:

- رقم الأعمال الصافي، النتيجة قبل الضريبة، النتيجة قبل الضريبة + المصاريف المالية، النتيجة الصافية.

نال موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الاستثمارية ضرورة كبيرة في الدول المتقدمة كجزء من اهتمامها من أجل العمل على تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. ويظهر هذا الاهتمام واضحا وجليا من خلال اتجاه كل إدارات المشروعات نحو إلزام المشروعات المقترحة لمثل تلك الدراسات، بهدف ضمان مستوى معين من الأمان وتقليل درجة المخاطرة التي تتعرض لها الأموال المستثمرة، هذا مما جعل أغلب المشروعات القائمة أو الجديدة تكون عادة من نوع المشروعات الناجعة اقتصاديا.

على غرار الدول النامية، فإن هذا الموضوع لم يحظ بمثل ذلك الاهتمام الذي يستحقه.[1]

[1]- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2008، ص 35.

المطلب الرابع: تحليل الجدوى البيئية

تعتبر دراسة الجدوى البيئية لمشاريع الاستثمار ذات أهمية قصوى بالنسبة للكثير من البلدان المتقدمة منها والنامية، إذ أصبحت نتائج هذه الدراسات عاملا حاسما في تنفيذ المشاريع من عدمه. كما أن العمل على تعظيم آثار المشروع الإيجابية والتقليل من آثاره السلبية أو حتى منعها أصبح من الأمور الضرورية حتى لو أدى ذلك إلى عدم إنشاء المشروع، وعلى ذلك تهتم دراسة الجدوى البيئية بتحديد الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية وما لها من أثر على صحة السكان والعمالة، بالإضافة إلى تحديد الآثار الإيجابية للمشروع. ونلاحظ من جانب آخر أن العلاقة بين البيئة والمشروع ليست علاقة وحيدة الجانب بل هي علاقة تبادلية، فكما أن للمشروع آثار إيجابية وسلبية على البيئة، فإن للبيئة بكل مكوناتها آثارا على المشروع، وهو ما يعرف بآثار البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري الذي يعمل المشروع من خلاله، بالإضافة إلى الناحية القانونية التي تتعلق ببيئة المشروع وتشريعات الاستثمار.

ودراسة الجدوى البيئية للمشروع تتضمن دراسة أثر المشروع على البيئة ودراسة قوانين وتشريعات الاستثمار.

أولا: أثر المشروع على البيئة:

نتناول هذا الأثر من الناحية الإيجابية، بحيث يصبح المشروع ذو جدوى على البيئة، ومن الناحية السلبية بحيث يسبب المشروع آثارا ضارة للبيئة في شكل تلوث الهواء أو الماء أو غيرهما، وينبغي التمييز في هذه الحالة بين ثلاثة احتمالات تنشأ أساسا من طبيعة المنتجات التي يقدمها المشروع بالإضافة إلى موقع المشروع والشروط البيئية المصاحبة لذلك.

- احتمال وجود آثار ضارة بالبيئة يمكن معالجتها والسيطرة عليها دون إضافة تكاليف استثمارية كبيرة أو تغيير موقع المشروع.

- احتمال وجود آثار ضارة للبيئة يمكن معالجتها، وبالتالي حماية البيئة منها بتركيب معدات خاصة مما يزيد التكاليف الاستثمارية للمشروع، ويؤثر بالتالي على التدفقات النقدية الخارجة.

- احتمال وجود آثار ضارة بالبيئة لا يمكن معالجتها ولا السيطرة عليها، مما يؤدي إلى رفض المشروع.[1]

ثانيا: قوانين وتشريعات الاستثمار

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار. [2]

حيث يجب على المستثمر أن يحدد مدى ملائمة البيئة القانونية للمشروع من خلال تحقيق اثر ايجابي، سواء في شكل عائد أو تسهيل أداء العمل، كما ينبغي أن ينظر إلى قوانين وتشريعات الاستثمار على أنها عنصر من عناصر البيئة القانونية سواء من حيث قانون الاستثمار الرئيسي أو القوانين المكملة، مثل قانون النقد الأجنبي، والبنوك، وقانون الضرائب والجمارك والتي ينبغي أن تتسم بالمرونة وعدم التضارب، بالإضافة إلى الضمانات الكافية للاستثمار من حيث السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، وما إذا كانت تتسم بالكفاءة والفعالية، وتنسجم مع المتغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى المستوى العالمي أضف إلى ذلك انه كلما كانت هناك حرية في التعامل في النقد الأجنبي، واستقرار في سعر الصرف، بالإضافة إلى تحرر التجارة الدولية، سواء من

[1]- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص68.
[2]-صلاح الدين شريط حجيلة بن وارث، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المسيلة،2017، ص363.

حيث تحفيز الصادرات إذا كان المشروع يهدف إلى التصدير أو كانت تلك السياسة تتسم بتحرر ومرونة الواردات من خلال إزالة القيود الكمية وغير الكمية، وخاصة بالنسبة لواردات المشروع، كلما كان لذلك أثرا ايجابيا على المشروعات زيادة على ذلك فإن للسياسات السعرية التي تتميز بالتحرر وإطلاق قوى العرض والطلب، وعدم تدخل الدولة في تحديد سعر البيع أو في بنود التكاليف في غير مصلحة المشروع يكون له أثر إيجابي على المشروع بالإضافة إلى كل ذلك هناك مجموعة من المؤشرات على مستوى أداء الاقتصاد والذي يكون مواتيا وجاذبا لنشاط المشروع، ومن هذه المؤشرات درجة انفتاح الاقتصاد على العالم كنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نموها، وكذا معدل العائد على الاستثمارات والتي تدل على القوة التنافسية للاقتصاد الوطني، والقدرة على إدارته والتي تنعكس في قيمة الاحتياطيات من النقد الأجنبي.[1]

[1]- محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية

يعتبر منح القروض أو الائتمان من أهم وظائف البنوك التجارية وفيه توظف الجزء الأكبر من مواردها ومن خلاله تحصل البنوك على معظم أرباحها، وبما أن المصارف ما هي إلا مؤسسات ائتمانية فهي لا تحصل على النقود من أجل تخزينها أو تجميدها، وإنما تبحث عنها وتجمعها من أجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين عن طريق منح قروض وذلك مقابل فائدة.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق من خلال المطالب التالية إلى ما يلي: المطلب الأول: تعريف القروض البنكية والعناصر المحددة لها أما المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية وأهميتها والمطلب الثالث: إجراءات منح القروض البنكية أما المطلب الرابع: التحليل المالي للقروض الاستثمارية وتقييم خطر منح القرض.

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية والعناصر المحددة لها

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات.

وفي هذا المطب سيتم دراسة القروض البنكية والعناصر المحددة لها.

أولا: تعريف القروض البنكية

نظرا للمكانة التي يحتلها القرض البنكي في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف يمكن استعراضها كما يلي:

هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، فعندما يقدم المقرض للمقترض مبلغا من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة (عادة تكون أكبر من القيمة الحاضرة) عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه. [1]

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال التي تحتاجها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استيراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد. [2]

ويعرف كذلك على أنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان هذا الشخص طبيعيا أو اعتباريا بحيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها بالوفاء بالتزاماته نتيجة بما يتمتع به من سمعة طيبة واحترامه لتعهداته.[3]

أما بلغة الاقتصاد فالقرض يعني تسليف المال لتشغيله في الإنتاج والإستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسين هما: الثقة والمدة.

ومن هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل للقروض البنكية كما يلي: عبارة عن عملية أساسية يعتمد عليها البنك في تسليف الأموال للعملات من الأفراد والمؤسسات، مبنية على الثقة وتكون وفق أجال محددة متفق عليها مسبقا في العقد.

---

[1]- عبد المعطي رضا رشيد محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص31.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[3]- صلاح إبراهيم شحاتة، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني مصرفي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ب ت، ص12.

ترتبط العملية الإقراضية بمجموعة من العناصر بحيث تأقلمه على الشكل الَّذي يخدم المصالح البنكية من جهة والشخص الطالب للقرض من جهة أخرى ويمكن إيجازها كالتالي:[1]

1-**الثقة:** تواجد دين أي قيام علاقة مديونية بين الدائن والمدين أيا كان سبب هذه العلاقة والائتمان يفترض توافر الثقة بين الدائن والمدين.

2-**مبلغ القرض:** يكون الدين في صورة نقدية.

3-**الغرض من القرض:** وهو الحاجة أو الطبيعة المراد الإقتراض من أجلها.

4-**المدة:** وهناك فارق زمني بين وقوع الدين والوفاء به وهذا الأجل الزمني لا يتحقق بدون إئتمان.

5-**المقابل:** عندما يقدم الدائن على منح الدين للمدين مع الانتظار فترة زمنية معينة فإن احتمال عدم الدفع الّذي يمثل خطر للدائن ولذلك فهناك مقابل لتحمل هذه المخاطرة يتمثل في الفائدة.

ثانيا: العناصر المحددة لمنح القروض البنكية

يعتمد الائتمان على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منح الائتمان وهناك عوامل يمكن السيطرة عليها وأخرى لا يمكن السيطرة عليها، حيث تلعب الإدارة العليا دور في وضع خطة استراتيجية تحدد فيها السياسة الاقراضية للبنك، وتختلف إدارة القروض من بنك إلى آخر وفقا للأهداف ومجال تخصص البنك وحجم رأس ماله والبيئة المحيطة به بالإضافة إلى حجم البنك، مكونات الأصول والخصوم، الربحية، سمعة البنك وغيرها من العناصر ويمكن تقسيم العوامل والعناصر التي تحدد طبيعة السياسة الاقراضية وهي:

[1]-فاروق فخاري، محاولة تطبيق نموذج تحليل الانحدار اللوجستي للتحكم في تعثر الائتمان البنكي-دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019، ص4.

المجموعة الأولى: العوامل الخاصة بالبنك

- المركز الائتماني للبنك.
- السياسة الائتمانية للبنك والهيكل الاقتصادي وسياسة البنك وأنواع القروض المطلوبة.
- مستوى اتخاذ القرار في منح القروض والتسهيلات المصرفية والتوسع في استخدام التكنولوجيا.
- تكاليف منح القروض والمصاريف الإدارية الأخرى والجدوى الاقتصادية من منح القروض.
- معايير منح التسهيلات الائتمانية، شروط وإجراءات وخطوات الحصول على التسهيلات الائتمانية.

المجموعة الثانية: العوامل الخارجية

- التعليمات والتشريعات القانونية والأنظمة والشروط الصادرة عن البنك المركزي.
- العوامل الاقتصادية من رواج وكساد وأزمات اقتصادية.
- العوامل السياسية وأهمها الاستقرار السياسي.

المجموعة الثالثة: العوامل الخاصة بالعملاء

- حداثة عمل الشركة أو العميل.
- طبيعة العملاء وعدم توفر البيانات عن نشاط العميل.
- درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب العميل.

– تحديد أهلية المقترض وكفاءة أعماله وملاءته المالية وتمثيله لجهته.

– مدى الالتزام بمعايير القطاع الذي ينتمي إليه والسمعة الائتمانية للمقترض.[1]

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية وأهميتها

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات استقطابا من طرف البنوك التجارية، نظرا للعائد الناتج عنها، إذ يمكن تصنيف هذه القروض بناءا لعدة معايير والقروض البنكية من العوامل الهامة لخلق الاعتماد والتي تنتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

أولا: أنواع القروض البنكية

إن تعدد العمليات المصرفية وتعقدها أدى إلى ظهور العديد من القروض البنكية التي يمكن تقسيمها على الشكل الآتي:

1-قروض حسب الآجال: ويقسم هذا النوع من القروض إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي:

1-1-قروض قصيرة الأجل: وهي التي تكون مدتها عادة أقل من سنة والتي تستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمنشآت مثل شراء المواد الخام وسداد النفقات المختلفة وعادة هذا النوع من القروض يكون أقل مخاطرة من القروض الأخرى، ويرجع هذا إلى صغر المبلغ الممنوح فيه.

1-2-قروض متوسطة الأجل: ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع، وقد تمنح لتمويل العمليات الرأسمالية كتطوير الإنتاج أو التوسيع أو إجراء تعديلات...الخ.

[1]– دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص194، 196.

1-3-قروض طويلة الأجل: بخلاف النوعين السابقين، فان مدة هذا القرض تفوق الخمس سنوات ومنه يمنح للمشروعات التي تتطلب أموالا ضخمة مثل: المشروعات العقارية وبناء المصانع واستصلاح الأراضي وغيرها من المشروعات الأخرى.

2-معيار الغرض من القرض: ينقسم هذا المعيار إلى

2-1-القرض الاستثماري: هو ذلك القرض الموجه إلى تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترة طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل إنتاج ومعداته، وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية.

2-2-القرض التجاري: البنوك التجارية تمنح هذا النوع من القروض بهدف تمويل النشاط الجاري لمجموعة التجار من أجل مساعدتهم في شراء مجموعة السلع بغرض الاتجار فيه، ويدخل تحت هذا النوع القروض الممنوحة مقابل إيداع أوراق تجارية عند البنك.

2-3-القرض الاستهلاكي: هو القرض الذي يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية، مثل شراء سيارة أو تجهيزات كهر ومنزلية أو لتمويل احتياجات أخرى غير محددة

3-معيار القرض وفقا للشخص المقترض: ينقسم هذا المعيار إلى:

3-1-قرض مصرفي خاص: هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين مثل: الشركات.

3-2-قرض مصرفي عام: هو القرض الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية).

4-معيار القرض وفقا للضمان المقدم: ينقسم بدوره إلى قرض مصرفي مضمون وغير مضمون.

4-1-قرض بدون ضمان: يقوم البنك بإعطاء هذا النوع من القروض لشريحة من العملاء اعتمادا على مركزهم المالي أو سمعتهم المالية أو لكسب عملاء جيدين إلا أنه في أي حال من الأحوال يجب عدم التوسع في هذا النوع ن القروض إذا كان بمبالغ كبيرة. [1]

4-2-القرض بضمان: بعد التأكد من سمعة العميل المالية على أنها جيدة وكذلك دراسة مصادر دخل العميل ومركزه المالي، والتأكد من قوته وسلامته، يطلب البنك من العميل ضمانا تكميليا لأن الغالبية العظمى من القروض تكون مصحوبة بضمانات، ويطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية، لأنها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة أصلا وليس بديلا عنه.[2]

5-الخصم التجاري: هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا لحاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.

ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن، يسمى سعر الخصم.

6-الكفالات أو خطابات الضمان: هو صك يتعهد بموجبه البنك المصدر بأن يدفع إلى المستفيد مبلغا معينا لحساب طرف ثالث لقاء غرض معين وخلال وقت محدد، تعد خطابات الضمان من التسهيلات المصرفية غير النقدية وهي تمثل التزاما على

---

[1]- صديق توفيق نصار، العوامل المحددة لقرارات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة –دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2005، ص41.

[2]- ارشيد عبد المعطي محفوظ جودة، إدارة الائتمان، دار وائل، عمان، 1999، ص21.

البنك، مما يتطلب رسم سياسة توفق بين الربح والأمان وتظهر هذه الالتزامات في الميزانية في الحسابات النظامية المتقابلة، وتصبح عبء عندما يخل المكفول بشروط الكفالة في حالة خطاب الضمان عندها يصبح خطاب الضمان التزام حقيقي، وخطابات الضمان تضمن حق تنفيد الأعمال والتجهيزات وقد يستدعي الأمر دفع ثمن التجهيزات أو العقود مقدما أو جزء منها وهنا لابد من خطاب ضمان لحسن الإنجاز وتأمين مصالح الأفراد وتحصل البنوك على عمولات لقاء إصدار هذه الضمانات وفي حالة إعسار العميل تقوم البنوك بالوفاء بقيمة الضمانات ولذلك فإن وظيفتها أساسية في التعاملات الاقتصادية والتجارية وهي على أنواع قد تكون خطابات الضمان للمناقصات أو خطابات الضمان للجمارك أو خطابات ضمان كفالات ممارسة المهنة لضمان المصلحة العامة.

7-**الاعتمادات المستندية:** هو تعهد من البنك لبائع البضاعة أو منفذ الخدمة بدفع مبلغ معين من المال شريطة تقديم البائع أو منفذ الخدمة مستندات معينة توضح شحن البضاعة أو حسن تنفيذ الخدمة ضمن فترة زمنية محددة، بمعنى آخر إنه تعهد بنكي مشروط بالدفع، حيث يقوم البنك مصدر الاعتماد بالتعهد أو الالتزام إلى المستفيد أو المصدر للبضاعة أو منفذ الخدمة بالدفع بناءا على طلب العميل فاتح الاعتماد أو المستورد وعند تقديم المستندات المتفق عليها كالفاتورة التجارية، وثيقة الشحن، شهادة المنشأ، شهادة معاينة وقوائم التعبئة وغيرها من المستندات، وعليه فإن دور الاعتماد هو تلك الترتيبات التي تتخذها البنوك لتسوية العمليات التجارية الدولية ويقدم صيغة من الضمان للفقراء المعنيين ويؤمن دفع القيمة للمصدرين شريطة مطابقة شروط ونصوص الاعتماد، وهو وسيلة دفع مرتبطة على أساس التعامل بالمستندات فقط.[1]

[1]- دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 209، 210.

ثانيا: أهمية القروض البنكية

يعد الاقتراض البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، وتظهر أهمية القروض البنكية في النقاط التالية: [1]

- تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته، ولهذا فإن البنوك تولي القروض البنكية عناية خاصة.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات.
- للقروض دور هام في تمويل حاجة الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة وأحيانا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها.

بالإضافة إلى هذا يعمل القرض البنكي على: [2]

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود، الوعد بالوفاء.
- القرض البنكي يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.
- القرض البنكي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة وذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض.
- يساعد القرض البنكي على الادخار ويحد من الاستهلاك وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.

[1]- نورة زبيري، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان-دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص5.
[2]- بريكي نوارة، مساهمة البنوك في منح القروض والاستثمار، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة مسيلة، 2003، ص 26، 27.

المطلب الثالث: الإجراءات العملية لمنح القروض البنكية

تمر عملية منح القروض في البنك بمراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-**البحث عن الفرص وجذب العملاء:** وجب على البنك أن لا يقوم بانتظار العملاء حتى يتقدمون له أو الذين يدعوهم عن طريق وسائل الدعاية والإشهار من أجل التعامل معه بل لابد عليه أن بحث عن الفرص عن طريق الدراسات الميدانية والمكتبية والتقرب من العملاء ومعرفة مختلف احتياجاتهم ويظهر هنا دور التسويق المصرفي في الترويج لذلك بهدف زيادة الحصة التسويقية للبنك.[1]

2-**دراسة طلبات القرض:** يقوم العميل بتعبئة طلب القرض وفقا للشكل المنجز من قبل البنك، فإنه يتولى تقديمه إلى قسم القرض بهدف إجراء الدراسة عليه، وخصوصا من حيث الهدف من القرض ومدته وجدول التسديد، ويمكن أن يتطلب الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل من أجل الوقوف على الجوانب التي قد لا يوضحها طلب القرض أو ممكن القيام بزيارات ميدانية من قبل موظفي البنك إلى مقر العميل طالب القرض.

3-**التحليل الائتماني للقرض:** بمعنى جمع البيانات المتحصل عليها من جهات مختلفة لمعرفة القدرة الائتمانية للعميل والتي تظهر من خلال سمعته وقدرته على السداد عند الآجال المحددة والتي يعرفها البنك من معاملات العميل السابقة مع بنوك أخرى وكذا استعمال التحليل المالي لمعرفة الحالة المالية بالإضافة إلى دراسة تأثير الظروف الاقتصادية في قدرة العميل على السداد.[2]

---

[1]- رامي هاشم الشنباري، التحليل الائتماني ودوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فلسطين، 2006، ص112.

[2]- حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان–دراسة حالة: البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، 2011، ص77.

4-**الاستفسار عن مقدم الطلب:** يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب القرض إما من الأقسام الداخلية في البنك أو من خلال عقد اجتماعات مع العميل أو من خلال البنك المركزي والبنوك الأخرى.

5-**التفاوض مع المقترض:** يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد وذلك بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب القرض والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض، طريقة سداد الائتمان، كيفية صرفه، سعر الفائدة، الضمانات التي يحتاجها البنك، وغير ذلك من الشروط.

6-**طلب الضمان التكميلي:** في هذا الإجراء يطلب البنك من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات التي يحتاجها البنك، سعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط.

7-**اتخاذ القرار:** تنتهي عملية مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو رفضه، وفي حالة القبول يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي تتضمن البيانات الأساسية على المؤسسة الطالبة للاقتراض على المديونية لدى الجهاز البنكي وموقفها الضريبي ونوع القرض ومدته.

8-**صرف قيمة القرض (كله أو بعضه):** بعد توقيع عقد الائتمان بين البنك والعميل مقدم طلب القرض، يقوم البنك بوضع قيمة القرض تحت تصرف العميل كلية، حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ أو جزء منه

9-**سداد القرض ومتابعته:** وهي المرحلة الأخيرة وتعتبر أهم مرحلة للتأكد من تطورات حالة العميل الائتمانية من كافة عواملها خطوة بخطوة، خاصة جانب سمعة العميل،

مركز العميل المالي، والمقدرة على سداد الالتزامات، سياسات إدارة النشاط وقوفا على مدى المخاطرة بنجاح وفعالية.[1]

المطلب الرابع: التحليل المالي للقروض الاستثمارية وتقييم خطر منح القرض

تتنوع المراحل والوسائل المستخدمة في التحليل المالي بحيث يكون بإمكان المحلل المالي اختيار ما يتلاءم مع التحليل القائم به وكذلك نوعية وطبيعة الدراسات، بغض النظر سواء كان الغرض من التحليل استعمال هذه المراحل والوسائل لتقييم الوضع المالي أو لتشخيص الماضي أو للقيام بدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات اللازمة.

أولا: التحليل المالي للقروض الاستثمارية

إن قيام البنك بتمويل الاستثمارات يعني القيام بتجميد أمواله لمدة طويلة يتحمل فيها مخاطر تختلف من حيث طبيعتها عن تلك المخاطر المتعلقة بتمويل دورة الاستغلال، وتماشيا مع هذه الاعتبارات، فإن الدراسة المالية المعمقة التي يقوم بها البنك عند منحه قروض تمويل دورة الاستثمار تركز على تحليل عناصر الميزانية المالية التي لها بعدا زمنيا طويلا، ويركز في هذا المجال على دراسة المؤشرات المالية التالية:

1-**نسبة تمويل الأصول بالديون:** تبين نسبة التمويل الخارجي (القروض بأنواعها) في تمويل الأصول، ويفضل البنك أن تكون هذه النسبة معتدلة لأن زيادة المديونية تقلل من هامش الأمان لديه وبالتالي تعرض أمواله للخسارة في حالة التصفية، وبالإضافة إلى ارتفاع هذه النسبة قد يقلل من إمكانية الاقتراض بالنسبة للمؤسسة، وهو ما يجعل من نسبة التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يعتمدها البنك إذ يعكس بدرجة أولى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها دون اللجوء إلى الأطراف الخارجية ورغبتها في تحمل مخاطر أكبر.

[1]- رامي هاشم الشنباري، مرجع سبق ذكره، ص 112.

2-**نسبة المديونية:** يهتم البنك في حالة التمويل الطويل الأجل بمعرفة مدى قدرة الأموال الخاصة للمؤسسة على تغطية الديون المتوسطة والطويلة الأجل، ويتم قياس هذا المؤشر بواسطة نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل بما فيها القروض محل الدراسة، وهو ما سيعطي البنك فكرة عن مساهمة أصحاب المؤسسة في تمويل نشاطاتهم وعن مدى اهتمامهم بنجاح المؤسسة.

3-**نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة:** يسعى البنك من خلال استخدامه لهذا المؤشر إلى معرفة عدد السنوات من التمويل الذاتي اللازمة لتغطية المديونية المتوسطة والطويلة الأجل، ويظهر جليا أن هذه النسبة ترتبط ارتباطا كبيرا بحجم الأرباح التي تحققها المؤسسة، إذ أن كبر حجم الأرباح المحقق سيجعل من عدد السنوات اللازمة لتغطية المديونية الآجلة قصيرة، ومن وجهة نظر البنك، وكلما كانت هذه النسبة قليلة زادت ثقته في المؤسسة ويضمن أن تكون أمواله في أمان من مخاطر عدم التسديد.[1]

4-**مؤشر نصيب المصاريف المالية من النتائج:** يقيس هذا المؤشر نسبة المصاريف المالية إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال ويوضح الجزء الذي تحتله المصاريف المالية (الفوائد المدفوعة عن القروض) من النتائج التي تحققها هذه المؤسسة، وفي الحقيقة كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما تعكس وتعبر عن الوضعية الإيجابية للمؤسسة.

5-**مؤشر القدرة على التسديد:** يبين هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على تمويل ديونها من خلال قدرة التمويل الذاتي (قدرة التمويل الذاتي=النتيجة غير الموزعة + الإهتلاكات والمؤونات)، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة قدرة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة. من خلال تطرقنا في هذا المبحث لكيفية الدراسة التي يقوم بها البنك في عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات.

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 152.

ثانيا: تقييم خطر منح القرض

يسعى البنك من خلال الدراسات المعمقة للمؤسسة التي تطلب التمويل إلى تقدير وتقييم نوعية ومستوى الخطر الذي يمكن أن يصاحب عملية منح القروض، وقياس تأثيره على عملية السداد الطبيعي للقرض في آجال الاستحقاق المحددة.

1-مخاطر القروض البنكية: تعرف المخاطر البنكية أو المصرفية بأنها احتمالية التعرض لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها من قبل البنك، مما يؤدي إلى تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى الأنواع التالية: [1]

1-1-الخطر الشخصي: يخضع الخطر الشخصي لتلك العناصر المتعلقة بالمؤسسة نفسها، أي يرتبط هذا النوع من الخطر بالوضعية المالية للمؤسسة وكفاءة المسيرين فيها ويكون هذا الخطر كبيرا في حالة منح البنك قروض للمؤسسة تتميز بنقص الموارد المالية أو نقص رأس المال العامل اللازم لممارسة نشاطها بصفة جيدة، أو تتميز بتقادم تجهيزات الإنتاج، مما سيؤثر سلبا على نتائجها، أو أنها تتميز بارتفاع سعر تكلفة منتجاتها أو عدم جودتها، كما يتعلق ظهور هذا الخطر بكفاءة المسيرين حيث أن عدم فعالية وكفاءة التسيير تعني وجود مشاكل.

1-2-الخطر القطاعي: يتعلق الخطر القطاعي أو بما يسمى بالخطر المهني بذلك القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، ويتمثل هذا الخطر في تلك التغيرات المفاجئة على مستوى الشروط الطبيعية لسيرورة النشاط العادي للمؤسسة، نتيجة أسباب معينة (نقص المواد الأولية، انخفاض مستويات الأسعار، تغير في سلوك المستهلك...)، فمثل هذه المتغيرات يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء العام للمؤسسة وعلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك في آجال استحقاقها.

[1]-علي محبوب، استخدام الهندسة المالية للحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021، ص52.

1-3-الخطر العام: يرتبط ظهور الخطر العام بتلك الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، حيث تؤثر هذه الأوضاع على الوضعية المالية للمؤسسة وهو ما يرهن قدرتها على تسديد قروضها في آجال استحقاقها.

وهناك من يصنف المخاطر المصرفية إلى أنواع أخرى يمكن أن تؤثر على عملية استرجاع البنك لأمواله، وهذه المخاطر هي كالتالي: [1]

- خطر عدم التسديد: ويتعلق بعدم قدرة المؤسسة على التسديد بعد انقضاء كل السبل والإجراءات المتعلقة باسترداد القرض مع فوائده.
- خطر التجميد: ويتعلق بعدم قدرة المؤسسة على التسديد بعد انقضاء كل السبل والإجراءات المتعلقة باسترداد القرض مع فوائده.
- خطر تغير سعر الفائدة: ويتعلق بالتطورات الحاصلة على مستوى سعر الفائدة.
- خطر تغير سعر الصرف: ويتعلق بخطر تغير سعر العمة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية.

ثالثا: سياسة الإقراض البنكي

إن ضخامة حجم الاستثمار في القروض، وصعوبة التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق والاتجاه نحو قروض طويلة الأجل تظل أموال البنك مغرقة فيها حتى يحل أجلها يقتضي الأمر ضرورة وضع سياسات مكتوبة للإقراض تضمن سلامة الأموال المستثمرة، كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض، وتساهم سياسات الإقراض في جذب قدر ملائم من القروض، وأن لا يترتب عليها انخفاض في مستوى السيولة يكون من شأنه إضعاف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.

[1] -Eric Mounchon, Analyse bancaire de l'entreprise, 4 éditions, Economica, France, 1994, p115.

وعادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للإقراض بمسائل هامة مثل حجم الأموال المتاحة للإقراض، والتشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض، والمستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار الإقراض، وشروط التعاقد، ومتابعة القروض والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض، وفيما يلي مفهوم السياسة الإقراضية ومكوناتها.

1-تعريف السياسة الإقراضية: يمكن تعريف السياسة الإقراضية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القرض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.[1]

وتعرف أيضا على أنها مجموع المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تقتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض ويسترشد بها متخذو القرارات عند وضع برامج وإجراءات الإقراض ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبيات وبعد اتخاذ القرارات بشأنها.[2]

ويتم تعريف السياسة الإقراضية أيضا بأنها الإطار العام الذي يتضمن جملة من الاتجاهات والمعايير والأسس الإرشادية التي ترتكز عليها الإدارة المصرفية وإدارة الائتمان بشكل خاص بما يحقق الأغراض الآتية:

- ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة.

- توفير عامل الثقة لدى الموظفين وبالتالي تجاوز أي حالة من حالات التردد والخوف من الوقوع في أخطاء.

(1) -عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص119.
(2)- منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

- سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا.

- تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المالي والنقدي.

2-**مكونات سياسة الإقراض:** يمكن تلخيص مكونات ومحتويات سياسة الإقراض فيما يلي:

2-1-**الالتزام بالتشريعات القانونية:** ينبغي للسياسة الإقراضية المنتهجة من قبل البنك أن تتفق وتتماشى مع التشريعات التي تنظم النشاط المصرفي، وتلك التي تتعلق بأسعار الفائدة المرجعية، والحد الأدنى للإقراض ونوعية النشاطات الاقتصادية الواجب تمويلها.

2-2-**حجم الأموال المتاحة للإقراض:** عادة ما يحدد في سياسة الإقراض القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة، يرتفع وينخفض من خلالها حجم الاستثمار في القروض، وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد أي تحديد حجم إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل، وكذا إجمالي القروض التي يمنحها للعميل الواحد.

2-3-تشكيلة القروض: يترتب على تنويع الاستثمارات تخفيض المخاطر، دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد، وفي هذا الصدد توضع العديد من الاستراتيجيات فعلى سبيل المثال هناك التنويع وفق تاريخ الاستحقاق، حيث توجد القروض قصيرة وطويلة الأجل، والتنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض، والتنويع وفق قطاعات النشاط، وأخيرا هناك التنويع على أساس طبيعة نشاط العميل.

2-4-مستويات اتخاذ القرار: توضح السياسة الإقراضية السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسئولة عن اتخاذ القرار المتعلق بمنح القرض أو عدم الموافقة عليه حيث

من الضروري تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم الضياع للوقت في البحث في كافة القروض، إذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين يمكن أن يتخذ قرار على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القرض.

2-5-تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك: تحدد السياسة الإقراضية للبنك نوع الضمانات الواجب قبولها للتغطية والحد من المخاطر التي تلازم عمليات الإقراض، وعادة تختلف الضمانات من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق.

2-6-مجالات الإقراض المسموح بها أو غير المسموح بها: تعمل السلطات النقدية على تحديد نوع القروض المسموح بها وذلك عن طريق معرفة مصير تلك القروض إلى أين تذهب وما الغرض الذي اقترضت من أجله، إذ هناك قروض غير مرغوب بها، فإذا توافقت مع النظام العام فهي مسموحة أما إذا كانت لغاية خطيرة مثل تمويل الإرهاب، صناعة الأسلحة أو في مجالات صناعية يحتمل تعرضها لأزمة أو مجال تجارة المشروبات الكحولية أو السجائر فهي غير مسموح بها.[1]

2-7-تحديد مستندات القرض: قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلبه القرض ويمكن إجمال هذه المستندات في:

- طلب الحصول على القرض معبأ من قبل العميل وموقع عليه.
- بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد والقوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة للمؤسسات وغالبا ما يتم طلب القوائم المالية لآخر ثلاث سنوات.
- بيان بالقروض السابقة التي منحت للعميل طاب القرض من قبل.
- مستندات ملكية الضمانات المقدمة من العميل للبنك.

[1]- رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، ط1، دار الفكر، الأردن، 2002، ص 220، 222.

تحديد إجراءات متابعة القروض:

من الاعتبارات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسة الاقراضية تحديد مجموعة الشروط القانونية والمالية التي تؤهل المؤسسات للاستفادة من خدمة البنوك في مجال منح القروض، لذلك تحدد بعض المعايير كمعايير الهيكل المالي وغيرها والتي يستند عليها عند الدراسة لملفات المؤسسات التي تطلب الحصول على التمويل.[1]

3-العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية: تتعدد العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية للبنك ومن أهم هذه العناصر نذكر ما يلي:

3-1-**رأس مال البنك:** تتأثر السياسة برأس مال البنك لسببين مهمين هما:

يستخدم البنك رأس المال واحتياطاته كحاجز واقي يمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وعليه كلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر.

رأس المال له دور نفسي لدى كل من المودعين والمقترضين، لاعتقاد كل منهما وجود أموال كافية لدى البنك.

3-2-**الربحية:** في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

3-3-**سياسة البنك المركزي:** البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي.

[1]- منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

3-4-**حاجات المنطقة:** قد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك بمثابة الحافز بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.

3-5-**موقع البنك:** حيث يحدد موقع البنك بدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

3-6-**الظروف الاقتصادية العامة:** تؤثر هذه الظروف مباشرة على نشاط الإقراض في البنوك، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنك مثال حالة التضخم.

3-7-**عامل الخبرة والمنافسة:** يلعب عامل الخبرة والمنافسة دور كبير في ضمان الحصول على أفضل العملاء للبنك كما تجنبه الوقوع في الأخطار الكبيرة، وذلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء.

3-8-**استقرار الودائع:** البنك الذي يواجه تقلبا استثنائيا في حجم الودائع يضطر لإتباع سياسة مالية منخفضة لتغطية هذه التغيرات.[1]

4-مبادئ سياسة الإقراض:

تعمل المصارف إلى الوصول إلى تحقيق نقطتين أساسيين هما: الربحية ومتطلبات السيولة، لأن إدارة المصارف لا تستطيع استثمار كل أموالها في تقديم التسهيلات والمنح والمساعدات الائتمانية لأنها لا تحقق متطلبات السيولة وتحقق الربحية، وفي جانب آخر لا يمكنها الاحتفاظ بالأموال دون إقراضها، لأنها لا تحقق مبدأ الربحية وتحقق متطلبات السيولة

[1]- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 494.

لذلك فإن إدارة المصارف تسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الإقراضية والمتمثلة في:

4-1-مبدأ الربحية: تقوم المصارف على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها وتحقيق الأرباح بالنسبة للبنك يعني أن إيراداته أكبر من تكاليفه.

تشمل الإيرادات ما يلي:

- الفوائد الدائنة: وهي مجموع التسهيلات الائتمانية.
- العمولات الدائنة: هي المقابل الذي تحصل عليه المصارف لقاء خدماتها للآخرين.
- فروقات العملة الأجنبية: هي الأرباح المحققة من شراء وبيع العمولات الأجنبية.
- إيرادات أخرى مثل: عوائد الاستثمار، العوائد المالية، عوائد متأتية من عملية خصم الكمبيالات...الخ.

التكاليف تتمثل في: الفوائد المدينة، العمولات المدينة، المصاريف الإدارية والعمومية.

4-2-مبدأ السيولة: نقصد بمبدأ السيولة مدى قابلية أي أصل للتحول إلى نقود بأقصى سرعة وبأقل خسارة وعلى مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين والاستجابة لطلبات الإقراض وتعتمد السيولة على عدة عوامل أهمها:

- مدى ثبات الودائع: أي لا يجوز للعميل سحب الودائع قبل موعد الاستحقاق.
- قصر مدة القروض البنكية الممنوحة: أي كلما كانت فترة القروض قصيرة كلما اطمأنت البنوك، لأن التغيرات والتقلبات تحدث في المدى البعيد أو القريب.

4-3-مبدأ الأمان: يعود ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، ويتم منح الائتمان للمقترض بالاعتماد على سمعة العميل التجارية، انتظام العميل في سداد الالتزامات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة وخبرة العاملين في المؤسسة المقترضة ومدى نجاح أعمالها وكذا مكانتها في السوق، إضافة إلى مركزها المالي وظروف عملها، أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي والخارجي لطالب القرض.

4-4-مبدأ الاستمرارية: أي ضمان البنك استمرارية نشاطه لتحقيق أهدافه.[1]

[1]-هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 23-24.

خلاصة الفصل:

تبين لنا أن دراسات الجدوى هي طريقة تستند إلى الواقع في المفاضلة بين الاختيارات المتاحة تبعا للمعايير المالية والاقتصادية الموضوعية، وهي عبارة عن سلسلة مترابطة ومتكاملة من الدراسات الواجب القيام بها قبل الاستثمار في مشروع معين، وتشكل بحث موسع لكافة جوانب وآثار الاستثمار سواء تم توجيه هذا البحث في خدمة المستثمر الخاص أو العام، وتعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأسس العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد والإدارة والمحاسبة وبحوث العمليات التي تستخدم في تجميع البيانات ودراستها وتحليلها بهدف تقييم المشروعات الاستثمارية.

وفي هذا الفصل تبين لنا أهمية تقييم المشروع الاستثماري إذ تشكل إحدى المراحل الهامة والأساسية في دورة المشروع الاستثماري، ونتيجة التقييم هي أساس اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع حيث في هذا الإطار تم دراسة أساليب تقييم المشروعات في الحالتين معا في حالة التأكد وعدم وجود الخطر وحالة ظروف المخاطرة وعدم التأكد حيث لكل أسلوب من هذه الأساليب مزايا وعيوب وعلى المستثمر أو دارس المشروع الاستثماري استخدام الأسلوب الذي يتناسب مع الظروف المحيطة.

ونظرا لأهمية القروض البنكية واعتبارها كأحد أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية تم إدراجها في هذا الفصل كمبحث أخير حيث تم التطرق فيها إلى مفهومها والعناصر المحددة لها، أنواعها وأهميتها، إجراءات منح القروض البنكية، التحليل المالي للقروض الاستثمارية وتقييم خطر منح القرض.

الفصل الثالث

تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال عينة من البنوك بولاية المسيلة

تمهيد:

عمدت الجزائر إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض.

وكذلك المرسوم الرئاسي 11-03 المعدل لقانون النقد والقرض 10/90 وذلك بقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم من أجل منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح باحتلال مكانة مرموقة.

وفي هذا الفصل سيتم دراسة مجموعة من وكالات البنوك الموجودة على مستوى ولاية المسيلة من خلال معرفة دورها في تمويل المشاريع الاستثمارية حيث أن وكالات البنوك المعنية بالدراسة تتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الخليج الجزائر، القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة المسيلة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة ترمي للمشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى القروض التي تمنحها الوكالة وكيفية سيرها أما في المطلب الثالث دراسة ملف قرض استثماري.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة ويرجع الفضل في ذلك إلى السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين.

أولا: المؤسسة الأم

إن عملية إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأولى 1402هـ، الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي.

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70كم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطابعها الفلاحي والريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ترقية المجال الزراعي وتنمية الريف.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة عمومية تجارية اقتصادية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش،

أعطيت له وظيفة الاهتمام بالمجال الفلاحي وبعد مرور سنين تنوعت أنشطته حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6رئيسية و31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000عامل.[1]

لقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و668عالميا من أصل 4100 بنك نظرا لكثافة نشاطه ومستواه.

ثانيا: المؤسسة الفرعية وكالة المسيلة

أنشأت الوكالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 هذه المنطقة تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها على الزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصين في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

والجدول رقم 03 يوضح فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة كما يلي:

[1]- وثائق إدارية مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

الجدول رقم 03: فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

الرقم	الوكالات	الإطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	المجموع
01	سيدي عيسى	03	02	08	13
02	المسيلة	21	03	11	35
03	بوسعادة	02	05	12	19
04	عين الملح	03	01	07	11
05	حمام الضلعة	4	04	05	13
المجموع		33	15	43	91

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

1-أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كما أنه مكلف بعدة مهام وسنتطرق إليها بشيء من التفصيل.

1-1-أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تحتم البيئة الاقتصادية الجديدة التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية والمحلية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يساهم بدور أكثر ديناميكية وأكثر كفاءة في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم المركز التنافسي في إطار التقلبات الراهنة من جهة أخرى، وبالتالي أصبح شرطا على القائمين على البنك إعداد استراتيجية أكثر دقة لمجابهة العراقيل التي تفرضها البيئة المصرفية.

وجب على المسؤولين أمام كل هذه الأوضاع إعادة الرؤية في تقنيات التسيير وأساليب التنظيم التي يتبعها البنك، وكذلك العمل على ترقية خدماته المصرفية ومنتجاته من أجل الاستجابة للزبائن وإرضائهم. وفي هذا الإطار ذهب بنك الفلاحة والتنمية الريفية كالبنوك العمومية الأخرى إلى القيام نشاطات وأعمال متنوعة وعلى درجة كبيرة من الجودة بغرض

الوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية شاملة وكبيرة يتدخل في عملية تمويل كل العمليات الاقتصادية حيث وصلت ميزانيته حوالي 8.5 مليار دولار، وينشط بحوالي 30 % من التجارة الخارجية بالجزائر، ومن هذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين الأفراد والزبائن، من أجل تدعيم مكانته ضمن المناخ المصرفي.

والأهداف المخططة من طرف البنك ما يلي:

- تنويع وتوسعة مجال البنك.
- العمل على تحسين جودة ونوعية الخدمات.
- العمل على تحسين العلاقات مع الزبائن.
- العمل على الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تحقيق أقصى قدر من الربحية من خلال تطوير العمل المصرفي.

وبهدف القدرة على تحقيق تلك الأهداف سعى البنك لتهيئة القواعد للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتغيرات هامة وذلك بسبب انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة الأجنبية والمحلية، من خلال قيام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تكنولوجية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، مع بذل القائمون على البنك مجهودات كثيرة لتأهيل الموارد البشرية، وتطوير الاتصال خارج وداخل البنك، مع العمل على إدخال تغييرات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك متوافقة مع البيئة المصرفية الوطنية واحتياجات السوق.

وعمل البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن من خلال توفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والعمل من أجل الحصول على قدر كبير من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- القيام برفع حجم الموارد بأقل التكاليف.

- توسعة مهام البنك فيما يتعلق بالتعاملات.
- تسيير حازم لخزينة البنك بالعملة الصعبة والدينار.

1-2-مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: طبقا للقواعد والقوانين السارية في الجانب المصرفي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ملزم من خلال القيام بالأعمال الآتية: [1]

- العمل على معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
- القيام بفتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المساهمة في تجميع الادخارات.
- المشاركة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- العمل على تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- القيام بتطوير المواد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات القائمة.
- القيام بتنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار.
- العمل على تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- استغلال التطورات العالمية والاستفادة منها في مجال العمل المصرفي.

ومن خلال سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- تنمية القدرات في مجال تحليل المخاطر.

[1]- شيروف فضيلة، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية "دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر"، رسالة ماجستير في التسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري -قسنطينة، 2010، ص165.

- العمل على إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تعيين ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن أجل تعزيز المكانة التنافسية له والتوجه الاقتصادي الجديد وسياسة الدولة بصفة عامة، بإعداد مخطط استراتيجي تم تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ تضمنت أهم محاوره في:

- تسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- القيام بعصرنة البنك.
- مؤهلات العاملين.
- تطوير العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- تحسين وتصفية الوضعية المالية.

2-الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

هذا النظام يمثل كل من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد عمل كل وحدة في هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

- **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، ويعمل لتحقيق الربح في البنك.
- **نائب المدير:** هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

- **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر ووارد.

- **وظيفة التجارة الخارجية:** تعمل على تنفيذ عمليات التصدير والاستيراد من الجهة المالية، ويتضح دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في شكل تحويلات أو بيع وشراء أي في صورتها النقدية وشراء أو في شكل تحويلات، بالإضافة إلى وضع العمليات المحاسبية المرتبطة بالعملة الأجنبية التي من خلالها يتم تحويل الأعمال من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج بالعملة الصعبة.

- **وظيفة الصندوق:** تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة(البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية، ويضم كل من:

- فرق الشيك: يتولى هذه العملية الذي يقوم بعمليات الشيك ويسمى بالشباكي، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير مع افتراض طبعا وجود رصيد موجب للساحب.

- قسم التمويل: وهو تمويل مباشر يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر.

- **غرفة المقاصة:** في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

- **وظيفة الحسابات:** تعمل وتهتم بالشؤون الإدارية، معناه تتكفل بالنظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي مراقبة محاسبات البنك الموجودة داخل البنك من ميزانية التجهيز والتسيير.

- **وظيفة القرض:** هي من المصالح الأساسية في البنك، لأنها تقوم على دراسة طلبات القروض ومن خلال الدراسة التفصيلية والدقيقة والشاملة للمشروع تقدم القروض بأنواعها وأشكالها وهذا مقابل ضمانات يتم تعيينها من قبل المكلف بالدراسات على مبدأ الثقة والمركز المالي للزبون أي بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

- **وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

- تمثيل النائب أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- الإشراف على غلق الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسير حساباته.
- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجز ما لدينا لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي، والرهن العقاري بالاسم ولحساب البنك.
- متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.

- **وظيفة الاستغلال:** تسمى أيضا بمصلحة التقيد وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية وكذلك فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية.

- **وظيفة المراقبة والميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة غير مرتبطة بزمن متابعة

المصلحة في القرض والاعتماد والأجور والعمال بينما الميزانية فتقوم بتحضير الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

المطلب الثاني: القروض التي تمنحها الوكالة وكيفية سيرها

تمنح الوكالة مجموعة من القروض وتقوم بتسييرها وفق شروط ومبادئ سيتم دراستها بشيء من التفصيل.

أولا: القروض التي تمنحها الوكالة

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتراض من البنوك بصفة عامة ومن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالتها بصفة خاصة من أجل تمويل احتياجاتها، وتصنف القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى:

1- **قروض الاستغلال:** إن عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة أو غير مباشرة تخص التمويل اليومي للمؤسسة وهي تتعلق بالتموين والإنتاج، وتوزيع الخدمات والخبرات وهي تشمل:

- قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.
- الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.
- قروض الإمضاء.

2- **قروض الاستثمار:** يمول القروض المتوسطة والطويلة الأجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها اجتماعيا، النفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن والآلات، وتكون الشروط الخاصة بالقرض مكيفة مع قدرة المؤسسة على التسديد.

في حين تخضع المشاريع النوعية لاقتناء تجهيزات العمل، نقل البضائع لتمويلات متوسطة الأجل. كما يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل استثماراتهم.

3- **القروض الخارجية:** قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية مثل عملية التصدير والاستيراد لذا تلجأ إلى القروض الخارجية والتي تأخذ الأشكال التالية:

- قرض المشتري.
- قرض المورد.
- قروض مالية. [1]

ثانيا: سير عملية القرض

إن عملية القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف، من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، وحتى الاجتماعية.

وتمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

1- **مرحلة الاستقبال:** حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

- استلام الملف: حيث يتكون الملف مما يلي:

إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي.
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية).
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة.

- شهادة عمل أو شهادة أخرى.
- دراسة تقنية واقتصادية للمؤسسة.

أما إذا كان المقترض شخصا معنويا (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي.
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.
- عقد الملكية أو الايجار لمحل المؤسسة.
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب.
- مع ضرورة وجود 3 نسخ للملف حيث:
- نسخة للمكلفين بالقروض.
- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.
- نسخة للإدارة العامة.
- التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.
- تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.

2- **مرحلة الدراسة:** بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

- قائمة مكونة من فقرات: لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية...)
- دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج).

- تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه.
- تحديد قيمة القرض.
- إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.
- إذا كان المبلغ محصور ما بين 2500000 و50000000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.
- إذا كان أكبر تماما من 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة الملف حيث إذا كان:

- قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10000 دج.
- قرض قصير الأجل يدفع 200دج.[1]

3- مرحلة اتخاذ القرار:

- في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه.
- في حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي:
- الضمانات.
- رهن حاضر: قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري.
- رهن غير حاضر: بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد.
- الفاتورة.
- العتاد.

[1] - وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة.

- نسبة تمويل البنك: النسبة المالية التي يتدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة يتدخل بنسبة قليلة، وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70%[1]

المطلب الثالث: دراسة ملف قرض استثماري

تعتبر البنوك وسيط مالي متميز في تعبئة المدخرات من أصحاب الفائض المالي، وتوجيهها لأصحاب العجز المالي، فهي مجبرة على إتباع سياسة فعالة لجلب الودائع من الجمهور واستغلالها الأمثل في مختلف العمليات المالية، خاصة في عملية الإقراض، هذه الأخيرة تعتبر الأكثر أهمية نظرا للعائد الذي تحققه من خلال العمليات التمويلية الموجهة لمختلف مجالات الاستغلال، كما توجه العمليات أيضا للتمويل، وهذا ما يسمح بتطوير قدرات المؤسسة وتوسيع نشاطاتها وتحقيق عائد أكبر.

أولا: أنواع التمويلات التي تقدمها وكالة BADR

ككل وكالة بنكية وطنية اختلفت أساليب التمويل في الوكالة من قروض دورة الاستغلال إلى قروض دورة الاستثمار وقروض التجارة الخارجية، إلا أننا سنركز على قروض الاستغلال والاستثمار، وقبل التطرق إلى هذين القرضين نذكر أنه في القروض طويلة ومتوسطة الأجل، والقروض قصيرة الأجل يصنف كل منها إلى قروض كلاسيكية (عادية غير مدعمة) وقروض مدعمة، حيث تمتاز هذه الأخيرة بأنها مدعمة من طرف الدولة وتمنح وفق شروط:

-تمنح لفئة البطالين.

وتمثل نسبة منح البنك لهذا الصنف من القروض 80% من إجمالي التمويل مقارنة ب 20% من القروض الكلاسيكية، ويهدف هذا الصنف من التمويل إلى خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

1-قروض الاستغلال أو القروض قصيرة الأجل:

وهي القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال للمؤسسة المتكررة باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها: التخزين، التموين، الإنتاج، التوزيع، وتأخذ هذه النشاطات الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية باعتبارها مؤسسة وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض.

ومدة هذا القرض هي سنة، وقد دعمت الدولة هذا النوع من القروض وكان الهدف من تدعيمها هو تشجيع القطاع والإنتاج الفلاحي، حيث اختصت القروض المدعمة قصيرة الأجل في: تربية الدواجن (بيض+لحم)؛ شراء البذور.

وفيما يلي الجدول رقم 04 يوضح خصائص القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

الجدول رقم04: يمثل خصائص القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة

قروض قصيرة الأجل		
خصائص القرض	غير مدعمة	مدعمة
المبلغ	حسب الضمانات	حسب الضمانات
نسبة الفائدة	%5.50	00%
نسبة المساهمة الشخصية	/	/
الضمانات	تغطي مبلغ القرض	تغطي مبلغ القرض
المدة	عام	عام

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على وثائق داخلية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة.

2-قروض الاستثمار أو القروض طويلة الأجل:

تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها ومدتها وموضوعها، ولذلك فان هذه العمليات تتطلب أشكال وطرق أخرى للتمويل تتلاءم وهذه

المميزات العامة فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات مثلا فالأمر يتعلق بالتمويل متوسط الأجل أما إذا تعلق الأمر بتمويل العقارات فإننا بصدد تمويل طويل الأجل.

-القروض متوسطة الأجل: وتتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات وموضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات، أي التمويل الاستثماري اللاتشغيلي.

-القروض طويلة الأجل: تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، والقروض تفوق في الغالب 7 سنوات وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات والبنك يقوم بتمويل القروض الاستثمارية ضمن هذه الصيغة على شكلين، قروض كلاسيكية وقروض مدعمة حيث تتكون هذه الأخيرة من نوعين، النوع الأول يتمثل في الاعتماد الايجاري والثاني موجهة للبطالين في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ ووكالة تسيير القرض المصغرANGEM، ووكالة التامين عن البطالة CNAC.

ويتم توضيح خصائص القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة من خلال الجدول رقم 05.

الجدول رقم 05: يمثل خصائص القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة

خصائص القرض	القروض طويلة ومتوسطة الأجل		
	كلاسيكية	مدعمة	
		الاعتماد الايجاري	موجهة للبطالين
المبلغ	حسب الضمانات	حسب الضمانات	≤ 10000000
نسبة الفائدة	%5.50	%9	%0
الدورية	سداسية –ثلاثية	عام –سداسية	سداسية
الضمانات	تغطي المبلغ الكلي للقرض+رهن العتاد الممول	تغطي المبلغ الكلي للقرض+رهن العتاد الممول	رهن العتاد الممول
نسبة المساهمة الشخصية	10- 30%	%00	01- 02%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة.

ثانيا: تحليل التمويلات المقدمة من طرف وكالة BADR

أسفرت مختلف الجهود المبذولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لغرض تشجيع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن إقبال كبير من طرف المستثمرين على خدماته، لذا سيتم التعرض ضمن هذا المطلب إلى تقييم مجهودات هذا البنك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي عرض تطور تمويل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة للمؤسسات المصغرة خلال ثلاث سنوات في مجالات مختلفة والجدول رقم 06 يوضح ذلك.

الجدول رقم06: يمثل تطور تمويل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة للمؤسسات المصغرة خلال 3 سنوات **الوحدة 1000دج**

السنة	السنة الأولى			السنة الثانية			السنة الثالثة		
البيان	عدد القروض	مناصب الشغل	تكلفة الاستثمار	عدد القروض	مناصب الشغل	تكلفة الاستثمار	عدد القروض	مناصب الشغل	تكلفة الاستثمار
الخدمات	33	/	/	101	/	/	52	/	/
بناء وأشغال	3	/	/	1	/	/	3	/	/
الصناعة	2	/	/	4	/	/	5	/	/
الحرف	4	/	/	2	/	/	3	/	/
الفلاحة	2	/	/	3	/	/	4	/	/
الصيانة	0	/	/	0	/	/	0	/	/
السياحة	0	/	/	0	/	/	0	/	/
المجموع	44	132	137483	111	333	310165	67	210	105138
المتوسط		3	1041.53		3	931.42		3.13	500.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة.

من خلال الجدول نلاحظ أن تمويل البنك في حالة تذبذب حيث كانت نسبة التمويل خلال السنة الأولى تمثل87.24 %من إجمالي التمويل لثلاث سنوات ثم ارتفعت تدريجيا لـ 10.56% في السنة الثانية و2.19 % في السنة الثالثة كما نلاحظ خلال سنوات الدراسة ويمكن ملاحظة أن مجال التمويل للبنك يرتكز في المجال الخدمي حيث: تمثل نسبة74.17%من إجمالي التمويل بالنسبة للسنة الأولى و30.5430%في السنة الثانية، 95.27 %في السنة الثالثة كما أن متوسط مناصب الشغل في المؤسسات الممولة من طرف البنك هو تقريبا ثابت، ومتوسط تكلفة الاستثمار هو 1041.53، 931.42 500.65 على التوالي ويرجع سبب التناقص إلى زيادة عدد القروض اكبر من حجم التمويل لها إضافة إلى ذلك فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية اهتم كثيرا خلال السنوات الأخيرة بالمؤسسات حيث

أنه احتل الصدارة في تمويله لها حيث ساهم في تمويل ما يفوق 222 مشروع مصغر مست عدة نشاطات حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 33.33%والجدول التالي يمثل عدد القروض الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات خلال ثلاث سنوات.

الجدول رقم 07: يمثل عدد القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة للمؤسسات خلال ثلاث سنوات

الوحدة: 1000دج

البيان السنة	عدد الملفات المودعة	المشاريع المرفوضة	المشاريع بصدد الدراسة	المشاريع الممولة		
				الكلفة	القروض الممنوحة	عدد مناصب الشغل المتوفرة
السنة الأولى	48	04	00	137483	96238	132
السنة الثانية	116	05	00	310165	217116	111
السنة الثالثة	211	03	07	105138	73597	201

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة

من الجدول نقول أن نسبة تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر كبيرا حيث تقدر القروض الممنوحة 96238 خلال السنة الأولى مما ساهم في إنشاء 44 مؤسسة مصغرة توفر132 منصب شغل، أما في السنة الثانية قدرت القروض الممنوحة 217116 مما ساهم في إنشاء111 مؤسسة مصغرة توفر ما مقداره 111منصب شغل، وفي السنة الثالثة القروض الممنوحة قيمتها 73597 ساهمت في إنشاء67 مؤسسة و201 منصب شغل، كما نلاحظ أن القروض الممنوحة متذبذبة حيث حققت قيمة متزايدة في السنة الثانية بوتيرة أقل من تزايد عدد الملفات المودعة، وتناقص المشاريع بصدد الدراسة بسبب تخوف البنك في منح القروض أو بسبب صعوبة دراسة المشروع أو عدم وجود ضمانات كافية تغطي قيمة القرض، أو تخوف من عدم التسديد.

من الأكيد أن مجهود بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يتعلق بتشجيعه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ ارتفع خلال السنوات حجم المشاريع الممولة من طرف هذا الأخير، إ

لا أن هذا الارتفاع قدر بالضعيف مقارنة مع الأهداف المسطرة، بالإضافة إلى أن المحافظ المالية للبنوك تتضمن نسبة كبيرة من الذمم المشكوك في تسديدها والغير مسددة والذي يعود إلى الإفلاس الذي تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التهرب المقصود للزبائن من تسديد الديون.

ثالثا: دراسة حالة تمويل لمؤسسة صغيرة ومتوسطة من طرف الوكالة

وفيما يلي سيتم التعرف على المشروع من خلال عملية تقديمه.

تقديم المشروع: يتمثل نشاط المشروع في نقل البضائع على كل المسافات فقدرت تكلفته 8166323.35 دج، منها 163326.47 دج يتكفل بها صاحب المشروع و 2286570.54 دج بمثابة قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة أما ما قيمته 5716426.34 دج يأخذ شكل قرض بنكي مدته 96 شهرا حيث (مدة القرض 96 شهرا لـ (8سنوات) = مدة التأجيل 36 شهرا + مدة الاهتلاك 60 شهرا)، وتمثلت نسبة الفائدة للبنك بقيمة: 25.5% مدعمة بنسبة 100 % أي أن المقترض لا يتحمل أية فائدة دورية التسديد كل 3 أشهر.

والجدول رقم 08 يظهر نسب ومبلغ التمويل الثلاثي للمشروع كما يلي:

الجدول رقم08: نسب ومبلغ التمويل الثلاثي للمشروع

المساهمة الشخصية	%2	163326.74 دج
ANSEJ	%28	2286570.54 دج
قرض البنك	%70	5716426.34 دج
المجموع	%100	8166323.35 دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة.

قام المكلف بالدراسات على مستوى الوكالة البنكية بتسجيل طلب القرض، والتأكد من توفر جميع البيانات والمعلومات الضرورية التي تمكنه من إعداد تقرير دراسة طلب القرض المعني كون المؤسسة زبونا جديدا للبنك. إضافة إلى هذه المعلومات أرفقت المؤسسة مع طلبها جداول حسابات النتائج والميزانيات التقديرية لفترة 8 سنوات وكذلك بعض النسب التي قامت بحسابها وترى أنها معبرة عن وضعها المالي ثم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، لمعرفة درجة توازنها المالي من خلال حساب جملة من المؤشرات والنسب المالية.

- **إنجاز الميزانية المالية للمؤسسة خلال أربعة سنوات:** والجدول رقم 09 و10 يمثلان جانب الأصول وجانب الخصوم للميزانية المالية خلال أربعة سنوات.

الجدول رقم 09: يمثل جانب الأصول للميزانية المالية خلال أربعة سنوات الوحدة: 1000دج

الأصول	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى
	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ
استثمارات	6543058.68	4969794.01	3396529.34	1823264.67
النفقات الأولية	319458.68	239594.01	159729.34	79864.67
معدات الإنتاج	450000	400000	530000	300000
الأدوات المتداولة	5773600	4330200	2886800	1443400
معدات مكتب	00	00	00	00
تجهيزات الإعلام	00	00	00	00
تخطيطات	00	00	00	00
أخرى	00	00	00	00
مخزونات	00	00	00	00
مواد وتمويلات	/	/	/	/
الذمة المالية	2354934.53	4289347.62	6235496.56	8216134.24
الصندوق	706480.36	1286804.29	1870648.97	2464840.27
البنك	1648454.17	3002543.34	4364847.59	5751293.96
رسوم إيجار	00	00	00	00
مجموع الأصول	8897993.21	9259141.63	9632025.90	10039398.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة.

الجدول رقم 10: يمثل جانب الخصوم للميزانية المالية خلال أربعة سنوات

الوحدة: 1000دج

الخصوم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ
الأموال الخاصة	166326.47	166326.47	166326.47	166326.47
ديون استثمارات				
قروض مصرفية	5716426.34	5779307.03	5779307.03	5779307.03
قروض أخرى	2286570.54	2286570.54	2286570.28	2286570.28
حسابات مستحقة الدفع	/	/	/	/
ديون قصيرة الأجل	/	/	/	/
احتجاز الحساب	/	/	/	/
ديون التشغيل	/	/	/	/
النتيجة	731669.86	1029937.60	1402821.86	1810194.86
مجموع الخصوم	887993.21	9259141.63	9632025.90	10039398.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة.

-إنجاز وتحليل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة خلال أربع سنوات.

سيتم إنجاز الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول وجانب الخصوم خلال أربع سنوات من خلال الجدول رقم 11 و12 وكذلك القيام بعملية التحليل.

الجدول رقم 11: يمثل الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول

الأصول				
البيان	**السنة الأولى**	**السنة الثانية**	**السنة الثالثة**	**السنة الرابعة**
الأصول الثابتة	6549058.68	4969794.01	3396529.34	1823264.67
الأصول المتداولة	2354934.53	4289347.62	6235496.56	8216134.23
قيم الاستغلال	/	/	/	/
قيم قابلة للتحقيق	/	/	/	/
قيم جاهزة	2354934.53	4289347.62	6235496.56	8216134.23
المجموع	8897993.21	9259141.63	9632025.90	10039398.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة

الجدول رقم 12: الميزانية المختصرة لجانب الخصوم

الخصوم				
البيان	**السنة الأولى**	**السنة الثانية**	**السنة الثالثة**	**السنة الرابعة**
الأموال الدائمة	8897993.21	9259141.63	9632025.90	10039398.9
الأموال الخاصة	163326.47	163326.47	163326.47	163326.47
النتيجة	731669.86	1029937.60	1402821.86	1810194.86
الديون المالية قصيرة الأجل				
قروض مصرفية	5716426.34	5779307.03	5779307.03	5779307.03
قروض أخرى	54228657	228657.54	2286570.54	22865705.54
المجموع	8897993.21	9259141.63	9632025.90	10039398.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة

-سنقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المؤشرات والنسب التالية:

1-التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

الهدف من هذه المؤشرات رؤية مدى تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة وهذا الأخير متعلق بالمقابلة بين الاستخدامات والموارد للمؤسسة.

-من القانون رقم (1) يمكن حساب رأس المال العامل

-من القانون رقم (8) يمكن حساب احتياج رأس المال العامل

-من القانون رقم (11) يمكن حساب الخزينة

والجدول رقم 13 يوضح ذلك

الجدول رقم13: تطور مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة لأربعة سنوات

البيان / السنة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
رأس المال العامل	2348934.53	4289347.62	6235496.56	8216134.23
احتياج رأس المال العامل	0	0	0	0
الخزينة	2348934.53	4289347.62	6235496.56	8216134.23

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم14والجدول رقم 15

التعليق:

بالنسبة لرأس المال العامل: نلاحظ رأس مال العامل للمشروع موجب في كل السنوات، أي هناك فائض في الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة وهي الوضعية المستحبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأموال الثابتة، ويعتبر رأس المال العامل مؤشر من مؤشرات التوازن المالي، وتأثيره يظهر على الميزانية ومسار تأمين السيولة.

بالنسبة لاحتياج رأس المال: يعتبر رأس مال العامل الإجمالي على أنه رأس مال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأموال المتداولة ومن خلال هذا المشروع يظهر لنا احتياج رأس مال معدوم.

بالنسبة للخزينة: نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال أربعة سنوات وهذا ما يوضح لنا أن المؤسسة تواجه مشكل في وجود تكاليف إضافية مما يجعلها في هذه الحالة تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير.

2-التحليل بواسطة نسب السيولة:

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة، أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها، ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية:

2-1-نسبة سيولة الأصول: بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية: **الأصول المتداولة / مجموع الأصول = a**

-إذا كانت $A > 0.5$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وتبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية).

-إذا كانت $A < 0.5$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية).

2-2-نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير

وتحسب وفق القانون (16)

-إذا كانت $B>1$ معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

-إذا كانت B<1 المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.[1]

B= نسبة السيولة العامة

حساب نسب السيولة للمشروع خلال أربعة سنوات:

يتم حساب نسبة سيولة الأصول من السنة الأولى إلى السنة الرابعة كما هو مبين في الجدول رقم 14.

الجدول رقم14: يمثل تطور نسب السيولة للمشروع خلال أربعة سنوات:

البيان / السنة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
نسبة سيولة الأصول	0.26	0.46	0.64	0.81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 14

نسبة سيولة الأصول: بالنسبة للسنة الأولى والثانية نسبة سيولة الأصول أقل من 50% ويقصد به أن قيمة الأصول الثابتة أقل من قيمة الأصول المتداولة وهذا ما يبين فعالية نشاط الأصول المتداولة وتحقيقها لأرباح المشروع.

1-نسب التمويل: تعد هذه النسب مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام، ومن أهم هذه النسب:

1-1-نسبة التمويل الدائم: تحسب كما يلي:

تحسب وفق القانون رقم (13).

إذا كانت K=1 هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وحتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

[1]-مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، ط1، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص92.

K= نسبة التمويل الدائم

1-2-نسبة التمويل الخاص: تحسب كما يلي:

الأموال الخاصة / الأصول الثابتة = j

-إذا كانت j=1 هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون الطويلة الأجل إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة.

-إذا كانت j >1 المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى. وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.[1]

-حساب نسب التمويل لأربعة سنوات

ويتم ذلك من خلال حساب نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الخاص وهذا ما يتم توضيحه من خلال الجدول رقم 15.

الجدول رقم 15: يوضح تطور نسب التمويل للمؤسسة خلال أربعة سنوات

البيان / السنة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
التمويل الدائم	1.35	1.86	2.83	5.50
التمويل الخاص	0.02	0.03	0.04	0.08

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 14 والجدول رقم 15

التمويل الدائم: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من 1 وهي متزايدة من السنة الأولى حتى السنة الرابعة وهذا ما يبين أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

[1] -عطا الله علي الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص98.

التمويل الخاص: نلاحظ من خلال الجدول أن نسب التمويل الخاص خلال أربعة سنوات هي أقل من 1 وهي الحالة المثلى، وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

1-نسب المردودية: تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها ويمكن عرضها كما يلي:

1-1-المردودية الاقتصادية: وتحسب وفق القانون رقم (21)

تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي.[1]

1-2-المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة، وتحسب وفق القانون رقم (22) [2]

حساب نسب المردودية للمؤسسة خلال أربعة سنوات: يتم حساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية كما هو موضح في الجدول رقم 16.

الجدول رقم 16: يمثل تطور نسب المردودية للمؤسسة لأربعة سنوات:

البيان / السنة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
المردودية الاقتصادية	0.08	0.11	0.14	0.18
المردودية المالية	4.47	6.30	8.58	11.08

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 14 والجدول رقم 15

[1]- عطا الله علي الزبون، مرجع سبق ذكره، ص 99.
[2]- حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص 62.

المردودية الاقتصادية: من خلال الجدول نسبة المردودية الاقتصادية هي في تطور وارتفاع كل سنة وهذا ما يبين لنا فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

المردودية المالية: نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة المردودية المالية للمؤسسة في ارتفاع من سنة لأخرى وهذا ما يوضح لنا أن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة لأن نسبة المردودية المالية مرتفعة أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي.

قرار البنك:

إن نظر البنك لمؤشرات المؤسسة المالية فإنه سيقبل تمويل المشروع، وذلك لأن رأس مال العامل موجب خلال أربعة سنوات، وهذا ما يدل على وجود فائض في الأموال الدائمة وهي وضعية مستحبة ومن خلال نسبة السيولة العامة فهي أقل من 1 خلال أربعة سنوات وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة تمكنها من تمويل التزاماتها قصيرة الأجل وهي قادرة على الدفع وكذلك بالنسبة لنسبة المردودية المالية فهي في ارتفاع مستمر وهذا يدل على أن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة.

المبحث الثاني: دراسة حالة بنك الخليج وكالة المسيلة

يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك التجارية البارزة في الساحة النقدية بالجزائر وهذا لقيام البنك بديناميكية ونشاطا في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، وترتبط قوة ونجاح البنك في الاستثمار على تدريب موظفيه في أكثر التكنولوجيات تقدما.

سنعرض في هذا المبحث تعريف بنك الخليج الجزائر وذلك في المطلب الأول وكذلك السياسات التي يتبعها بنك الخليج وكالة المسيلة في منح القرض من خلال المطلب الثاني ودراسة حالة تمويل من طرف وكالة البنك في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف بنك الخليج الجزائر

أنشأ بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003بواسطة القانون الجزائري برأسمال قدره 10مليار دينار جزائري، هي ملك لثلاث بنوك ذات سمعة دولية مرموقة وهي بنك برقان (Burgan Bank) بقيمة 60%، وبنك تونس العالمي (Tunis International Bank) بنسبة 30% والبنك الأردني الكويتي (Jordan Kuwait Bank) بقيمة 10 %، وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة.

وبنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في مناخ اقتصادي وبنكي مليء بالتغيرات والتقلبات، وعلق البنك منذ نشأته مهامه الأساسية في المشاركة في النمو الاقتصادي للجزائر، بتقديم المنشآت والأفراد مجموعة واسعة ومتطورة من المنتجات والخدمات والحلول الأكثر نجاعة من حيث التنفيذ وكذلك السرعة.

لتلبية توقعات عملائه يوفر بنك الخليج الجزائر خدمات مصرفية تقليدية وخدمات مصرفية حديثة وتلك التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية.

ومنذ تأسيسه في السوق الجزائرية والبنك يستثمر في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي مكنته من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة.[1]

[1] ـ بنك الخليج الجزائر على الرابط www.agb-bank.com. consulter le15/02/2022 ;15 :30h

أولا: مهام وخدمات بنك الخليج الجزائر (AGB)

يقوم بنك الخليج الجزائر بمجموعة من المهام وتقديم خدمات متنوعة يمكن ذكرها كما يلي:

1-مهام بنك الخليج الجزائر (AGB):

وفقا للقوانين والقواعد يعد بنك الخليج الجزائر مكلف بالقيام بعدة مهام من بينها:

-القيام بمعالجة جميع الأعمال الخاصة بالقروض، الصندوق والصرف.

-العمل على فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.

-المساهمة في جميع المدخرات.

-زيادة استخدامات وموارد البنك من خلال ترقية عملية الادخار والاستثمار.

-التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار... وتقسيم السوق المصرفية.

في إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم البنك بما يلي:

-تطوير قدرات تحليل المخاطر.

-إعادة تنظيم وإدارة القروض.

-تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى مع تكلفة الموارد.

2-بعض الخدمات المصرفية المقدمة من طرف بنك الخليج

يقوم بنك الخليج بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة ويسعى دائما لتطويرها بما يواكب التغيرات السريعة الحاصلة وفيما يلي ذكر هذه الخدمات:

2-1-**البنك الالكتروني لبنك الخليج الجزائر (AGB ONLINE):** تسمح هذه الخدمة للزبون بالحصول على الراحة في تسيير حساباته، من خلال كبسة زر في الموقع الالكتروني يصبح الاطلاع على الحسابات ممكنا في أي وقت وفي أي مكان، وهي متاحة لجميع الزبائن بشتى أنواع حساباتهم المفتوحة لدى البنك، فيمكنهم متابعة حركة حساباتهم في أي

وقت وتحميل الكشف البنكي بشكل PDF أو EXCEL ويتيح البنك الالكتروني لبنك الخليج العديد من الخدمات منها:

-تحميل الوثائق اللازمة للعمليات مع البنك.

-تحويل الأموال من حساب إلى حساب آخر شرط أن لا يفوق مبلغ التحويل 200000دج.

-شحن بطاقة فيزا وماستر كارد المدفوعة مسبقا.

-طلب فتح خط قرض لعملية استراد.

-تأكيد طلب الفتح.

-طلب توطين فاتورة الشراء (الاستيراد).[1]

-تأكيد طلب التوطين.

-تغيير الرقم السري للدخول لبنك الخليج الجزائر.

2-2-البطاقات البنكية لبنك الخليج الجزائر: يوفر بنك الخليج الجزائر عدة أنواع من البطاقات البنكية وهي:

-**بطاقة (RIB):** هي بطاقة مغناطيسية تحمل كل المعلومات الشخصية لصاحبها بما في ذلك الصورة الشخصية، بالإضافة لرقم حسابه الخاص، ويمكن من خلالها سحب أي مبلغ من المال في الوكالة التابعة للزبون أو أي وكالة أخرى، طلب دفتر الشيكات، طلب الرصيد وكشف الحساب، وذلك بإظهارها لدى موظف البنك وطلب الخدمة المرغوب فيها، هدفها الأساسي هو التقليل من حمل الأوراق والوثائق الثبوتية (بطاقة بدلا من الشيك).

[1] - نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 62.

-**بطاقات (VISA AGB)**: من أجل التصرف في الأموال بكل حرية، يضع بنك الخليج مجموعة من البطاقات العالمية بين أيدي زبائنه من بينها: فيزا الكلاسيكية، فيزا الذهبية، فيزا المدفوعة مسبقا تسمح هذه البطاقات ب:

-إجراء عملية السحب في الخارج من أجهزة الصراف الآلي حسب رصيد الحساب بالعملة الصعبة بالنسبة لبطاقات فيزا الكلاسيكية والذهبية، وحسب المبلغ المتاح في البطاقة بالنسبة لبطاقات فيزا المدفوعة مسبقا.

-دفع المشتريات في الخارج لدى التجار المتعاقدين مع بطاقة فيزا حسب رصيد الحساب والمبلغ المتاح في البطاقة.

-دفع ثمن المشتريات على الانترنت.

-تعتبر بطاقات فيزا صالحة لمدة عامين، وصالحة للاستعمال في الخارج فقط.

-يعتبر الرقم السري للبطاقة رقما شخصيا، ولا يجوز إعطائه لأي كان حفاظا على الأموال من السرقة.

-**بطاقة فيزا بلاتينيوم (VISA Platinum)**: في إطار الاستمرار في سياسة الابتكار والتطوير، أطلق بنك الخليج الجزار ولأول مرة في الجزائر بطاقة فيزا بلاتينيوم وهي بطاقة دفع بالأورو آمنة لدفع المشتريات بالخارج من خلال أجهزة الدفع الإلكترونية الانترنت أو السحب من أجهزة الصراف الآلي في القارات الخمس.

فيزا بلاتينيوم هي بطاقة مرتبطة آليا بالحساب البنكي للعميل بعملة الأورو، يمكن استعمالها حسب الرصيد المتوفر في الحساب وحسب المبلغ المسموح به يوميا أو شهريا، وفي حالة ضياعها أو سرقتها ترسل بطاقة الطوارئ أو الإغاثة للعميل حتى لو كان في الخارج.

بالإضافة إلى ذلك يوفر بنك الخليج الجزائر بطاقة ماستر كارد، بطاقة ماستر كارد بلاتينيوم، البطاقة البنكية ساهلة.

2-3-جهاز الصراف الآلي: يضع بنك الخليج الجزائر في خدمة زبائنه أجهزة الصراف الآلي في جميع وكالته عبر التراب الوطني، وكذلك في مطار هواري بومدين الدولي، كما أن بطاقات السحب من أجهزة الصراف الآلي مقدمة مجانا.

2-4-الدفع الإلكتروني: بإمكان عملاء بنك خليج الجزائر القيام بالمشتريات من الانترنت بفضل البطاقة البنكية (CIB Sahla) لبنك الخليج الجزائر، وذلك بطلب رقم (PIN) من موظف البنك لاستخدامه في دفع المشتريات عن طريق الانترنت بالإضافة إلى الرقم (CVV) (Card Vérification Value) الذي يعتبر رقم أمان لعمليات الشراء عبر الانترنت، كما يضع البنك عبر موقعه بعض المواقع التي تعرض منتجاتها وخدماتها للبيع عبر الانترنت.

2-5-خدمة الهاتف المصرفي: يوفر بنك الخليج الجزائر خدمة الاتصال بالبنك طوال أيام الأسبوع ماعدا يوم الجمعة، بحيث يستطيع العميل الاتصال من أجل الاستعلام عن حساباته، الخدمة المتوفرة، وكل ما يتعلق بتعاملاته البنكية.

2-6-الرسائل القصيرة والالكترونية: يوفر بنك الخليج الجزائر خدمة الرسائل القصيرة والرسائل الإلكترونية لتزويد العملاء بكل المستجدات عن حساباتهم.[1]

-خدمة الرسائل القصيرة (Sms Banking): تسمح هذه الخدمة لجميع العملاء بمعرفة رصيد حساباتهم بأي لحظة من خلال إرسال رسالة قصيرة فارغة مجانية لرقم هاتفي معين.

-خدمة الرسائل القصيرة (Sms Push): تسمح هذه الخدمة للعميل باستقبال رسائل قصيرة في هاتفه النقال بكل حركة تحدث في حسابه الخاص (دفع، تحويل، سحب).

-خدمة الرسائل الإلكترونية (Mail Swift): تسمح هذه الخدمة باستقبال نسخة من الرسالة المرسلة أو المستقبلة في شبكة Swift عن وضعية العمليات التجارية الدولية

[1] - نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص63.

(استيراد أو تصدير) مثل فتح الاعتماد المستندي أو تعديله ودفع قيمة الاعتماد (فاتورة شراء) ...الخ.

ثانيا: التوجهات الاستراتيجية للبنك

تركز إستراتيجية البنك على خمسة مجالات: [1]

1- تحقيق إدارة الجودة الشاملة.

2-توسعة شبكة الوكالة.

3-توسعة عروض المنتجات والخدمات.

4-تحقيق إدارة الموارد البشرية.

5- العمل على نمو حصته السوقية وغزو السوق.

ثالثا: تقديم بنك الخليج الجزائر (AGB)وكالة المسيلة:

بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة هو بنك تجاري يلتزم بتقديم الخدمات المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها لمختلف الشركات والأفراد وتلبية توقعات الزبائن وهنا سيتم التطرق إليه بالتفصيل.

1-تعريف بنك الخليج الجزائر (AGB) وكالة المسيلة:

تم تأسيس وكالة بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة في 2015/4/07وتضم حاليا 08 موظفين وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها، وتعتبر وكالة المسيلة أول بنك أجنبي خاص في الولاية، يرأس وكالة المسيلة كأي

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر AGB.

مؤسسة أخرى مدير، يعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو يتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة.

2-الأهداف الاستراتيجية للبنك

يسعى بنك الخليج وكالة المسيلة لتحقيق جملة الأهداف التالية:

-جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن (فتح حسابات).

-تقديم أكثر للخدمات.

-تقديم العروض وخاصة القروض للزبائن (تجار، صناعيين، أعمال حرة، خواص).

-تنويع الخدمات البنكية (طرح البطاقات الخاصة بالعملة الصعبة).

-المساهمة في الاقتصاد الوطني.

-تشجيع المنتوج الوطني بدعم المستثمرين.

-منح قروض استهلاكية لشراء المنتوج الوطني.

3-الهيكل التنظيمي لبنك الخليج وكالة المسيلة

يتكون بنك الخليج وكالة المسيلة من مجموعة من الهياكل كل هيكل يقوم بمجموعة من المهام والأدوار يمكن ذكرها كما يلي:

-**مدير الوكالة (Directeur)**: وهو الممثل الرئيسي على مستوى الوكالة وهو الملزم عن توفير التنظيم التشغيلي والإداري للوكالة والعمل على تنميتها التجارية وكذلك الاهتمام الدائم بإدارة المخاطر والجودة، أيضا تحقيق الأغراض الإستراتيجية والمالية التي عينتها إدارة البنك، والسهر على ضمان الشفافية الاقتصادية للبنك وإدارة ميزانية الوكالة، بالإضافة السهر على المراقبة النظامية للحسابات في الوكالة ومراقبة سير العمليات الداخلية المرتبطة بالبنك، مع مهمة إدارة موظفي الوكالة والإشراف عليهم.

-**المسؤول التجاري (Responsable Commercial)**: تتمثل المهام الرئيسية للمسؤول التجاري في الإشراف على فريق المبيعات وتشجيعهم وتنشيطهم بهدف إعانته على تحقيق أغراض العمل الكمية والنوعية المرتبطة بالوكالة، و يشرف على ضمان إدارة محافظ العملاء وتسييرها مع تزويد العملاء بجميع المنتجات التي يوفرها البنك، واحترام القرارات الائتمانية وتطبيقها، ومتابعة فتح الحسابات والإشراف على الأعمال ذات الطبيعة الإدارية والإشراف على تحليل القروض والملفات للمؤسسات والأفراد، مع التنسيق مع المشرف الإداري بهدف ضمان صحة العمل وتطبيقه بشكل متوافق مع لوائح وتنظيمات العمل، زيادة إلى إعداد ضمانات لكل الإنتاج المسوق من طرف الوكالة للعملاء الخاصين بها، والعديد من المهام التي يقوم بها في مجال تحقيق إدارة المخاطر والجودة.

-**المراقب (CONTROLEUR)**: تتجلى مهمة المراقب الرئيسية في ضمان وفعالية المراقبة على كل العمليات التي تقوم بها الوكالة في إطار إدارة المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى عملية التحقق من العمل اليومي الجاري للزبائن للشباك والصندوق مع أفراد ومؤسسات، وأيضا المراقبة على العمليات والتدقيق في الحسابات ذات الطابع الإداري والقانوني، والقيام بالمراجعة الداخلية والمراقبة على الحسابات وسلامة المعلومات وتناسقها مع القوانين[1].

-**المشرف الإداري (Superviseur Administratif)**: أي المشرف العام على عامل الشباك وأمين الصندوق، والأعوان، بغية تحقيق أغراض الوكالة.

وكذلك من مهامه، تجهيز الخدمة للعملاء في مجال إدارة المخاطر وتحقيق الجودة والتأكد المتتابع من سير العمل في مناخ جد إيجابي يوفر تحقيق الأهداف، بالإضافة إلى أنه

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر AGB.

يشرف على تنفيذ العمليات المصرفية الجارية في الشباك للزبائن من الأفراد والمؤسسات، والعمل على معالجة شكاوى العملاء.

-**مستشار مبيعات "المؤسسات"(Conseiller Clientèle Commerciale)**: يمكن ذكر مهامه في أنه يقوم بإدارة المحفظة للمؤسسات وتقديم العمل من مجموعة المنتجات التي يقوم بإعدادها وكذلك إدارة حسابات العملاء من فتح وتغيير وغلق، طبقا للقرارات التنظيمية، والتحقق من تنفيذ كل العمليات الجارية اليومية لزبائن المؤسسة باهتمام خاص، وتسيير والضمان الاحتياطي والكفالات، وتسيير قروض الاستثمار وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية، والعمل على معالجة المعاملات مع الدول الأجنبية.

-**مستشار مبيعات العملاء "أفراد" (Conseille Clientèle De Particulier)**: مهمته تشبه مهمة مستشار مبيعات عملاء مؤسسات، ولكن لصالح الفرد وليس المؤسسة مثل تسيير حساب العميل من الفرد (فتح، غلق، تغيير) وتسيير عملية القرض الموجهة للفرد وجمع وتفسير سجلات القروض.

-**مندوب إداري (Délégué Au Back Office)**: توجد مجمعة من المهام الأساسية للمندوب الاداري تتمثل في توفير ضمان إجراء عمليات (Back Office) مع ضرورة احترام القوانين السارية في البنك مع مراعاة الجودة والدقة، وأيضا يعمل على المحافظة على ملفات العملاء وإدارة الحسابات وعملية التصريح بالشيكات غير المدفوعة وإدارة دفاتر الصكوك مع تجهيز العمليات على الفواتير والتحويلات والشيكات تبعا للإجراءات وتسيير السندات الأذنية وكل الأوراق التجارية.

-**أمين الصندوق (Caissier)**: وهو يتولى الصندوق والضمان بصفة دائمة وأعمال الصندوق مع الزبائن ودقة سيرها احتراما للإجراءات والممارسات المعمول بها في البنك ويسهر على ضمان تسوية الحسابات.

-**أمين الشباك (Guichetier Payeur)**: يقوم أمين الشباك الصراف على توفير السير الجيد بصفة دائمة بين مختلف الأعمال البنكية مع ضرورة احترام القوانين

السارية في البنك، كما يعمل على المحافظة على سجل الصندوق وعلى تسوية الحسابات وضمان السرية الكاملة للأعمال ويقوم نيابة عن العملاء بكل ومختلف الأعمال الإدارية من سحب وتحويل الحسابات وصرف الشيكات وخصمها ...إلخ بالإضافة إلى تطبيق العديد من المهام الضرورية لحسن إدارة العمل ووضع مراقبة دورية للأنشطة وتقديم المقترحات.

المطلب الثاني: السياسات التي يتبعها بنك الخليج وكالة المسيلة في منح القرض

حتى يقبل البنك عملية منح القرض لابد توفر مجموعة من الشروط تتمثل في:

أولا: تقديم ملف التمويل

يشترط بنك الخليج وكالة المسيلة على العميل المتقدم بطلب التمويل تكوين ملف متضمن الوثائق التالية:

1-الوثائق القانونية: تتضمن ما يلي: [1]

- طلب تمويل ممضي من قبل العميل يحتوي على كمية السلع المراد تمويلها.
- نسخة من بطاقة الهوية وشهادة الإقامة للعميل.
- نسخة من السجل التجاري.
- بطاقة التسجيل الضريبي.
- شهادة ممارسة النشاط.
- نسخة من الوضعية القانونية في حالة الشخص المعنوي.

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر AGB.

2-الوثائق المالية: وتتضمن ما يلي:

-كشف الحساب البنكي لـ 12 شهرا السابقة.

- حالة الالتزامات البنكية.
- الميزانيات المالية لثلاث سنوات الأخيرة من النشاط، مع لواحقها مؤشرة من قبل مديرية الضرائب وموافق عليها من قبل محافظ الحسابات في الحالة الشخصية المعنوية.
- وضعية الحسابات الحالية.
- استخراج شهادة من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل لا تتجاوز مدتها ثلاث أشهر.
- دراسة تقنو اقتصادية مرفقة بجدول حسابات النتائج المتوقع لفترة معادلة لمدة التمويل الممنوح.

3-الوثائق التجارية: تتضمن ما يلي:

- فاتورة شكلية للعتاد باسم البنك.
- عقد الملكية أو عقد الإيجار.
- قائمة عتاد الاستغلال.
- المشاريع والصفقات التي يتم إنجازها.
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- نسخة من قرار الاعتماد للنشاطات والمهن الحرة.
- الضمانات المقترحة.

ثانيا: دراسة طلب التمويل من قبل البنك

بعد التحقق من صحة الوثائق المستلمة من العميل وعدم مخالفة الغرض من التمويل لمبادئ البنك، يقوم البنك بإبداء رأيه الأول من خلال الوثائق المرفقة بعد ذلك يقوم بإرسال ملف طلب التمويل إلى المديرية العامة مصلحة التمويل بحيث تقوم هي الأخرى بدراسة الملف ومن هنا نميز ثلاث حالات من دراسة التمويل:

1-تمويل الاستغلال

يتم دراسة الملف في هذا النوع على المراحل التالية:

1-1-دراسة الوضعية المالية: يتم دراسة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة التمويل وذلك بالاعتماد على الوثائق المقدمة سلفا وتولي في هذه المرحلة الأهمية القصوى للوثائق التالية:

-الميزانية المالية.

-جدول حسابات النتائج.

-مخطط الخزينة التقديري.

-تقرير محافظ الحسابات التوضيحي للميزانيات المقدمة.

يتم من خلال هذه المرحلة استخراج المؤشرات والتطورات المالية تبعا للوثيقة المعتمد عليها.

والجدول رقم 17 يوضح ذلك.

الجدول رقم17: مؤشرات وتطورات الوضعية المالية للعميل طالب تمويل الاستغلال

المؤشرات والتطورات		الوثيقة المعتمد عليها
المؤشرات	رأسمال العامل	الميزانية المالية
	احتياجات رأس المال العامل	
	الخزينة	
	الاحتياج الأقصى للتمويل	
التطورات	رقم الأعمال	مخطط الخزينة
	التكاليف	جدول حسابات النتائج
	النتيجة الصافية	

المصدر: مقابلة مع موظف في بنك الخليج الجزائر، يوم 2022/04/15، مصلحة القروض.

1-2-الدراسة الاقتصادية: ترتكز الدراسة الاقتصادية في بنك الخليج للعميل طالب تمويل الاستغلال على نقطتين أساسيتين هما:

-دراسة تعاملات العميل مع الغير ونقصد بالغير كل من الزبائن والممولين، وذلك للتعرف على آجال التسديد الخاصة بالعميل.

-دراسة استراتيجية تسويقية للعميل، وذلك بالتركيز على مدى اتساع الرقعة الجغرافية المغطاة من قبله.

2- تمويل الاستثمار

بعد تقديم الطلب وبعد استيفاء العميل للشروط الأولية تتم دراسة ملف طالب العميل على النحو التالي:

2-1-دراسة الضمانات: في هذا النوع من التمويل تعد الضمانات المقترحة مهمة جدا في قرار التمويل إذ يجب توفر الشروط التالية:

في حالة التمويل بالصندوق يجب أن:

-تغطي الضمانات مبلغ التمويل بنسبة 100%.

-وأن تكون الضمانات مقومة على الأقل بنسبة 120% من مبلغ التمويل.

2-2-دراسة قابلية النجاح: يشمل هذا العنصر النقاط التالية:

-دراسة الطلب الحالي والمتوقع على المنتجات خلال فترة التمويل.

-دراسة القدرات الإنتاجية ومدى توافقها مع متطلبات السوق.

-دراسة العرض المتواجد على نفس المنتجات أو منتجات بديلة لها.

-دراسة مدى حدة المنافسة في السوق.

إذا كان المنتج جديد يجب مراعاة بالإضافة إلى العناصر السابقة العناصر التالية:

-تعدد منتجات المؤسسة.

-سعر المنتجات المختلفة.

-توزيع نقاط البيع.

-وضعية التعاملات مع الزبائن والممولين.

2-3-الدراسة المالية للمؤسسة: وتتم وفق مرحلتين:

-مرحلة إعداد الجداول المالية: تتمثل هذه المرحلة في حساب عدة بنود للوصول إلى جدول حسابات النتائج، مخطط التمويل وجدول تسديد التمويل.

-مرحلة تقييم وضعية المؤسسة: يتم ذلك من خلال حساب المؤشرات المخصصة انطلاقا من القوائم المالية للمؤسسة والمتمثل في الميزانية المالية وقوائم الدخل.

ثالثا: تقييم المخاطرة واتخاذ القرار

بعد دراسة الملف من كل الجوانب المختلفة تأتي مرحلة تقييم المخاطر واتخاذ القرار وذلك على النحو التالي:

1-**تقييم المخاطرة:** تتم هذه العملية على مستوى المديرية الفرعية لمعالجة المعلومات والتي من خلالها تعطي تقرير بدرجة المخاطرة المصاحبة للتمويل وكذا الحد الأقصى للتمويل المسموح به في درجات مخاطرة مختلفة والمتعلقة بالعميل المراد تمويله.

2-**قرار التمويل:** ويأخذ قرار التمويل وفي كل الصيغ المختلفة الشكل التالي:

-القرار المبدئي المقترح من الوكالة.

-قرار قسم تمويل المؤسسات.

-قرار لجنة التمويل.

يعتبر قرار مدير قسم المؤسسات هو القرار النهائي في إعطاء التمويل من عدمه، ذلك لأنه يأخذ في الحسبان القرارات السابقة مع مراعاة تقرير تقييم المخاطرة.

ونميز هنا بين ثلاث حالات من القرار هي:

1-القبول: وهو قرار لجنة التمويل بقبول منح التمويل يرسل إلى مديرية تمويل المؤسسات ومن ثم إلى الوكالة مستقبلة ملف التمويل ليتم إبلاغ العميل ونميز بين حالتين وهما:

يتم قبول القرار من قبل العميل مع كل الشروط الملحقة للتمويل فيما يتعلق بمدة التمويل ونسبة التمويل وغيرها من الشروط، وفي هذه الحالة يكون على العميل استيفاء الوثائق اللاحقة لقرار القبول، حيث يرسل ملف العميل إلى مديرية الشؤون القانونية والمنازعات للتأكد من السلامة القانونية للوثائق وبعد التأكد من السلامة القانونية للوثائق يتم منح التمويل من طرف البنك عن طريق الوكالة مستقبلة الملف.

يتم رفض العميل لقرار قبول منح القرض وذلك للشروط المتعلقة بالتمويل كعدم تغطية البنك لمبلغ التمويل بأكمله أو جزءا منه...إلى غير ذلك من الشروط التي لا ترضي العميل، ففي هذه الحالة يتقدم العميل بطلب طعن على القرار مع تقديم وثائق أخرى تدعم موقفه لرفض شروط البنك.

2-**الرفض:** يتم في هذه الحالة رفض منح التمويل للعميل مع إرفاق تقرير مفصل عن أسباب رفض الطلب، وفي أغلب الأحيان يرجع سبب الرفض إلى عدم تغطية الضمانات لمبلغ التمويل أو للمخاطرة الكبيرة التي تنطوي عليها عملية التمويل.

3-**التأجيل:** يتم تأجيل النظر في طلب التمويل نظرا لموقف البنك المتحير من تقديم التمويل أو عدمه.

المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل من طرف بنك الخليج وكالة المسيلة

يتمثل المشروع في تقديم قرض لتمويل سلسلة مذابح الدواجن متوسط المدى 05سنوات بهامش ربح 08% بتكلفة تقدر ب 118000000000 دينار جزائري.

والجدول رقم 18 و19 يمثلان الميزانية المختصرة للمشروع لجانب الأصول والخصوم لخمس سنوات.

الجدول رقم 18: الميزانية المالية المختصرة للمشروع لجانب الأصول لخمس سنوات

البيان / السنة	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
الأصول الثابتة	13034900	116199000	102049000	87899000	73749000
الأصول المتداولة	83715000	151585000	225185000	306883000	397120000
قيم جاهزة	83715000	151585000	225185000	306883000	397120000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2022/04/15، مصلحة القروض.

الجدول رقم 19: الميزانية المالية المختصرة للمشروع لجانب الخصوم لخمس سنوات

البيان / السنة	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
الأموال الدائمة	149144000	191443000	244970000	304446000	372276000
الأموال الخاصة	4646000	47545000	147672000	230748000	322178000
ديون قصيرة الأجل	64920000	76340000	82264000	90336000	98593000
المجموع	297779000	419369000	552419000	701665000	867989000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2022/04/15، مصلحة القروض.

تحليل وضعية المشروع: سيتم تحليل المشروع بواسطة مؤشرات التوازن المالي وبالنسب المالية.

أولا: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يتم التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي من السنة الأولى إلى السنة الخامسة كما هو موضح في الجدول رقم 20.

الجدول رقم 20: مؤشرات التوازن المالي للمشروع لخمس سنوات

البيان / السنة	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
رأس المال العامل	1469800	70119642	137009998	209823876	291109429
احتياجات رأس المال العامل	18795000	75245000	142921000	216547000	298527000
الخزينة	(17325200)	(5125358)	(5911002)	(6723124)	(7417571)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2022/04/15، مصلحة القروض.

التعليق: إن قيمة رأس المال العامل موجبة خلال كل السنوات هذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها.

بما أن قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل السنوات فهذا يعني أن الموارد المتداولة تغطي الالتزامات قصيرة الأجل.

ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية

سيتم التحليل بواسطة النسب المالية ثم بنسب المديونية.

1-نسب السيولة:

ويتم التحليل من خلال نسبة التداول ونسبة السيولة العادية والسريعة كما هو موضح في الجدول رقم 21.

الجدول رقم 21: نسب السيولة للمشروع لخمس سنوات

البيان / السنة	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
التداول	20.19	29.58	38.09	54.64	50.78
السيولة العادية	20.19	29.58	38.09	54.64	50.78
السيولة السريعة	20.19	29.58	38.09	54.64	50.78

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2022/04/15، مصلحة القروض.

نستنتج من الجدول:

بما أن نسبة التداول أكبر من الواحد فهذا يعني أن الشركة تتمتع بسيولة كبيرة، وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها، والملاحظ هنا أن نسبة التداول هي نفسها نسبة السيولة العادية ونسبة السيولة السريعة، وذلك راجع لأن الشركة لا تعتمد على البيع على الحساب.

2-نسبة التمويل:

يتم التحليل بواسطة نسبة الاستقلالية ونسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الذاتي كما هو موضح في الجدول رقم 22.

الجدول رقم 22: نسب التمويل للمؤسسة لخمس سنوات

البيان / السنة	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
نسبة الاستقلالية	0.07	0.92	1.79	2.55	3.26
نسبة التمويل الدائم	1.14	1.04	1.95	3.46	5.04
نسبة التمويل الذاتي	0.03	0.6	1.44	2.62	4.36

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2022/04/15، مصلحة القروض.

من الجدول يلاحظ أن نسبة الاستقلالية في السنوات الخمس في ارتفاع متزايد، هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة، مما يجعل المؤسسة قادرة على الاستدانة من جديد.

يلاحظ كذلك أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في جميع السنوات هذا معناه أن رأس المال العامل موجب، أما بالنسبة للتمويل الذاتي أو الخاص فهو في تزايد وهذا ما يعكس أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى، وذلك عكس السنتين الأولى والثانية التي تعتمد فيها على الديون القصيرة.

الدراسة المالية للمشروع: وتعتمد هذه الدراسة على نسبتين نسب المديونية ونسب النشاط.

1-نسب المديونية:

يتم التحليل من خلال نسبة الاستقلالية ونسبة القدرة على السداد ونسبة القدرة على الاستدانة كما هو موضح في الجدول رقم 23.

الجدول رقم 23: نسب المديونية للمشروع خلال خمس سنوات

البيان / السنة	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
نسبة الاستقلالية	0.07	0.92	1.79	2.55	3.26
نسبة القدرة على السداد	0.30	0.28	0.25	0.22	0.20
نسبة القدرة على الاستدانة	0.43	0.39	0.33	0.29	0.26

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2022/04/15، مصلحة القروض.

نستنتج من الجدول:

نسبة القدرة على السداد متناقصة وأقل من الواحد خلال سنوات الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية ديونها.

2-نسبة النشاط:

يتم التحليل من خلال معدل دوران إجمالي الأصول ونسبة دوران الأصول المتداولة وكذلك نسبة دوران الأصول الثابتة كما هو موضح في الجدول رقم 24.

الجدول رقم24 : نسب النشاط للمشروع خلال خمس سنوات

البيان السنة	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
معدل دوران إجمالي الأصول	0.70	0.59	0.51	0.45	0.40
دوران الأصول المتداولة	1.81	1.05	0.74	0.58	0.48
دوران الأصول الثابتة	1.16	0.37	1.64	2.02	2.58

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2022/04/15، مصلحة القروض.

من الجدول نستنتج:

إن نسبة دوران إجمالي الأصول تنخفض خلال سنوات الدراسة من 0.70إلى 0.40 هذا يعني أن الشركة تجمد نسبة من الأصول دون إشراكها في عملية الإنتاج.

كذلك فيما يخص نسبة دوران الأصول المتداولة والذي تنخفض قيمته من 1.81إلى 0.48 في السنة الأخيرة، وذلك راجع إلى تجميد السيولة في المؤسسة.

كذلك فيما يخص نسبة دوران الأصول الثابتة والتي ترتفع قيمتها من 1.16إلى 2.58 وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الأصول الثابتة في عملية الإنتاج أكثر من اعتمادها على الأصول المتداولة في ذلك.

3-نسب المردودية:

يتم التحليل بواسطة نسبة المردودية المالية ونسبة المردودية الاقتصادية كما هو موضح في الجدول رقم 25.

الجدول رقم 25: نسب المردودية للمشروع خلال خمس سنوات

البيان / السنة	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
المردودية المالية	2.40	0.83	0.49	0.36	0.29
المردودية الاقتصادية	0.43	0.48	0.49	0.51	0.52

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك AGB، يوم 2022/04/15، مصلحة القروض.

نستنتج من الجدول:

إن نسبة المردودية المالية التي تدعى معدل العائد الصافي، وفي هذه الحالة وبما أن قيمة هذه النسبة أقل من الواحد خلال سنوات الدراسة دون الأولى فذلك يدل على عدم فعالية المؤسسة في استخدام رؤوس الأموال الخاصة.

إن قيمة نسبة المردودية الاقتصادية خلال سنوات الدراسة نصف قيمة رقم الأعمال وهذا يعني وجود كفاءة في الإنتاج والتوزيع.

قرار البنك: من الميزانية المالية المختصرة ومؤشرات التوازن المالي ونسب التمويل الدائم والخاص والسيولة العامة والمختصرة، يتبين أن المؤسسة في توازن مالي واستقلالية مالية تستطيع فيها الاقتراض.

المبحث الثالث: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك يظهر على الساحة البنكية الجزائرية بعد الاستقلال وهذا الأخير هو بنك تجاري عمومي كلف بترقية عدة نشاطات متمثلة في تمويل عدد من القطاعات أهمها: الأشغال العامة والسكن، السياحة، الصحة، الإعلام، والخدمات، التجارة، الصناعات الحرفية بالإضافة إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا المبحث سيتم تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة من خلال المطلب الأول ودراسة سياسة الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة في المطلب الثاني أما في المطلب الثالث دراسة ملف منح قرض استثمار.

المطلب الأول: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية.

أولا: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري (تقديم المؤسسة الأم)

أنشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29ديسمبر 1966، مقره الرئيسي بالشارع العقيد عميروش، بالجزائر العاصمة، برأس مال قدره 150 مليون دينار جزائري ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام 1966 وهذه المصارف هي: البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران، البنك التجاري والصناعي للجزائر، البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة، البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

وتم تدعيمه بعد ذلك بضم إليه البنك الجزائري المصرفي في 1986/01/01، وضم كذلك الشركة المرسيلية للبنوك في1968/05/30، الشركة الفرنسية للتسليف والبنك عام1971، وللبنك تسعة وحدات جهوية (تقسيم 1983)، (أما فروعه فقد بلغت 144 فرع (وكالة) في بداية 1971، لتتقلص فيما بعد الى78 وكالة وذلك بعد تأسيس بنك التنمية المحليةBDL، وبلغ رأس ماله عام (1966) 15 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1983 بلغ

ما يعادل 800 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1992 بلغ 5.6 مليار دينار جزائري، أما سنة 1994 وصل نحو9.31 مليار دينار جزائري، وفي سنة 1996 كان قد وصل الى13.6مليار دينار جزائري، وفي سنة 2000 بلغ 21.6 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2006 ارتفع إلى 29.3 مليار دينار جزائري.[1]

وفي الأخير وفي سنة 2010بلغ رأس مال القرض الشعبي الجزائري 48مليار دينار جزائري، وفي نهاية2014/12/31 القرض الشعبي الجزائري أصبحت شبكته تمتد حول جميع أنحاء الوطن والذي يتضمن 140 وكالة مجهزة إعلاميا و15 مديرية جهوية، فسلسلة منتجات وخدمات البنك تسمح بالاستجابة لاحتياطات عدد كبير من الزبائن والمؤسسات ويبلغ عدد موظفيه حاليا ما يقارب 15500 عامل وفيهم 3875 إطار، ويتبع البنك سياسة التكوين المستمر وترقية الموظفين الذين يعملون على مستوى الشبكات إلى موظفين على مستوى الهيكل المركزي للبنك، وهذا من اجل رفع عدد إطارات البنك.

ثانيا: نشاطات القرض الشعبي الجزائري

يلعب القرض الشعبي الجزائري دورا هاما في النشاط الاقتصادي، فهو يعمل على:

-تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل قطاع السياحة والصيد البحري.

-القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

-إقراض الحرفيين وقطاعات السياحة والفندقة والصيد والتعاونيات غير الزراعية في ميادين الإنتاج والتوزيع والخدمات مهما كان نوعها.

-جمع الودائع.

-تحويل العملات.

-تسهيل المعاملات بين المستودع والمورد في عمليات التجارة الخارجية.

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

-تقديم قروض وملفات لقاء سندات عامة إلى الإيرادات المحلية وتمويل مشتريات الدولة، الولاية، البلدية، الشركات الوطنية.

ثالثا: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

من خلال هذا الفرع سنحاول التعرف على المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة.

1-التعريف بالقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة:

أنشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري في سنة 1973، مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، يشغل القرض الشعبي الجزائري 24عاملا إطارا دائمين والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية، وهذا من أجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك.

ويعتبر مدير الوكالة أن للرقابة الداخلية في البنك دور كبير في رفع فعالية الوكالة من ناحية الهيكلة أو نظام العمل، بالإضافة إلى الإجراءات والوسائل المستخدمة من بينها مراقبة الإعلام الآلي الذي هو متواجد في كل مصالح الوكالة، كذلك الأجهزة الحديثة لحاسبات النقود، حيث تم تزويد الوكالة بهذه الأجهزة سنة 1997[1].

2-الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة:

تعمل الوكالة البنكية وفقا لما يخططه البنك من سياسة عامة، وذلك في إطار تخفيف الأعباء وزيادة الموارد بالنسبة للبنك، كما يمكن اعتبار الوكالة مركز للدراسات لأنه بموجب موقعها القريب من الزبائن يتم إحصاء عدد ونوع الخدمات التي يطلبها المتعامل، وهذه الوظائف لا يمكن القيام بها إلا بتوفر مسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة وهم:

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

-**مدير الوكالة:** يعتبر مدير البنك المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات، يمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص، ويعتبر أيضا المسؤول الأول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته ويتمتع بالصلاحيات التالية:

-تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، وتنسيق ومتابعة النشاط على مستوى الوكالة.

-تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه ومعرفة أحسن لمحيطه الاقتصادي وهذا من أجل جلب أكبر نسبة للزبائن والأموال والمشاريع.

-التوجيه والمراقبة والتقرير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.

-تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.

-التوقيع على ما يجب التوقيع عليه من وثائق وصكوك التي تكون لها المصداقية أمام المؤسسات المالية والإدارية والقضائية.

-**نائب المدير:** تأتي مسؤولية نائب المدير مباشرة بعد المدير والذي يعمل من أجل نيابته في كل الأعمال في حالة غيابه ومساعدته على إتمام وظائفه.

-**أمانة المدير:** تقوم بمساعدة المدير من خلال تحرير الوثائق اللازمة لتأدية العمل داخل الوكالة وأيضا استقبال المكالمات الهاتفية وتثبيت المواعيد مع الزبائن، كما تقوم باستقبال البريد وتسجيله من ثم توزيعه على مختلف المصالح في الوكالة.

-**مصلحة الإدارة:** وهي المصلحة الخاصة بالموظفين والزبائن.

فيما يتعلق بالموظفين:

-وضع ملفات خاصة بكل موظف في البنك.

-التأمين على الموظفين.

-فاتورة الأجور أو وثيقة الأجور.

-إعطاء الوثائق اللازمة من أجل أخذ العطل سواء كانت مرضية أو غيرها.

-حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل البنك.

-التكلف بالعمال الجدد.

فيما يتعلق بالزبائن:

-مراجعة الملفات الخاصة بالزبائن.

-فتح حسابات للزبائن بمختلف أنواعها.

-فتح حسابات خاصة: للتوفير، للسكن، للتجارة...الخ.

-وضع اليد على مال المدين.

-حجز الأموال في الحسابات.

-في حالة وجود ديون على صاحب الحسابات بعد الحصول على وثائق سواء كانت من عند البنك أو أي بنك آخر أو من عند المحكمة أو قابض الضرائب.

-في حالة وفاة صاحب الحساب يرسل للورثة وثيقة من أجل تقسيم ما وجد في الحساب بينهم.

-في حالة فقدان شيك، دفتر أو صك يمنع تسديد هذا الصك، وهذا بطلب من المدير ويكون موقع عليه.

-وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.

لم يبقى هذا الجزء من المصلحة أي الخاص بالزبائن تابع للمصلحة الإدارية، وإنما أصبح تابع إلى مصلحة الصندوق.

-**مصلحة المراقبة:** تعمل مصلحة المراقبة على:

-تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية بعد المراجعة.

-مراجعة العمليات المحققة من طرف كل المصالح.

-التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا، وأنها لا تتعارض مع قانون البنك.

-التأكد من التوقيعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية.

-المراقبة اليومية للحسابات المدينة.

-التأكد من تحويل الخزينة إلى المديرية العامة.

-التأكد من دفع الرسوم والضرائب منها (TVA).

-**مصلحة الإقراض:** تعمل مصلحة الإقراض على ما يلي:

-فتح ملفات الإقراض ودراسة وتقدير أخطارها.

-تجديد نوع القروض والحظوظ المتاحة للإقراض.

-ضمان تحصيل الديون المتنازع في شأنها.

-إرسال الطلبات إلى بنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار النهائي (حالة القروض الكبيرة).

-استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد من القرض.

-مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشاريعهم.

-**مصلحة التجارة الخارجية:** أهم وظائف هذه المصلحة ما يلي:

-فتح وتصفية ملفات التوظيف للاستيراد والتصدير.

-تسيير العقود ومنح الضمانات (للتصدير، القبول المؤقت).

-فتح ملفات الاعتماد والتحصيل المستندي.

-التحويل والتحصيل الحر.

-متابعة وتغير تحويل العملة، أي عندما يرتفع وعندما ينزل.

-متابعة عملية تحويل العملة الصعبة، وتوطينها بالنسبة للأشخاص الذين يخرجون خارج الوطن.

-**مصلحة الصندوق:** وتنقسم إلى قسمين:

-قسم الشباك الأمامي: وهو الذي يعمل على:

-استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم، وتحويل أموالهم.

-دفع المستحقات على أساس الشيكات أو دفاتر الادخار وتحصيل الإيداعات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة.

-القيام بعمليات الصرف والتحويل.

-انجاز العمليات الخاصة بالوكالات الأخرى أو بسندات الضمان.

-استقبال أوامر الزبائن.[1]

-قسم الشباك الخلفي: ويقوم بما يلي:

- فتح الحسابات والقيام بعمليات الترصيد.

- القيام بأعمال خاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.

[1] - وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

الشباك: وهو الذي يتم على مستواه معرفة المبلغ الموجود في الحساب والحصول على المبلغ المراد الحصول عليه وفقا لما هو في الحساب وهو نوعان:

بالدينار الجزائري: الموظفين في المؤسسات العمومية والمالية وكذا التجار.

بالعملة الصعبة: أصحاب المعاشات المعطاة لهم من الدولة التي كانوا يعملون بها.

-**المحفظة:** وتكون المعاملة في هذا الفرع بالأوراق فقط من خلال:

-الحصول على شيكات مصادق عليها.

-إعطاء شيكات لبنوك ومؤسسات مالية لإيداع مبالغها في حساباتهم الخاصة.

-أمر بالتحويل.

-**المقاصة:** ويكون هذا بالحصول على شيكات لبنوك أخرى من زبائن البنك وتحويلها للبنك المركزي وعلى مستواه تحدث مقاصة المبلغ لحساب البنك وفي هذا الفرع كذلك تكون المعاملات فيها ورقية داخل البنك ومالية بين البنك المركزي والبنوك.

المطلب الثاني: سياسة الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

يتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى شروط منح الائتمان ومكونات ملف القرض

أولا: شروط منح القروض

هناك مجموعة من الشروط يجب على البنك أن يتبعها وهي:

1-**المقابلة وطلب القرض:** كبديهية أولية يجب أن يكون للعميل حساب وإلا فعليه فتح حساب باسمه قبل أن يطلب قرض، ومن ثم يلتقي العميل برئيس مصلحة القروض يطلب القرض حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة من ثم يقوم العميل بوضع ملف القرض بعد تكوينه في الوكالة المصرفية وعادة ما يكون في الوكالة التي يوجد فيها المشروع.

2-**دراسة ملف القرض:** يقوم البنك بدراسة ملف القرض الخاص بالعميل من كل النواحي ويقوم بالاطلاع على الدراسة المقدمة من طرف العميل حول المشروع المراد تمويله ويتضمن ما يلي:

2-1-تقديم المؤسسة: يقوم البنك بطلب إحضار دراسة تقنو اقتصادية لمشروع العميل حيث تستهل هذه الدراسة بجميع المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه من حيث اسمه، عنوانه، نوع النشاط، تاريخ الإنشاء، الضمانات المقدمة.

2-2-الدراسة التقنية للمشروع:

-دراسة السوق.

-برنامج الإنتاج التقديري.

-قدرة المشروع.

2-3-الدراسة المالية للمشروع: بناءا على الوثائق المالية والمحاسبية، المتمثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية ومن ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية وكذا جداول حسابات النتائج التقديرية والفعلية، حيث تتم عملية التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء، ومردوديته وربحه بشكل عام.

يقوم المكلف بالدراسة المالية بما يلي:

التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية.

حساب رأس المال العامل FR وعلى أساس النتيجة يمكن الحكم على ما يلي:

-إذا كان FR موجب فإن القرض مقبول.

-إذا كان FR سالب يتم رفض القرض.

حساب احتياج رأس المال العامل BFR حيث إذا كان:

-BFR سالب يعني تمويل ذاتي.

-BFR موجب يعني تمويل من الآخرين.

حساب بعض النسب المتعددة لدى البنك:

-رقم الأعمال والذي يوجد ضمن دلالات متممة، إذا كانت المؤسسة خدمية.

-القدرة على التمويل الذاتي تساوي نتيجة الدورة مضافا إليها مخصصات الإهتلاك.

-مدة استرداد القرض تساوي قيمة القرض مقسوما على متوسط التمويل الذاتي.

-مدة استرداد قيمة القرض.

3-**الاستخبارات الائتمانية والزيارات الميدانية:** يقوم البنك بجمع المعلومات عن العميل وخاصة عن سمعته باستخدام عدة مصادر كسجلات العميل لدى البنك، الاتصال بالبنوك الأخرى أو إرسال الملف لمصلحة مركزية الأخطار ببنك الجزائر، كما يقوم مسؤول مختص بالبنك بزيارات لعين المكان (المشروع).

4-**اتخاذ القرار والمتابعة:** عند إيداع ملف القرض على مستوى الوكالة تقوم هذه الأخيرة بدراسته ثم يقدم للجنة القروض بالوكالة التي تتمون عادة من المدير ورؤساء المصالح حيث يؤخذ القرار عن طريق الإجماع وهذا ايجابيا أو سلبيا ويجسد العمل في محضر لجنة القروض بالوكالة التي تضم قرار الموافقة أو إلغاء الملف أو الطلب عليه إذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحية الوكالة أما إذا كان يفوق صلاحيته فيبعث إلى المديرية الجهوية لدراسته مرة ثانية والفصل فيه.

فإذا كان المبلغ في حدود صلاحية لجنة القرض التابعة للمديرية الجهوية فإن التصريح بالقرض يمضى من طرف مديرها ثم يبعث للوكالة من أجل منحه لطالبه أما إذا كان مبلغ القرض يتعدى حدود صلاحية المديرية الجهوية تقوم هذه الأخيرة ببعثه إلى المديرية العامة، وبذلك تنتهي عملية منح القرض للعميل.

أما عن متابعة القرض بعد منحه للعميل فقد تأخذ أوجه مختلفة تبعا لشخصية العميل، ونوع القرض الممنوح فقد يطلب كشف يثبت إنجاز العملية ويطلب ضمانات لا يمكن أن يطلبها سابقا كما يكون الضمان هو الرهن على العتاد الذي اقترض من أجل شرائه.

ثانيا: الأسس التي يعتمد عليها البنك في دراسة ملف القرض

من أجل دراسة الملف يشترط من الزبون تقديم ملف يتكون من الوثائق التالية:[1]

-طلب خطي يحدد مبلغ القرض.

-تقديم المؤسسة.

-دراسة تقنية اقتصادية بالنسبة لطلبات قروض الاستثمار.

-قائمة الممتلكات.

-آخر ثلاث ميزانيات مع ميزانية مستقبلية لسنتين.

-الميزانية الافتتاحية.

-الميزانيات المحاسبية على مدة القرض.

-مستخرج الضرائب.

-شهادة الانضمام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

-عقد الملكية أو عقد الامتياز أو عقد الإيجار.

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة CPAبالمسيلة.

-وضعية الزبون اتجاه البنوك الأخرى.

-نسخة مطابقة من السجل التجاري.

-الفواتير.

-مخطط التمويل المستقبلي.

-الرقم التعريفي الجبائي NIF.

-الرقم التعريفي الإحصائي NIS.

وبعد تقديم الملف تبدأ عملية دراسة الملف والتي تتركز على:

-دراسة المخاطر الاقتصادية.

-التحليل بواسطة النسب المالية.

-تقديم المنظمة.

-القرض المطلوب.

-الوضعية المالية المنظمة.

ومن أجل إدارة المخاطر المتمثلة في مخاطر عدم التسديد والتقليل من احتمالات بروز نسب الخطر ومن خلال التقرير المبدئي المرسل من طرف لجنة القرض المرتبطة بالوكالة إلى خلية القرض التابعة للمجتمع الجهوي للاستغلال وبهدف قبول عملية طلب القرض وبالتالي فرض ضمانات على صاحب المشروع الزبون تأتي مجموعة الضمانات اللازمة كقاعدة صلبة من أجل اتخاذ القرار وفرض أسلوب إدارة منطقي للأنشطة البنكية. وهنا مجمل عناصر الضمانات:

-المساهمة الشخصية.

-الرهن الحيازي للعتاد والرهن العقاري للأراضي.

تفويض كتابي من عند الموثق لنقل قيمة تأمين العتاد الممول لفائدة البنك خلال مدة القرض.

-اتفاقية القرض.

-سندات الأمر.

المطلب الثالث: دراسة ملف منح قرض استثمار

أثناء الدراسة الميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة أخذنا ملف مستثمر طلب قرض استثماري، وحاولنا دراسته وإظهار المراحل المتعددة التي يعتمدها البنك باستقبال طلب القرض حتى عملية تحصيله.

أولا: تقديم ملف قرض استثماري وطرق تحليله من طرف البنك

سنتطرق في هذا الفرع إلى الوثائق والملف الذي يحتاجه المحلل المالي في عملية تحليله بغض النظر عن الإجراءات الروتينية التي يقوم بها عادة عمال البنك ففي حالتنا قد قام شخص طبيعي قاطن بولاية المسيلة بتقديم ملف طلب قرض استثماري من أجل شراء عتاد البناء وآلات خاصة بالبناء ووسائل النقل.

1-تقديم المؤسسة طالبة القرض:

يمكن تقديم المؤسسة طالبة القرض من خلال التعرف على المؤسسة ورأسمالها ونشاطها والقرض المطلوب والضمانات المقدمة ...وكذلك الدراسة التقنية لملف القرض.

1-1-تعريف المؤسسة: هي شركة ذات شخص وحيد (EURL)تقوم بمختلف أشغال البناء أنشأت بـ 2014/11/1 ويقدر رأسمالها بـ 42000000 دج ومقسم على 100 حصة كل حصة تحتوي على 42000 دج كلها مملوكة لشخص واحد.

1-2-نشاط المؤسسة: يتمثل نشاطها الأساسي في البناء وآلات خاصة بالبناء ووسائل النقل.

1-3-القرض المطلوب: يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل في قرض استثمار متمثل في عتاد البناء وآلات خاصة بالبناء ووسائل النقل بهدف توسيع أعماله ومدة استرداد قيمة القرض 05سنوات، من أجل تجسيد هذا المشروع.[1]

1-4-الضمانات المقدمة:

-رهن معدات وأدوات ومقتنيات لفائدة البنك لمنح القرض.

-تأمين شامل على جميع الأخطار.

-تحرير اتفاقية القرض.

2-الدراسة التقنية لملف القرض:

لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية، وذلك بهدف معرفة المركز المالي للمؤسسة وتحليل ملاءتها المالية، وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة والأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

-**الدراسة الحالية للمشروع:** من خلال تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي FR ،TR ،BFR

وفيما يلي الميزانية المختصرة لجانب الأصول والخصوم لسنتين كما هي موضحة في الجدول رقم 26 والجدول رقم 27.

[1] - وثائق مقدمة من طرف وكالة CPAبالمسيلة.

الجدول رقم 26: الميزانية المختصرة لجانب الأصول لسنتين **الوحدة: دج**

البيان	السنة 01	السنة 02
الأصول المتداولة	41.419.227	40.950.386
الأصول المتداولة	20.093.043	47.418.130
-قيم الاستغلال	22.000.000	28.802.961
-قيم قابلة للتحقيق	15.101.822	7.460.695
-الخزينة	2.791.221	1.154.474
مجموع الأصول	61.512.270	88.368.515

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

الجدول رقم 27: الميزانية المختصرة لجانب الخصوم لسنتين **الوحدة: دج**

البيان	السنة 01	السنة 02
الأموال الدائمة	56.893.488	60.352.411
الأموال الخاصة	42.343.696	45.802.619
ديون طويلة الأجل	14.549.792	14.549.792
ديون قصيرة الأجل	46.187.82	28.016.104
مجموع الخصوم	61.512.270	88.368.515

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

يتم تحليل الميزانية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية كما هو مبين في الجدول رقم 28.

الجدول رقم 28: تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية **الوحدة: دج**

البيان / السنة	السنة الأولى	السنة الثانية
الأموال الدائمة	56.893.488	60.352.411
الأصول الثابتة	41.419.227	40.950.386
رأس المال العامل	15474261	19.402.025
الأصول المتداولة	20.093.043	47.418.130
متاحات	2.791.221	11.154.474
الأصول المتداولة خارج الميزانية	17.301.822	36.263.656
ديون قصيرة الأجل	4.618.782	28.016.104
تسبيقات بنكية	–	–
احتياجات رأس المال العامل	12.683.040	8.247.552
الخزينة	2.791.221	11.154.473

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

1-تحليل مؤشرات التوازن المالي: يتم حساب مؤشرات التوازن المالي كما هو موضح في الجدول رقم 29 ثم القيام بعملية التحليل.

الجدول رقم 29: مؤشرات التوازن المالي

البيان / السنة	السنة الأولى	السنة الثانية
رأس المال العامل	15.474.261	19.402.025
احتياجات رأس المال العامل	12.683.040	8.247.552
الخزينة	2.791.221	11.154.473

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

-**تحليل رأس المال العامل FR:** نلاحظ أن FR موجب ومتزايد في السنة الأولى 15.474.261 وتزايد في السنة الثانية بنسبة 25% مقارنة بالسنة الأولى وهذا يعني

أن الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن هامش الأمان ومنه الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

-**تحليل احتياج رأس المال العامل BFR:** نلاحظ أن BFR موجبة خلال سنتين الدراسة، حيث يقدر هذا الاحتياج في السنة الأولى بـ 12.683.040 ثم انخفضت في السنة الثانية بنسبة 34% مقارنة بالسنة الماضية أي أن المؤسسة تعاني من عجز تمويلي في المدى القصير، ومن الحلول المقترحة:

-البحث عن مصادر لتمويل هذا الاحتياج.

-زيادة آجال الدفع للموردين.

-تخفيض احتياجات قيمة التمويل سواء عن طريق تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير، أو تخفيض قيمة المخزونات.

-**تحليل الخزينة:** أما بالنسبة للخزينة فهي موجبة وهذا يدل على أن المؤسسة لديها فائض في النقدية (خزينة مجمدة) وغير مستقلة والتي يمكن استثمارها وتحقيق عائد مرضي منها من خلال شراء أسهم وسندات جديدة أو تسديد القروض طويلة ومتوسطة الأجل.

التحليل باستخدام النسب المالية:

يتم تحليل مجموعة من النسب التي تدخل ضمن النسب المالية.

-نسب السيولة:

يتم حساب نسب السيولة كما هو موضح في الجدول رقم 30 خلال سنتين.

الجدول رقم 30: يمثل نسب السيولة لسنتين **الوحدة: %**

نسب السيولة	العلاقة	السنة الأولى	السنة الثانية
نسب السيولة العامة	الأصول المتداولة /الديون القصيرة الأجل	4.35	1.69
نسب السيولة الحالية	المتاحات /الديون القصيرة الأجل	0.60	0.39
نسب السيولة السريعة	(الأصول المتداولة –المخزونات) /الديون القصيرة الأجل	3.87	0.66

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

تحليل نسب السيولة

يتم تحليل نسب السيولة كما يلي:

-**نسب السيولة العامة:** إذا اعتبرنا أن النسبة المرجعية هي 1.2فإن المؤسسة قد قامت بتغطية كل ديونها عن طريق الأصول المتداولة وهذا يدل أن المؤسسة تتميز بالسيولة الجيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال.

-**تحليل نسب السيولة الحالية:** نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية تنخفض من 0.60 في السنة الأولى إلى 0.39 في السنة الثانية ففي السنة الأولى والثانية استطاعت المؤسسة التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تملك من نقدية ولكن في السنة الثانية بنسبة أقل من السنة الأولى.

-**تحليل نسب السيولة السريعة:** نلاحظ في السنة الأولى أن الأصول المتداولة من دون قيم المخزونات تغطي جميع الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة 3.87 وهي كبيرة جدا.

وفي السنة الثانية معنى ذلك أن الأصول المتداولة من دون قيم المخزونات تغطي جميع الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة 0.66وهي منخفضة مقارنة بالسنة السابقة.

-نسب الاستقلالية المالية:

يتم حساب نسب الاستقلالية المالية لسنتين كما هو موضح في الجدول رقم 31 ثم القيام بعملية التحليل.

الجدول رقم 31: يمثل نسب الاستقلالية المالية لسنتين **الوحدة: %**

نسب الاستقلالية المالية	العلاقة	السنة الأولى	السنة الثانية
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.31	0.48
تغطية الديون بالأموال الخاصة	الأموال الخاصة / مجموع الديون	2.20	1.07

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

تحليل نسب الاستقلالية المالية

يتم تحليل نسب الاستقلالية المالية كما يلي:

-**نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:** حسب هذه النتائج فالوضعية المالية للمؤسسة جيدة ولها القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل.

-**نسبة تغطية الديون بالأموال الخاصة:** نلاحظ أن تغطية الديون بالأموال الخاصة قد انخفضت من 2.20 في السنة الأولى إلى 1.07في السنة الثانية وذلك بسبب ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل.

-نسب النشاط:

يتم حساب نسب النشاط لسنتين كما هو موضح في الجدول رقم 32 ثم القيام بعملية التحليل.

الجدول رقم 32: يمثل نسب النشاط لسنتين **الوحدة: %**

نسب النشاط	العلاقة	السنة الأولى	السنة الثانية
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	0.041	0.56
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	0.86	0.49
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.28	0.49

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

تحليل نسب النشاط:

يتم تحليل نسب النشاط كما يلي:

-**معدل دوران الأصول الثابتة:** تدل هذه النسبة أن الأصول الثابتة أكبر مساهم في ربحية المؤسسة في السنة الثانية.

-**معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ أن مساهمة الأصول المتداولة في ربحية المؤسسة تقل من سنة إلى سنة.

-**معدل دوران الأصول:** يقدر معدل دوران إجمالي الأصول المؤسسة بـ 0.28 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في السنة الأولى يولد 0.28 دينار وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بمستوى لا بأس به في طاقتها الإنتاجية، وهذا ما يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال أما بالنسبة للسنة الثانية فيقدر المعدل بحوالي 0.49وهذا يدل على ارتفاع أداء المؤسسة.

-نسب المديونية:

يتم حساب نسب المديونية لسنتين كما هو موضح في الجدول رقم 33 ثم القيام بعملية التحليل.

الجدول رقم 33: يمثل نسب المديونية لسنتين **الوحدة: %**

نسب المديونية	العلاقة	السنة الأولى	السنة الثانية
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1.39	1.47
نسبة استقلالية الأموال	الأموال الخاصة / مجموع الديون	2.20	1.07
نسبة الوفاء العامة	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.31	0.48

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

تحليل نسب المديونية:

يتم تحليل نسب المديونية كما يلي:

-**نسبة التمويل الدائم:** نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في السنة الأولى والسنة الثانية أكبر من1 ذلك يدل على أن الأصول الثابتة مغطاة بكامل الأموال الدائمة والجزء الباقي من الأموال الدائمة تغطي به المؤسسة الأصول المتداولة وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة في السنة الأولى والثانية.

-**نسبة استقلالية الأموال:** نلاحظ أن نسبة استقلالية الأموال في السنة الأولى تقدر بـ 2.20 وفي السنة الثانية قدرت ب 1.07 وهذا يعني أن المؤسسة استطاعت تحقيق نسبة استقلالية وهذا يعني أنها غطت ديونها.

-**نسبة الوفاء العامة:** حسب النسب الموجودة في الجدول نلاحظ أن أموال الدائنين مضمونة فدائما يحبذ أن تكون أقل من 0.5.

-**نسب المردودية:**

يتم حساب نسب المردودية لسنتين كما هو موضح في الجدول رقم 34 ثم القيام بعملية التحليل.

الجدول رقم 34: يمثل نسب المردودية لسنتين **الوحدة: %**

نسب المردودية	العلاقة	السنة الأولى	السنة الثانية
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.0293	0.075
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول	0.020	0.060
أثر الرافعة المالية	نسبة المردودية المالية–نسبة المردودية الاقتصادية	0.0093	0.015

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

تحليل نسب المردودية:

يتم تحليل نسب المردودية كما يلي:

-**نسبة المردودية المالية:** حققت المؤسسة مردودية كافية في السنة الأولى بـ 0.0293 ارتفعت في السنة الثانية إلى 0.075 وهذا ما يؤكد تحسن في الوضعية المالية للمؤسسة وعلى الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد المتاحة.

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** حققت المؤسسة معدل مرتفع خلال السنتين الأولى والثانية على التوالي ما يعكس ارتفاع عائد الأموال المستثمرة من قبل المؤسسة أو بتعبير آخر ارتفاع العائد على الموجودات.

-**أثر الرافعة المالية:** نلاحظ أن خلال السنتين الأولى والثانية أثر الرافعة المالية موجب أي أن المؤسسة بصدد تحقيق مردودية اقتصادية تفوق تكلفة اللجوء إلى الاستدانة.

-**اتخاذ القرار:** بعد دراسة ملف القرض دراسة شاملة ومفصلة، يتم صياغة قرار منح القرض بناءا على نتائج التحليل المتوصل إليها، بحيث تتم الموافقة على قرار منح القرض للمؤسسة من طرف الوكالة ومن طرف لجنة القرض الخاصة لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

إن التحليل المالي للميزانيات المالية للسنتين السابقتين وجدول حسابات النتائج لنفس السنتين قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على

نشاط المؤسسة ومردوديتها، فمن ناحية التوازن المالي تبين أن الأموال الدائمة للمؤسسة تغطي أصولها الثابتة مع وجود فائض من هذه الأموال لتغطية الأموال المتداولة ويتمثل هذا الفائض في أن رأس المال العامل موجب يعكس الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة كما أن الأموال الخاصة تغطي جزء كبير من الديون طويلة الأجل وهذا ما يؤكد الملاءة والاستقلالية المالية للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، وتم إسقاطها على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة، القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة، حيث في هذا الفصل تم دراسة مجموعة من الملفات الخاصة بتمويل قرض استثماري والقيام بعملية تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي، التحليل بواسطة نسب السيولة، التحليل بواسطة نسب التمويل، التحليل بواسطة نسب المردودية، ومن خلال أدوات التحليل يتخذ البنك قرار منح التمويل أو رفضه.

من خلال الدراسة التي قمنا بها على مجموعة من وكالات المسيلة تبين لنا أن هذه الأخيرة تقدم العديد من الخدمات والمنتجات البنكية من بينها القروض الاستثمارية التي لا تقدم إلا بتقديم طالبي القرض مجموعة من العناصر التي تسمح للبنك بدراستها من بينها الميزانيات والجداول المالية التقديرية.

كما تعتبر الضمانات المقدمة من بين الإجراءات المتخذة من طرف البنك من أجل ضمان القرض وبالتالي فالبنك هو من يختار الضمانات التي يتوجب على الزبون أو العميل الالتزام بها.

ومن خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا أن البنوك تقوم بدور إيجابي في تمويل المشاريع الاستثمارية وهذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري.

خـــاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا التحليلية لهذا الموضوع المتعلق بـ: **دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية –دراسة حالة مجموعة من البنوك بولاية المسيلة–**، والذي حاولنا فيه معالجة الإشكالية التالية: **فيما يتمثل دور البنوك في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية في ولاية المسيلة؟** وذلك بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، حيث تم تخصيص فصلين للجانب النظري حاولنا من خلالهما التطرق إلى المفاهيم الأساسية للدراسة أما الفصل التطبيقي حاولنا من خلاله التعرف إلى دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال أخذ عينة من وكالات ولاية المسيلة أي إسقاط ما قمنا بدراسته في الجانب النظري على مجموعة وكالات ولاية المسيلة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من النتائج:

–دراسات الجدوى الاقتصادية هي مجموعة من الدراسات المترابطة والمتتالية يكمل أحدها الآخر وعلى درجة عالية من الدقة، حيث أن نتائج أي مرحلة هي مدخلات المرحلة التي تليها.

–لا بد من توفر البيانات والمعطيات اللازمة لأصحاب المشاريع تساعدهم على إعداد دراسات الجدوى للمشاريع المقترحة.

–تقييم المشاريع لا يعتمد على طريقة واحدة، وإنما يتطلب التكامل بين مختلف أساليب ومعايير التقييم.

–تعتبر عملية تقييم المشاريع الاستثمارية أسلوبا هاما يتم الاعتماد عليه لاختيار القرارات الاستثمارية الرشيدة واختيار المشاريع المجدية.

-يعد الاستثمار من أهم المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام الوحدة الاقتصادية وذلك كونها تختص بتحديد مستقبل الوحدة الاقتصادية.

-إن دراسة الجدوى هي دراسة ضرورية ومطلوبة لكل المشاريع الاستثمارية مهما كان نوعها أو حجمها أو الهدف الذي تسعى إليه.

-تعتبر الدراسة المالية للمشروع الاستثماري هي المرحلة الأساسية لاتخاذ القرار التمويلي وهناك بنوك أخرى تعتمد على الدراسة الاقتصادية.

-ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على مجموعة من وكالات ولاية المسيلة المتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، بنك الخليج وكالة المسيلة، القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة تمكنا من معرفة مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية منح قرض لتمويل مشروع استثماري بالبنك محل الدراسة وذلك لاتخاذ القرار السليم لمنح القرض أو عدمه.

-يقوم البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع استثماري بدراسة شاملة وعميقة للوضعية المالية والاقتصادية للعميل أو المؤسسة لمعرفة مدى قدرته على تسديد ديونه في آجال استحقاقها.

-تلعب البنوك دورا أساسيا في الاقتصاد ولديها سياسة مضبوطة بإحكام في تمويل المشاريع الاستثمارية.

-يعتمد البنك خلال عملية التمويل على الضمانات وسلامتها وذلك لتفادي الوقوع في حالة عدم السداد.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات وذلك كما يلي:

-**الفرضية الأولى:** التي تنص على أنه يعتبر التوجه الإستراتيجي للبنوك نحو الاهتمام بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية أحد الآليات التي تضمن تطوير دور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية صحيحة وهذا من خلال ما حققه مجال تمويل المشاريع الاستثمارية من نتائج ملموسة والأهمية الإستراتيجية لهذه المنظومة من المشاريع الاستثمارية جعلها مؤهلة لتكون محل الاهتمامات المعتبرة على مستوى البنوك .

-**الفرضية الثانية:** المتمثلة في يتم منح القرض الاستثماري اعتمادا على الدراسة المالية فقط لملف القرض هي فرضية خاطئة لأن منح القرض الاستثماري لا يعتمد فقط على الدراسة المالية، فهو يعتمد أيضا على الدراسة الفنية و الاقتصادية و التقنية، وإجراءات أخرى بالإضافة للدراسة المالية.

-**الفرضية الثالثة:** التي تنص على أن الدراسة الاقتصادية بما فيها الدراسة التسويقية والفنية والتمويلية والبيئية تعتبر عملية إستراتيجية لها دور مهم في عملية تقييم المشروع الاستثماري هي فرضية صحيحة لأن الدراسة الاقتصادية بمختلف مراحلها لها دور في تحديد ربحية المشروع من خلال تقدير العوائد المتوقعة من المشروع ومقارنتها بالتكاليف المتوقعة ومن ثم حساب الربح الصافي للمشروع في كل سنة من سنوات التشغيل وطيلة مدة التشغيل.

-**الفرضية الرابعة:** التي تنص على أن عينة بنوك ولاية المسيلة التي قيد الدراسة تركز على دراسة الجدوى المالية في عملية قبول وتمويل المشروع الاستثماري هي فرضية صحيحة حيث تلجأ البنوك محل الدراسة على إتباع سياسات احتياطية تتمثل في

تحليل مالي يسبق عملية اتخاذ قرار قبول تمويل المشروع الاستثماري وكذا الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية المخاطر .

اقتراحات:

من أجل تحسين مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية يمكن أن نقترح ما يلي:

-العمل على تطوير نظام تقييم واختيار المشروعات من خلال رفع كفاءة أساليب التقييم والاختيار وتحسين نظم المعلومات المرتبطة بها.

-التخفيف من الشروط التي يضعها البنك ولو بدرجة قليلة وذلك من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا المجال.

-تكوين الموظفين في الخارج من خلال القيام بتربصات لمواكبة آخر التطورات البنكية.

-الرفع من قيمة القروض الممنوحة من طرف الوكالة لتمكين العميل أو المؤسسة من تمويل مشروعه.

-استخدام تكنولوجيا حديثة من أجل تسهيل عملية البحث عن الملفات وتقليل الأوراق سواء على الموظف أو العميل.

آفاق البحث:

تعتبر الدراسة التي قمنا بها انطلاقة لبحوث أخرى مستقبلية أكثر عمقا ونفعا، وبناءا عليها نقترح المواضيع التالية:

-مقارنة طرق وأساليب تقييم المشاريع الاستثمارية بين الجزائر وعينة من الدول المجاورة.

-دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ودورها في الحد من حالات الفشل الائتماني.

-أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تمويل المشاريع الاستثمارية.

وفي الأخير أتمنى أني قد وفقت في انجاز هذا البحث، كما أنا توقفي عند هذا الحد لا يعني تمام الدراسة.

قـــائمة المراجـع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- إبراهيم هندي منير، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، ط3، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2000.
- أبو أحمد رضا صاحب، إدارة المصارف، ط1، دار الفكر، الأردن، 2002.
- أبو الفتوح يحيى عبد الغني، دراسة جدوى المشروعات (بيئية، تسويقية، مالية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
- إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- آل شبيب دريد كامل، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
- أيمن محمد عشوش عبد اللطيف، الأصول العلمية لدراسة جدوى مشاريع الاستثمار، ط2، القاهرة، 2000.
- بامخرمة أحمد سعيد، اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الزهراء، الرياض، 2001.
- بن ساسي إلياس قريشي يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- بوراس أحمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- بوشاشي بوعلام، المنير في المحاسبة العامة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2002.

- التهامي عبد المنعم أحمد، دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 2003.
- توفيق حسن أحمد، التمويل والإدارة المالية في المشروعات الاستثمارية، دار النهضة العربية، مصر، 1996.
- جابر عاطف عبد الرحيم طه، دراسات الجدوى–التأصيل العلمي والتطبيق العملي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- الجعبري مجدي، التحليل المالي المتقدم، ط1، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- الحاج طارق، مبادئ التمويل، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- الحضري حامد العربي، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- الحناوي محمد صالح، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، ط1، دار الجامعات المصرية، مصر، (ب ت).
- الحناوي محمد صالح، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- خواجكية محمد هشام، دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2004.

- خوني رابح رقية حساين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، انزاك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- الراوي خالد وهيب سعادة يوسف، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي والمراجعة، دار المسيرة، عمان، 2000.
- رضا عبد المعطي جودة رشيد محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- رمضان زياد سليم، إدارة العمليات المصرفية، ط6، دار الصفاء للنشر، عمان، 1997.
- الزبون عطا الله علي، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
- الزغبي هيثم محمد، إدارة وتحليل مالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- سرايا محمد السيد، البنوك التجارية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.
- السعودي جميل صالح الزندانين، أساسيات في الجهاز المالي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- سعيد محمد سلطان أنور، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- السيد إسماعيل محمد، المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروع، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1997.

- شحاتة صلاح إبراهيم، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني مصرفي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، (ب ت).
- الشديفات خلدون إبراهيم، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
- الشنطي أيمن شقر عامر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- الصيرفي محمد، اقتصاديات المشروعات، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- طعيمة ثناء محمد، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- طه طارق، بيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- العباسي غالب برهان محمد نور، إدارة المشاريع، مصر، 2009.
- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002.
- عبد الرحيم محمد إبراهيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- عبد العزيز سمير محمد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.

- عبد العزيز سمير محمد، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994.
- عبد الكريم عبد العزيز مصطفى، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- عبد الله خالد أمين، العمليات المصرفية–الطرق المحاسبية–، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- عبد الله عقيل جاسم، تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع "تحليل جزئي"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
- عبد المعطي ارشيد جودة محفوظ، إدارة الائتمان، دار وائل، عمان، 1999.
- عثمان سعيد عبد العزيز، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- عثمان محمد وآخرون، التمويل والادارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، 1999.
- العشماوي محمد عبد الفتاح، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.
- العصار رشاد وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

- عطية أحمد صلاح، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- عقل محمد مفلح، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- العلي عبد الستار محمد، إدارة المشروعات العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
- العماري محمد علي، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- العيساوي كاظم جاسم، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيق، دار المناهج، عمان، 2001.
- غنيم أحمد محمد، إدارة بنوك تقليدية ماضي وإلكترونية مستقبل، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- غنيم أحمد، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار، دار المستقبل، الأردن، 2009.
- فولي أسامة محمد عوض الله زينب، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005.
- القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- القصاص جلال جويدة، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع في اقتصاد إسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- كداوي خلال، تقييم القرارات الاستثمارية، ط1، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- كراجة عبد الحكيم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- محسن عبد الكريم النجار صباح مجيد، إدارة الإنتاج والعمليات، ط2، العراق، 2006.
- محمد عبد القادر عطية عبد القادر، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعاتBOT، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- معروف هوشيار، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- معروف هويشار، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003.
- الناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، ط1، جمعية التراث، غرداية، 2002.
- هندي منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

2-الأطروحات والمذكرات:

- أحمد ميلي سمية، أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية-دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017.

- أكرم عمار الطويل عمر، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2008.
- بلعبيدي عبد الله، التمويل برأس المال المخاطر–دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة–، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2008.
- بوفامة مسيكة، نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاساتها على الاقتصاديات النامية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- الجرجاوي حليمة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.
- حديوش سعدية، أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2020.
- حسين بن العارية، تقييم المشاريع الاجتماعية دراسة حالة جامعة أدرار، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2013.
- حماد رشاد حماد علي، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الأزهر، 2010.

- خرخاش جميلة، أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة استشرافية–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018.
- ذيب حسين، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان–دراسة حالة: البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة–، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، 2011.
- رضوان هشام محمد، نظم المعلومات التسويقية، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين، 2010.
- زبيري نورة، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان–دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.
- الشنباري رامي هاشم، التحليل الائتماني ودوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة فلسطين، 2006.
- عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012.
- عبد الرحيم نادية، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

- غنية بن حركو، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، 2011.
- فخاري فاروق، محاولة تطبيق نموذج تحليل الانحدار اللوجستي للتحكم في تعثر الائتمان البنكي–دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2019.
- فضيلة شيروف، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية "دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر"، رسالة ماجستير في التسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، 2010.
- فنيط سفيان، تحليل إدارة المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر دراسة حالة: إدارة المشاريع من قبل مدراء المشاريع لدى مقاولات الانجاز، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017.
- قرش عبد القادر، دراسة سياسة التوظيف وتكاليفها في المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997.
- قويدري محمد، أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- الكحلوت خالد محمود، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير في محاسبة التمويل (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، 2003.

- لعروسي قرين زهرة، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية–دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2017.

- محبوب علي، استخدام الهندسة المالية للحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية–دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2021.

- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006.

- نصار صديق توفيق، العوامل المحددة لقرارات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة – دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2005.

- نوارة بريكي، مساهمة البنوك في منح القروض والاستثمار، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة مسيلة، 2003.

3-المجلات:

- حوحو مصطفى بوحفص أحمد، إشكالية تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المسيلة ،2019.

- زيتوني عمار، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، جامعة الجزائر3، الجزائر،2006.
- شريط صلاح الدين بن وارث حجيلة، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المسيلة، 2017.

4-المواقع الإلكترونية:

- www.agb-bank.com. consulter le15/02/2022 ;15 :30h

5-وثائق إدارية مقدمة:

- وثائق إدارية مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.
- وثائق مقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر (AGB).
- وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

6-المراجع باللغة الأجنبية:

- Amand Dayan, Manuel de gestion, volume 2, Edition Fllipses, paris, 2008.
- Bridie. M, Michailof.S, « Pratique d'analyse de projet : évaluation et choix des projets d'investissement », Economica, paris, 2010.
- Djuatio.E," Management des Projets Technique d'évaluation : analyse choix et planification, Harmattan innoval, France.
- Eric Mounchon, Analyse bancaire de l'entreprise, 4 éditions, Economica, France, 1994.
- Frank Olivier Meye, évaluation de la rentabilité des projets d'investissement, édition L'Harmattan, paris, 2007.

- Guedj Norbert, Finance D'entreprise, les règles du jeu, Edition d'organisation, France, 2004.
- Hamdi.K , « Analyse des projets et leur financement » , Collection Entreprise , Alger.
- Maddala. G.S. Introduction to econometrics, Mac Millan publishing, company, Network USA, 2009.
- Nathalie.Taverdet- Popiolek, Guide du choix d'investissement, édition d'organisation, France, 2006.
- Stéphane Griffith, Gestion financière, Chihabe- Eyrolles, 2005.
- Vingent G," Gestion de la production et des flux", eme 3 Edition, Economica , paris, 2003.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 1: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة

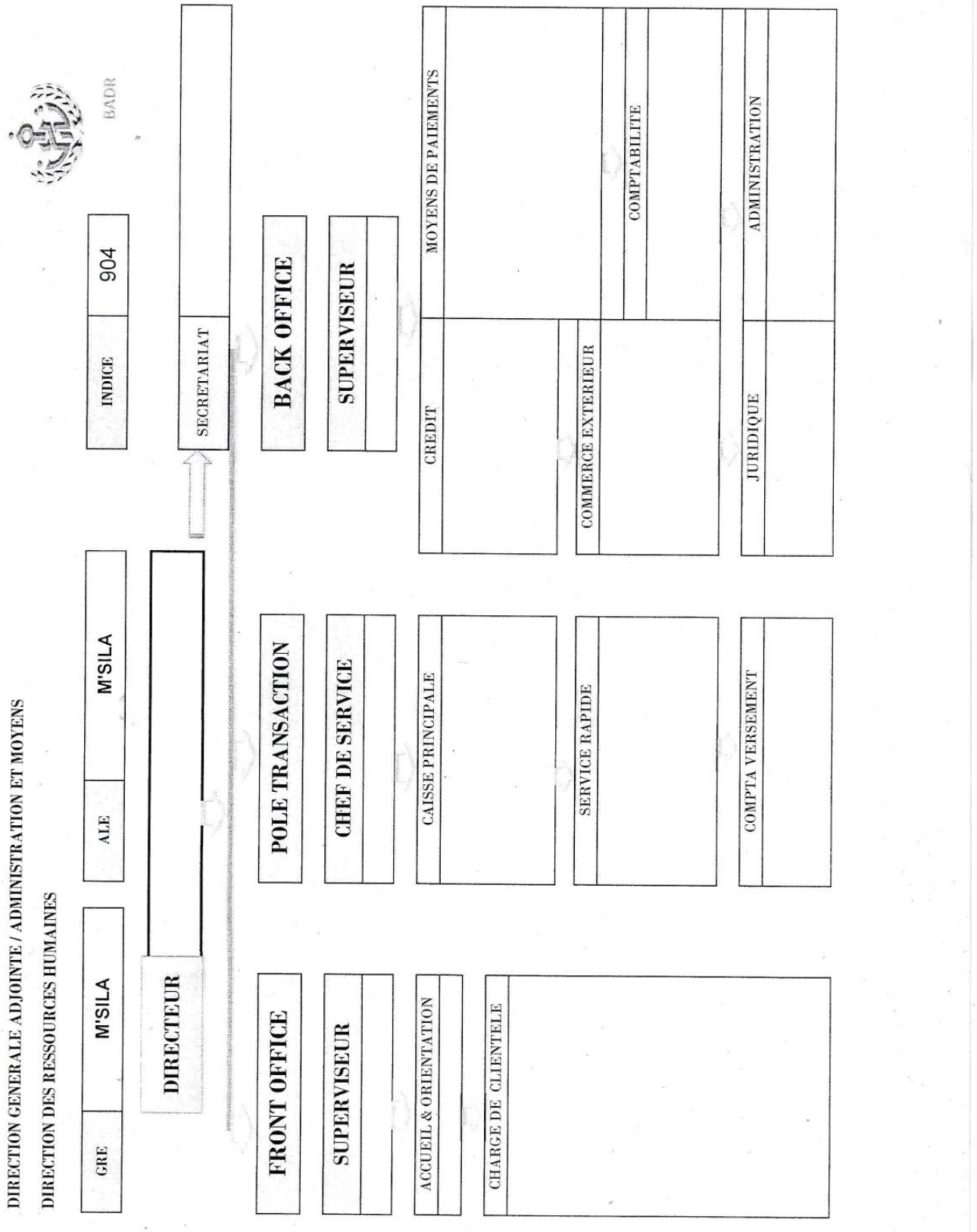

الملحق رقم 2: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج – وكالة المسيلة

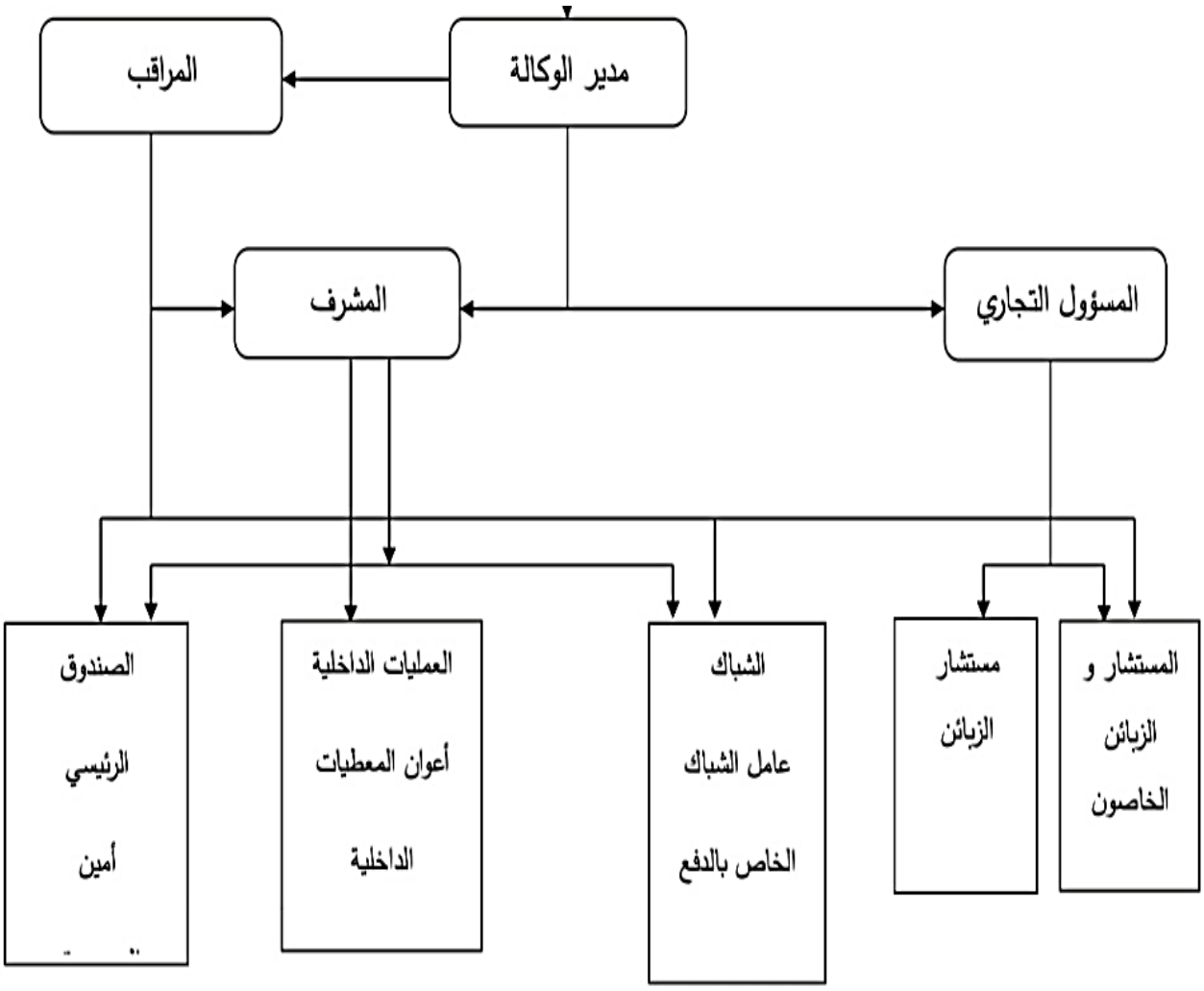

الملحق رقم 3: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري – وكالة المسيلة

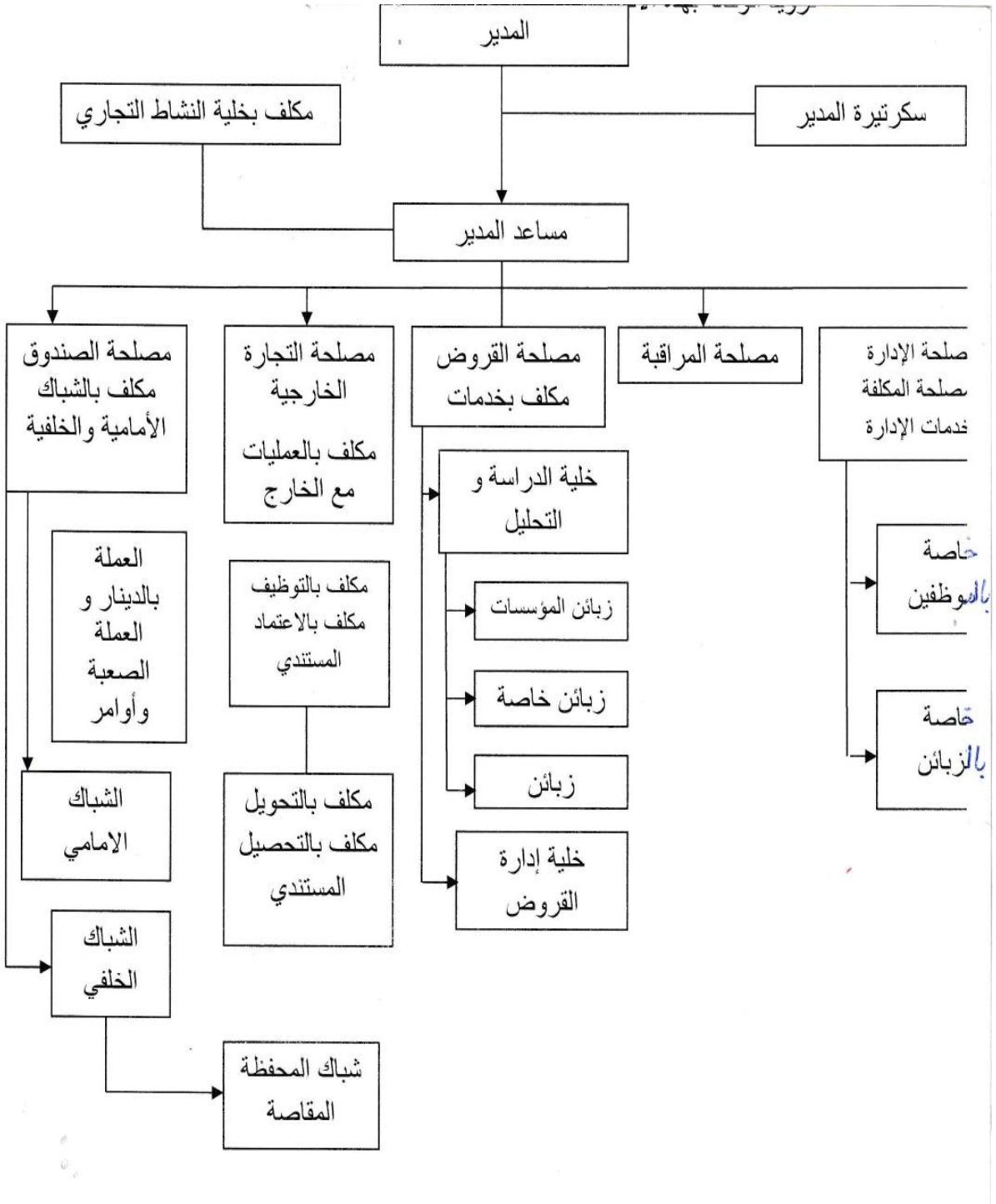

ملخص:

تعتبر المشاريع الاستثمارية المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل وزيادة الناتج المحلي وترقية الصادرات الوطنية، ورغم الجهود المبذولة من أجل تطوير هذا القطاع إلا أنه يعاني العديد من المشاكل أهمها مشكل التمويل الذي يقع على رأس تلك المشاكل.

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية حتى تضمن استمراريتها وتطورها وفقا لما يتماشى مع الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع الاستثمارية.

قمنا بالدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة وكذلك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة، بنك الخليج وكالة المسيلة حيث قمنا بتحليل ثلاثة قروض استثمارية وتبين لنا أن القروض المخصصة لهذا القطاع تقدم الكثير من التسهيلات للمستثمرين التي تشجعهم على الاستثمار وبأقل مخاوف.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الاستثمارية، التمويل، البنوك، القروض، الاستثمار.

Abstract:

Investment projects are considered the main engine of economic development through their contribution to creating jobs, increasing the domestic product, and promoting national exports. Despite the efforts made to develop this sector, it suffers from many problems, the most important of which is the problem of financing, which is at the top of these problems.

This study aims to research the topic of the role of banks in financing investment projects in order to ensure their continuity and development in accordance with the financing needs of these investment projects.

We conducted a field study at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development, Agency of M'sila, as well as the Algerian Popular Credit Agency, Agency of M'sila, Gulf Bank, Agency of M'sila, where we analyzed three investment loans and found that the loans allocated to this sector provide many facilities to investors that encourage them to invest with less fear.

Keywords: investment projects, financing, banks, loans, investment.

Résumé :

Les projets d'investissement sont considérés comme le principal moteur du développement économique de par leur contribution à la création d'emplois, à l'augmentation du produit intérieur et à la promotion des exportations nationales. Malgré les efforts déployés pour développer ce secteur, il souffre de nombreux problèmes, dont le plus important est le problème du financement, qui est au sommet de ces problèmes.

Cette étude vise à rechercher la thématique du rôle des banques dans le financement des projets d'investissement afin d'assurer leur continuité et leur développement en fonction des besoins de financement de ces projets d'investissement.

Nous avons mené une étude de terrain au niveau de la Banque d'Agriculture et de Développement Rural, Agence de M'sila, ainsi que de l'Agence Algérienne de Crédit Populaire, Agence de M'sila, Banque du Golfe, Agence de M'sila, où nous avons analysé trois prêts d'investissement et a constaté que les prêts alloués à ce secteur offrent de nombreuses facilités aux investisseurs qui les encouragent à investir avec moins de crainte.

Mots clés : projets d'investissement, financement, banques, prêts, investissement.